شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٢٩) ٢٠٠٥/٣/١٥





ما بين العوفي والزرقاوي: إستراتيجية بديلة أم رسالة تسوية مع الحكومة



إختلاف على الزعامة والإمكانات المادية





آل سعود لازالوا في غيّهم

عام على إعتقال الإصلاحيين



ورقة دفاع د. عبد الله الحامد: صرخة أمام القضاء السعودي

مرافعة سياسية وقانونيّة ودينيّة

في هذا العدد

الدولة العاديّة

رغم عيوب الدولة السعودية منذ تكوينها وقيامها وحتى لحظتها الراهنة، فإنها مرّت بفترات تميّز شبه حقيقية أحياناً ومفتعلة أحياناً أخرى، أو بالأحرى بمساعدة أوضاع أو قوى كبرى وبخاصة الولايات المتحدة. لا شك أن نشأة الدولة من حيث المبدأ هي علامة فارقة، إذا ما نظرنا الى حقيقة كون الجزيرة العربية لم تتوحد طيلة تاريخها في إطار جيوسياسي الا على يد الملك عبد العزيز، مع توافقنا التام مع حملة الرأي القائل بأن عملية التوحيد بقيت في اطارها الجغرافي وليس الوطني والقومي، أي أنها حققت اغراض السلطة ولم تكت تلبي شروط الدولة كما أشار الى ذلك مقال في الزميلة (شؤون سعودية)، وتوافقنا أيضاً مع القائلين بأن التوحيد السياسي تم بمساعدة قوى أجنبية وتحديداً بريطانية.. كل ذلك وأكثر منه صحيح، ولكن في الوقت ذاته إن مجرد إقامة دولة موحدة الاقاليم في ظرف كانت الامبراطورية العثمانية تتفسخ بصورة دراماتيكية، لا شك أنه يمثل علامة تميّز حتى وإن كان التفسخ العثماني وتوحّد الجزيرة العربية يأتيان في سياق إرادة دولية واحدة.

ويجب التفريق بين علامات التميّز التكوينية أو الذاتية والأحرى الموضوعية أو المكتسبه، فوجود المقدسات في الجزيرة العربية الخاضعة تحت الدولة السعودية يعتبر علامة تميّز مكتسبة وليست ذاتية، أي لم يكن صناعة سعودية أو ثمرة لجهود خاصة، فهذه المقدسات هي ملك اسلامي عام، ولكن وجودها داخل حريم الدولة السعودية قد أضفى معنى دينياً خاصاً على العائلة المالكة والسلطة المركزية، وبالتالي منحها علامة تميّز وإن لم تكن ذاتيه، بدليل أن أنظار كثير من المسلمين تتجه الى هذا البلد باعتباره حاضناً للمقدسات وأن من يتولى رعايتها هم في نظر هؤلاء قد حظوا بهالة قدسية متميزة.

علامة التميّز المكتسبه الاخرى هي وجود النفط، المادة الحيوية الأكثر اهمية في اقتصاديات العالم، فالسعودية بما هي تمثل أبرز المزودين لمادة النفط للاسواق العالمية، والمالكة لأكبر إحتياطي في العالم، جعلها في موقع متميّز، وازدادت أهميتها ودرجة تميّزها منذ فرض الحظر النفطي الجزئي على الولايات المتحدة في حرب اكتوبر ١٩٧٣، والتي نبّهت العالم الى خاصية امتلاك النفط كسلاح سياسي فعّال قابل للاستخدام ضد الغرب، والذي دفعه للتفكير عن بدائل للطاقة.

لقد بلغت الدولة السعودية في بعض الفترات شأواً عظيماً وكان ينظر اليها بوصفها الدولة الأكثر تجسيداً للشريعة الاسلامية إن لم تكن الدولة الوارثة للنبوة والخلافة الراشدة كما أشار الى ذلك الشيخ رشيد رضا في إشادته بدولة ابن سعود، وقد أفادت الدولة السعودية من شهادات الاشادة والاطراء المبالغ في قمع خصومها في الداخل والخارج، فكانت تلجأ بلا تردد لانزال أقصى وأقسى العقوبات بمخالفيها بغطاء من المؤسسة الدينية وبهيئة كبار العلماء الذين كانوا يصادقون على أحكام الاعدام على المصنفين في قائمة المفسدين في الارض.

في عهد الملك فيصل، على سبيل المثال، كانت الدولة السعودية تتحصن خلف ستار ديني سميك، فلم يكن يجرؤ أحد على التشكيك في تميّزها الديني أو حتى يناقش أيديولوجيتها السلفية، فقد كانت تمثل الصورة النموذجية للدولة الدينية المنشودة، وكانت أنظار العالم تتوجه إليها بالدعاء والبركة، وقد أدركت بوضوح كل القوى السياسية المعارضة بأن إستعمال خطاب ديني في العمل السياسي الاحتجاجي ضد العائلة المالكة يعتبر مراهنة خاسرة أو مجازفة خطيرة، لأن النظام قادر على تبرئة ذاته بسهولة، من خلال ترسانة تبشيرية من الوعاظ والدعاة والمبلغين والعلماء والقضاة وأئمة المساجد والخطباء الدينين، فهؤلاء مثلوا جزءاً جوهرياً من التميّز الديني للدولة السعودية.

وقد استمر التميّز السعودي حتى نهاية الثمانينات، ولكن انعطافة حادة وتاريخاً جديداً من الاعتيادية بدأ منذ الثاني من اغسطس ١٩٩٠، أي فور الاعلان عن سقوط الكويت تحت الاحتلال العراقي، والذي كان إعلاناً عن إنكشاف الغطاء عن بعض مصادر تميّز النظام، وحتى مصادر التميّز الذاتية فقدت تأثيرها، فلم تكن خدعة دكتاتور بغداد في (الدفاع عن البوابة الشرقية للعرب) التي انطلت على الجميع وحدها التي مزّقت ستار التميّز، ولكن ما جرى بعد ذلك من تطورات، أبرزها قدوم نصف مليون جندي أميركي الى الجزيرة العربية والتي كشفت عن هشاشة النظام السعودية ومؤسسته العسكرية ثم ظهور الشعار ـ الحديث (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) كرد فعل على استقدام القوات الأجنبية الكافرة، والتي أطاحت بفتوى سابقة للمفتي العام حول حرمة استقدام مصر لقوات روسية. لم يكن انقلاب الشارع العربي والاسلامي ضد السعودية وحده الذي أصاب العائلة المالكة بسكتة سياسية حادة ووضعته في عزلة عربية واسلامية، بل ثمة تمرد داخلي خطير بدأ داخل المؤسسة الدينية، حيث تفجّر الغضب وسط التيار السلفي الذي أفرز رموزاً إحتجاجية عرّضت بالعائلة المالكة وأسقطت الستار عن أبرز مصدر لتميّز الدولة السعودية وهو التزامها بالشريعة الاسلامية، حيث جاءت (مذكرة النصيحة) التي أعدّها الناشطون في التيار السلفي لتكشف في مطالبها الشاملة والجوهرية عن مخالفات شرعية عميقة تكاد تنطق عن فحوى الكتاب الصادر في نفس الفترة بعنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية). منذاك، فقدت الدولة السعودية جزءا كبيراً من تميزها على المستوى المحلي والعربي والاسلامي، فلم يعد ينظر اليها باعتبارها الدولة الدينية الوحيدة او الأشد الالتزاماً بالشريعة الاسلامية، سيما وأن قسماً كبيرا من المسؤولين عن توفير الغطاء الديني قد انسحبوا من قافلة المبشرين بالدولة والمناصرين لمزاعمها الدينية.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتنقل السعودية من مستوى التميّز الى مستوى التهمة والشبهة، ولما بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير بإسقاط نظام بغداد، وشروع واشنطن العملي بفرض السيطرة المباشرة على المنطقة ومصادر نفطها وتميّزها أصبحت السعودية بلداً كسائر البلدان، ولم تعد تحتفظ بمصدر تميّز من أي نوع حتى الذاتية منها لم تعد تحمل معنى متميزاً فقد كشفت الاحداث عن أن العائلة المالكة ليس سوى سلطة بكل عللها، أي الفساد، والاستبداد، وأن تميّزها السابق كان وهماً فتبدد.

الانتخابات أم الاصلاح السياسي بين

الممانعة السلفية المتطورة ونفور السلطة

بعد مرور عام على انتكاسة الحكومة في مجال الاصلاح السياسي، والتي بلغت ذروتها باعتقال ثلة من رموز الاصلاح، والذين لا يزال بعضهم رهن الاعتقال، تبرز أمامنا مشكلات جديدة أفصحت عنها الانتخابات البلدية، وهي تجسّد المزاج السائد في مواقع السلطة، وكانت الانتخابات عاكساً أميناً لميل القوى المتشددة الرافضة للتغيير والاصلاح، وكان للتيار الديني السلفي جولة في تلك الانتخابات بما يترجم سلوكه السياسي ومواقفه إزاء الآخر.

ففي التجربة الانتخابية الاولى التي جرت في الرياض لم يكشف التيار الديني السلفي في شكله المتشدد عن موقفه الصريح، وان كان من حيث المبدأ فهو يمانع من الدخول في عملية تضع المتدين على طريقة السلف على قدم المساواة مع المبتدعة والصوفية والعلمانيين وغيرهم ممن إعتاد عناصر التيار على تصنيفهم في قائمة الخصوم الذين تجب محاربتهم وقطع دابرهم الاجتماعي والسياسي والفكري. ولأن مستوى المنافسة في الرياض كان ضعيفاً تبعاً للاقبال المتواضع على الانتخابات البلدية، فإن التجاذب لم يكن ظاهراً بين التيار السلفي وغيره من القوى الاجتماعية والسياسية المنافسة، فضلاً عن كون الانتخابات البلدية لم تكن تحظى بإهتمام لافت وسط الاهالي، ولا ننسى عزوف كثير من الاصلاحيين والمتطلعين الى رؤية تغييرات جوهرية في نظام الحكم عن الانخراط في عملية محدودة بعد ان كان سقف التوقعات قد بلغ ارتفاعاً عالياً، بفعل النشاط الاصلاحي الذي كانت الرياض مسرحاً له خلال السنتين الماضيتين، اضافة الى وجود عدد من الاصلاحيين من منطقة الرياض داخل المعتقل، مما شكّل ضغطاً نفسياً الى حد ما، حيث كان ينظر عدد كبير من المحسوبين على التيار الاصلاحي بأن المشاركة في الانتخابات البلدية تمثل خروجاً على مبادىء ناضلوا من أجلها ودفع زملاء لهم المعتقل من أجل تحقيقها.

في المنطقة الشرقية كان الوضع مختلفاً، ربما كلياً، ويعود السبب في ذلك الى الاستعدادات الكبيرة التي سبقت الانتخابات البلدية، والحملات الدعائية الانتخابية التي قام بها المرشحون، وهكذا الانفرازات شبه الحادة التي برزت خلال عملية التصويت.. في الواقع، كانت محافظتا الدمام والقطيف بدرجة أساسية والاحساء بدرجة أقل مسارح لتجاذبات داخلية وانقسامات على اساس طائفي وسياسي وإجتماعي.

الممانعة السلفية لا تعني مقاطعة الانتخابات ولكن هي شكل مختلف لاعادة انتاج الاحتكار والنزعة الاقصائية، حيث تظهر اللهجة السياسية السلفية ممثلة في شعارات وحملات وخطابات الناخبين جنوحاً نحو تطويق العملية السياسية بحيث

كثير من المتطلعين الى رؤية تغييرات جوهرية في نظام الحكم عزف عن المشاركة في الانتخابات البلدية في الرياض بعد ان كان سقف التوقعات عالياً

تكون خاضعة بالكامل للتيار الديني السلفي، ولذلك فهو يشارك في الانتخابات من باب سد الذرائع وأجندة الاولويات ودفع الضرر الأكبر، وليس اعتقاداً منه بشرعية الانتخابات كآلية للحكم والادارة، وإنما هو مجبر للقبول بها حيث لا بديل ناجز يمنحه فرصة المناورة.

لقد أظهر الحضور السلفي في المنطقة الشرقية تميُزاً كبيراً، والسبب واضح فهذه المنطقة تعتبر خط تماس مع السلفية التقليدية، وبالتالي فإن حملات التعبئة ومستوى المشاركة تكون مضاعفة، كيف وأن العامل الطائفي يمارس فعله التحريضي الشديد. فقد سبق يوم التصويت انتشار شعارات كثيفة توجّه الناخبين للتصويت الى قائمة معدّة سلفاً، حظيت بتزكية المشايخ وأقطاب المؤسسة الدينية، ولاشك أن عنصر التحريض على ما يحلو للتيار السلفي الشعبي أن يطلق عليهم بـ (الروافض) كان بارزاً، فالانتخابات بطبيعتها تفرز الانقسامات الاجتماعية كما تخلق فرصاً عديدة لاستغلالها بطريقة سيئة وتحريضية، لتحقيق أغراض سياسية محددة. ففي بلد يعاني من انقسامات على قاعدة مذهبية وقبلية ومناطقية لا شك أن أية عملية تنافس حر تمنح تلك الانقسامات دفعات قوية للبروز للسطح. وتبدو الانقسامات أشد خطورة في عملية كهذه حين تغيب مؤسسات المجتمع الاهلي التي تمثل بديلاً عن المجتمع التقليدي في سياق صناعة الولاءات والانتماءات الحديثة المهنية والمؤسسية. ومن المؤسف أن ضعف المؤسسات الاهلية أو بالأحرى غياب كثير منها يكرّس الانقسامات التقليدية ويؤجل بدرجة كبيرة وخطيرة فرصة الاندماج من أسفل، أي من خلال انخراط الافراد في مؤسسات حديثة وفق توجهات ومصالح واقعية وواسعة وليس بناء على روابط وانتماءات تقليدية.

من الواضح، أن ما يقال في الادبيات السلفية من تحريض على الجماعات الاخرى المذهبية والسياسية يعاد استعماله في العلن، وخلال حملات الترويج للمرشحين وفي الدعوات للمشاركة في التصويت، وهذا يمثل تجاوزاً فاضحاً لحدود الأدب واللياقة أولاً، لأن من ضرورات التعايش والاحترام المتبادل بين أبناء البلد الواحد النأي عن كل ما يسيء اليهم، وثانياً أن في ذلك استغلالاً قبيحاً للديمقراطية، حيث يتم تحويل العملية الانتخابية الى معركة وتصفية حسابات مذهبية واجتماعية، وهذا بالتأكيد يعمّق الانقسام الداخلي، بينما العملية الانتخابية هي آلية لايصال الخيّرين من أبناء المجتمع الى مواقع القرار المتصل بالمصالح العمومية، وفي الوقت نفسه تحقيق عملية الاندماج بين فئات المجتمع بمختلف توجهاته الفكرية والسياسية.

من المؤسف القول أن الخطاب التقسيمي

جرى توظيفه في الانتخابات البلدية وبطريقة ابتزازية لا تنبىء عن رغبة من أي نوع في القبول بمبدأ الانتخابات ولا بنتائجها بقدر ما هي عملية إبتذال للانتخابات لاستغلالها في حملات التعبئة المضادة، فهناك إرادة لتحويل الانتخابات الى وسيلة تحريضية إضافية الى جانب الكتب والمنشورات والخطب الدينية ومجالس الوعظ، فما هو موجود في الكتب يراد الافصاح عنه علانية، من تحريض على المنافسين أو بالأحرى المناوئين اي بحسب القائمة السلفية (الروافض والصوفية والعلمانيين والحداثيين ..الخ)، وهنا تبدو الممانعة في شكلها القبيح بارزة في نزوعها الاقتلاعي والتقويضي من خلال حملات التحريض ضد المرشحين المنافسين وفي الوقت نفسه الانخراط الكثيف في عملية انتخابية هي من حيث المبدأ مرفوضة سلفياً، كون هذه العملية تشترط المساواة بين الموحِّد والمشرك بحسب العقيدة السلفية.

وكما في المنطقة الشرقية، فإن الحملات الدعائية والعملية الانتخابية برمتها ستشهد أشكالاً تحريضية مماثلة في منطقتي الحجاز والجنوب، فالدعوات المتصاعدة من داخل التيار السلفي للمشاركة في الانتخابات البلدية تحمل في طياتها تحريضاً ضد ما يصفهم التيار بـ (الصوفية) والمقصود بهم أهل الحجاز من غير السلفية، ومن هم على غير طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب او المتبدعة (ويقصد بهم الشيعة الاسماعيلية في الجنوب)، حتى لا يفسح المجال أمام الفئات الاخرى المنافسة من الوصول الى مواقع القرار بما يؤسس لمشاركة سياسية شعبية واسعة في صناعات السياسات العامة للبلاد. الحجاز، رغم عدم الاكتراث الواضح من قبل الاهالي بمنجز ضئيل الحجم وقليل الثمرة، بات متأهباً لسجالات قد يضرمها المتشددون في التيار السلفي، فقد بدت الشحناء في شعاراتهم قبل بدء الحملات الانتخابية في الحجاز والجنوب، وهذا يحول دون التأسيس لحالة سياسية صحيّة راهناً ومستقبلاً، بل قد تفيد الحكومة من وضع كهذا في تخريب العملية الاصلاحية وتعويقها.

وهذا يستدرجنا للحديث عن التردد السلطوي في الانتخابات البلدية، فقد بات واضحاً ومنذ بدء الاستعدادات لانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، بأن الحكومة لم تول إهتماماً كبيراً بالانتخابات البلدية وقد أرادتها أن تكون رسالة سياسة للخارج بعد تراكم الغيوم على سماء المملكة، وكرد فعل على الضغوطات الاوروبية والاميركية على الحكومة السعودية لجهة إجراء إصلاحات سياسية جوهرية. فالعائلة المالكة التي لم تكن راغبة في أن يأت ذلك اليوم الذي تكون فيه مضطرة للتنازل حتى عن جزء ضئيل من سلطتها، تجد نفسها اليوم مكرهة على تقديم فاتورة باهضة لاحتكارها السلطة والثروة لعقود طويلة، فما نبذته بالامس طوعاً قبلته اليوم على كره، وإن قائمة التنازلات مستمرة بإستمرار تكسير حلقات السلطة.

وبالرغم من مرور عقدين على بدء النشاط الاصلاحي في شكله الشعبي والتنظيمي الا أنه لم يظهر حتى الآن من داخل العائلة المالكة من يتبنى التطلعات الشعبية، فحتى من كانوا بالأمس يحملون راية التغيير والاصلاح من الأمراء، مثل الأمير طلال وأخوته فقد قبلوا بمعادلة القسمة بين السلطة والثروة داخل العائلة المالكة، فيما تنامت القوة المناهضة للتغيير داخل العائلة، فالجناح السديري الذي يعتبر أي عملية إصلاح ستفضي بالضرورة الى تكسير احتكاريته للسلطة والثروة، فإنه قد رسَّخ أقدامه داخل السلطة بحيث بات يشكل القوة التعويقية الكبرى للتغيير. فليس هناك من يعوِّل عليه داخل الجناح السديري في حمل مبادرة الاصلاح، بل الدليل الثابت حتى

الممانعة السلفية لا تعني مقاطعة الانتخابات ولكن هي شكل مختلف لاعادة انتاج الاحتكار والنزعة الاقصائية، كما تظهر في اللهجة السياسية السلفية

الآن ان لا إصلاح حقيقي سيتحقق في ظل هيمنة شبه تامة للجناح السديري على مقدرات الدولة.

ثمة أمل بزغ قبل نحو سنتين منذ أن قدَّم ولي العهد نفسه رائداً محتملاً للاصلاح والتغيير، واطلق مبادرات اصلاحية طموحة على مستوى الوطن العربي، وطرحها على القمة العربية، وربما كانت الصورة المبالغة التي صنعها الامير وحاشيته حول دوره كانت الى درجة من التشويه بحيث كانت الصدمة كبيرة حين خضعت تصريحات الامير وصورته وأجندته على محك الاختبار والصدقية، فقد ظهر منذ السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ بأن ولي العهد لم يكن كما أراد أن يوحي للداخل والخارج. بل هناك دليل آخر على أن الاصلاح لم يكن تطلعاً حقيقياً لدى الامير، فقد نقل زائروه ومقربون منه والمطلعون على توجهاته السياسية أن الرجل لا يختلف عن أخوانه غير الاشقاء في التمسك الشديد بالسلطة ومناوئة الاصلاح جزئياً كان أم كلياً، فقد صمت صمتاً مطبقاً في قصة الانقلاب على التيار الاصلاحي الوطني وعلى وعوده لهم، بل وصمت إزاء اعتقالهم والتنكيل بهم، وأخيراً صمت عن أفكاره في الاصلاح. نقلت مصادر عديدة أن الامير عبد الله ليس على دراية كافية بالعملية الاصلاحية ومتطلباتها، فهو لا ينظر الى الاصلاح تنازلاً وتقاسماً واشتراكاً في السلطة والثروة، وإنما يعتقد أن الاصلاح ما هو الا شعاراً وخطبة عصماء لا يتلوها إلتزام ورأي لا يعقبه امتثال وفعل.

يظهر مما سبق أن الحليفين التاريخيين الممثلين في التيار الديني والعائلة المالكة هما قوتان كابحتان للتغيير والاصلاح في البلاد. إن تجربة الانتخابات البلدية تكشف النزعة الاقصائية لدى كل منهما، فبينما أظهر التيار السلفي نزوعاً ضارياً نحو الاستئثار بالقرار في مستوياته الدنيا، عن طريق التشنيع على منافسيه والدعوة الى محاربتهم والحيلولة دون وصولهم الى مواقع القرار، فإن العائلة المالكة كانت تتأهب لمحاصرة نتائج العملية الانتخابية وانعكاساتها العملية.

إن الانتخابات كانت محكاً لاختبار النوايا والمواقف والاجندات، وهي كذلك أيضاً، ولكن الأهم في ذلك أن الانتخابات تفضح المسالك غير القويمة للجماعات وللحكومة، من حيث قدرتها على التعاطي الصحيح مع العملية الانتخابية.. ولا شك أن الانتخابات هيأت أجواء لكشف الميولات السياسية الحقيقية بالقدر الذي يسمح باعادة تنظيم الاصطفافات الداخلية خلف قوى معينة.

إن عزوف كثير من الاصلاحيين عن المشاركة فضلاً عن التأييد للانتخابات البلدية كرد فعل على كسر الارادة الشعبية في الاصلاح من قبل وزارة الداخلية مدعومة من قبل الأقطاب الكبار في العائلة المالكة، لا يمنع من إعادة تكتيل القوى الشعبية من أجل مقاومة التيار المناهض للاصلاح والممثل في التيار الديني السلفي المتشدد والعائلة المالكة.. لقد أثبتت الاحداث بأن الاتكال على قوة الشارع وحده الكفيل بتجميع الضغط وفرض الارادة الشعبية على الواقع وإجبار العائلة المالكة على الاستجابة الصادقة والحقيقية لمطالب الاغلبية السكانية واجراء إصلاحات واسعة وشاملة.

رسالة العوفي للزرقاوي

استراتيجية بديلة أم رسالة التسوية مع الحكومة

في شريط صوتي بثه موقع صوت الجهاد على شبكة الانترنت في السابع عشر من مارس، بدأ بقصيدة مهداة الى أبي مصعب الزرقاوي، المسؤول عن العمليات الارهابية داخل العراق، بعث صالح العوفي قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية برسالة تحت عنوان (رسالة الى المجاهدين في العراق)، وهي حسب العوفي (رسالة من المجاهدين في أرض الحرمين الى المجاهدين في بلاد الرافدين) والى إمام المجاهدين ابي مصعب الزرقاوي. وقد أعرب العوفي عن استعداد تنظيمه للوقوف مع جماعة الزرقاوي وتزويده بالمجاهدين والتصدي لعمليات انتقال المساعدات والاسلحة لاعداء المجاهدين من داخل الحدود السعودية الى العراق. وقال العوفي (لن نتوانى عن نصرتكم بكل ما نملك.. وسنرسل لكم المقاتلين والاستشهاديين متى ما احتجتم وستجدوننا حصنا منيعا). كما دعا العوفي في رسالته الصوتيه (الاخوان في قطر والبحرين وعمان والامارات وجميع أسود الجهاد في الدول المجاورة للعراق) الى (ضرب كل منا ما على ارضه من جنود وآليات وقواعد وطائرات للصليبيين).

ودعا كل المجاهدين في الخليج للاستعداد من أجل تركيز الجهود في العراق من أجل تفادي ما اعتبره خطأ التجربة الافغانية، حيث عدّ انتكاسة دولة طالبان وانهيارها جاء نتيجة خذلان الدول المجاورة وأبرزها باكستان التي تركت دولة الطالبان طعماً لنيران قوات التحالف.

لعلها من المرات القليلة التي يعلنها تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية صراحة عن ارتباطه الوثيق بكل الانشطة العنفية في منطقة الخليج، ولأول مرة أيضاً يضع نفسه على خط مواجهة مفتوحة في الخارج، مما يعزز الرأي القائل بأن عناصر تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية قد انتقلت الى داخل العراق والانضمام الى جماعة الزرقاوي والانخراط في العمليات الارهابية التي تقوم بها هذه الجماعة في مدن وقرن العراق. إن هذا التوجه الجديد لدى العوفي يعيد إحياء السيناريو القديم الذي تحدثت عنه بعض المصادر سابقاً حول تسوية بين أحد أجهزة وزارة الداخلية وتنظيم القاعدة، والتي تقضي بأن ينقل أفراد التنظيم عملياتهم الى داخل العراق على أن يفرج عن أفراد التنظيم المعتقلين في السجون السعودية وأن يحظوا بتسهيلات لوجستية خلال عمليات الانتقال الى العراق.

ونتذكر هنا أن العوفي كان يعارض بشدّة نقل عمليات التنظيم الى خارج الحدود، ويصرّ بشدة على تركيز العمل الجهادي في داخل السعودية، بل على الضد من زعيم التنظيم السابق عبد العزيز المقرن، فإن العوفي يميل الى الاصطدام برموز النظام. فمالذي تبدّل في توجهات العوفي بل والتنظيم الجهادي المرتبط بالقاعدة، مع التذكير أيضاً بأن خطاب بن لادن قبل نحو شهرين يشكل مرتكزاً لتوجه التنظيم الجهادي في الاصطدام بالعائلة المالكة بوصفها فاسدة ومتواطئة مع الكفار وقوى الشر الممثلة في الولايات المتحدة. لاشك أن ثمة شيئاً ما قد حدث، لأن فتح الجبهة الجهادية على أفق واسع لم يكن وارداً في أجندة التنظيم الجهادي الذي يقوده العوفي، بل كان الاخير متمسكاً بخياره المحلي، وعدم تشتيت الجهد في عمليات قد تنسيه هدفه المركزي، ولاعتقاده أيضاً بأن في العراق ما يكفي من المجاهدين القادرين على تحمّل أعباء العمل الجهادي، على العكس من السعودية التي يظل أسير حاجة لحضور نوعي من الجهاديين القادرين على الاضطلاع بأدوار مركزية في مشروع الجهاد ضد قوى الشرك والضلال والذي يندرج في إطار عملية تطهير الجزيرة العربية من المشركين!

لماذا أعلن العوفي عن استعداده لخوض المعركة في العراق جنباً الى جنب مع المتطرف الاردني أبو مصعب الزرقاوي، ولماذا يصرّ على الاندراج في خط جهادي موحد مع جماعات اخرى في الخليج بما يوحي وكأنه يمثل الزعامة المركزية لها. هل ان الانكسار التنظيمي داخل السعودية أجبر العوفي على نقل معركته مع النظام الى جبهات اخرى تؤدي غرضاً بل أغراض غير مباشرة مضّرة بالنظام السعودي.. إن ما يدعو للريبة هو توقف عمليات التنظيم الجهادي المرتبط بالقاعدة داخل السعودية، بما يثير شكوكاً حول صفقات سرية بينه وبين وزارة الداخلية، سيما وأن الوساطات لم تتوقف بين مشايخ سلفيين وقادة التنظيم من أجل وقف العمليات في الداخل والحصول على تسهيلات مادية وضمانات أمنية للانتقال الى خارج الحدود. ولكن في المقابل، هل أن إعلان العوفي عن اصطفافه الى جانب الزرقاوي هي خطوة يائسة للخروج من الحصار المفروض عليه في داخل السعودية، وبالتالي الدخول في لعبة أوراق المناورة السياسية مع النظام.

خروج العوفي عن صمته بهذه الطريقة السافرة والاستفزازية قد تحمل تفسيرات متعددة، ولكنها في الوقت نفسه تحمل معها شكوكاً، فكسر حاجز الصوت بهذه الطريقة غير المألوفة او المعهودة عن تنظيم بل وعن زعامة تراهن على الداخل بدرجة أساسية وربما وحيدة، لا بد أنه يثير الاستغراب والدهشة، لأن في خطابه خروجاً على الاستراتيجية الجهادية للتنظيم، وليس خطوة تكتيكية، فبينما تتوقف عمليات التنظيم في الداخل بصورة لافته وشبه تامة، يعلن العوفي عن استعداده لتزويد الزرقاوي بالمجاهدين من بلاد الحرمين، وبينما كان يلحّ التنظيم على اعتبار السعودية منطلقاً لعمليات التطهير من المشركين والاوروبيين والاميركيين، أصبحت السعودية استثناءً من هذه العملية، بل تحوّل العراق المستبعد من خارطة عمليات التنظيم الجهادي في السابق وبالتحديد من قبل الزعامة الجديدة، أي العوفي، الى ساحة الحرب الكبرى التي يجب ان تدور رحى معارك المواجهة عليها ضد الصليبيين واعوانهم..

لاشك أن طفرة ايديولوجية وسياسية بهذا القدر لم تكن متوقعة ما لم تسبقها او تخفي بداخلها ترتيبات سرية، ولربما نجح الوسطاء السلفيون من المشايخ في إنجاح الصفقة الشاقة بين التنظيم الجهادي والأجهزة الأمنية. واذا ما صحّ الخبر فإن عمليتي وزارة الداخلية ومدير الامن العام كانت الورقة الرابحة التي دفعت وزارة الداخلية للقبول بشروط التنظيم وأبرزها تسهيل عمليات الانتقال للخارج، وتحديداً لداخل العراق. يضاف الى ذلك خبر آخر أن ما شجّع وزارة الداخلية على الذهاب مع خيار التسوية مع التنظيم هو خطاب بن لادن الذي كان يحمل رسالة تهديد مباشرة للعائلة المالكة بأن ستبدأ حملة التصفيات ضد رموز النظام.

ما بين العوفي والزرقاوي

إختلافات على الزعامة والإمكانات الماديّة

يتساءل أبو مصعب الزرقاوي في رسالة نادرة موجهة الى قيادة وأعضاء القاعدة في السعودية عن سرّ تقلّص عملياتهم العسكرية ضد الصليبيين في (بلاد الحرمين)! مشيراً الى أن حجّة مقاومة الأميركان في السعودية لا يجب ان تبرر عدم (شحن) مجاميع سعودية سلفية متطرفة للقتال في مليشياته على أرض العراق.. فهو ـ أي الزرقاوي ـ لا مانع لديه كما قال باستضافة المقاتلين السعوديين ـ طلاب الشهادة ـ فلديه (مشاريع قتل) كثيرة؛ وهو لن يمانع ـ بل يطالب ـ بأن يعترف له ـ أي للزرقاوي ـ بأنه الزعيم الأوحد في المشرق العربي للقاعدة، وأن (القواعد) الصغيرة يلزمها طاعته، بل ان الزرقاوي ـ وكما توحي كتاباته وتقريراته ـ يسعى لمناطحة زعيم القاعدة الأصلي أسامة بن لادن، الذي يبدو أنه ملزم بتحمّل تبعات مغامرات الزرقاوي على مضض، طالما أن الأخير يقوم بالعمل القذر للقاعدة.

صالح العوفي ـ زعيم القاعدة في السعودية منذ نحو عام ـ كان يعيش بياتاً شتوياً، جعل الحكومة تعتقد بأن الرجل قد قتل، أو أشاعت ذلك لإخراجه عن صمته ومعرفة ماذا يفعل؟! كان الرجل ولازال يلملم صفوف أتباعه بعد اغتيال القائد السابق؛ وهو قد رفض دعوات سفر الحوالي للخروج الى العراق لمقاتلة (الروافض والنصارى هناك) من أجل سلامة أهل التوحيد وبلاد التوحيد! وكانت حجّة العوفي كما قالها في بيان فضح فيه الحوالي أن كل واحد من (مجاهدي التوحيد) ملزم بسدّ الثغرة التي أمامه والقيام بالمرابطة في الثغر المسؤول عنه، مشيراً الى أن مقاتلي القاعدة في السعودية بنشاطهم المتزايد يقدمون خدمة لنظرائهم في العراق، وهكذا.

زعيم القاعدة الجديد في السعودية بدا ـ من خلال بيانه الصوتي ـ أنه لا يقل عن الزرقاوي رعونة وجهلاً وتطرفاً، وقد كانت لغة بيانه ركيكة ومنطقه ضعيف، حيث أعاد التأكيد بأن (الخنزير) بحاجة الى لسعات كثيرة من كل الجهات وليس جهة واحدة! مشدداً على دور الزرقاوي وممتدحاً إياه، وكأنه طبّال له لا ندّاً، فهو يقرأ أشعار تتغنّى بجهاد الشيخ الزرقاوي، ويردد عبارات تقسم بأنه سيظل وفيّاً للمقاومة التي يقودها أسود التوحيد الزرقاويون! ولأن زعيم القاعدة في السعودية لم يقم بأعمال باهرة حتى الآن تقنع الزعيم الزرقاوي الأكبر في العراق بأن نشاط القاعدة في السعودية مهماً، لهذا صار ضعيفاً في منطقه، وأعلن استعداده تزويده بالمقاتلين السعوديين الذين يفجرون أنفسهم في أي تجمع (شيعي) بغية اشعال حرب طائفية، لازال الزرقاوي يراها مقدّمة لتخريب المشروع الأميركي!

بكلمة أخرى فإن الماء الذي في فم العوفي كان كثيراً، وقد أراد تأكيد أن المواجهة في السعودية لها الأولوية وإن كان ذلك لا يمنع مدّ الزرقاوي بالدعم، فهذه السياسة تتناسب مع رؤية التيار الوهابي المتطرف بنقل المعركة الى خارج الحدود؛ وقد ظهر من خلال بيان العوفي أن هناك مراتبيّة بين القيادات القاعدية، فمن يقتل أكثر له موقعية أكبر بين الجمهور السلفي في السعودية والخليج والعالم العربي. فابن لادن يأمر بطاعة الزرقاوي في صفقة لا تعلم تفاصيلها؛ والزرقاوي يتحرش بقاعدة السعودية مطالباً بالرئاسة ومن ثم الدعم لمشروعه في العراق، والعوفي زعيم قاعدة السعودية ينحني ويثني على الزرقاوي ويلتمس منه العذر بأن لا يذهب بعيداً في تجريده من كل قواه من المال والرجال! ثم يأمر العوفي من هم أدنى منه وهم رجال القاعدة في الكويت ليدعموا الزرقاويين في العراق، وهكذا!

كل هذا وأمراء الحرب يشعرون وكأنهم يتقاسمون سلطات متوفرة بالفعل، ويقررون خيارات الشعوب، ويشرعنون الذبح على الهوية، ولا يوجد أحدٌ غيرهم على الطاولة يشاركهم المصلحة أو الفكر.. بحيث يشعر المتابع بأن التيار السلفي العنفي الممتد من أفغانستان ماراً بالعراق والسعودية ودول الخليج وحتى انتهائه في الجزائر والمغرب ـ إن كانت هذه نهايته، فقد بوصلته السياسية، ولم يبق لديه سوى أداة عنف غير معقلنة بل تعمل خلافاً للمشروع السياسي الذي يريده ممارس العنف، إن كان هناك مشروعاً سياسياً واضحاً؛ على الأقل في المسائل الأساسية، فإن ممارسات الزرقاوي، والخطابات العلنية المتبادلة بينه وبين العوفي، وبين ابن لادن والزرقاوي، كلها جاءت في ظل منتج عنفي أعمى لا يقرّه عقل ولا دين، وهو بالتالي يرسم مستقبلاً آفلاً للقاعدة في أكثر من بلد؛ وأول ما يسقط هو مكانة هذه الزعامات من النفوس. فليس مقتلة ١٢٥ في الحلّة يمكن تبريرها بمثل ضربة برجي نيويورك! ولا قطع رؤوس المسلمين من الأتراك والأكراد والعراقيين وغيرهم تتساوى مع قطع رأس بول جونسون في الرياض! وإن كان كلا الأمرين بشعين، بل بالغي البشاعة، خاصة حين يوضع رأس الأخير البريء في (الثلاجة)!

بيان بمناسبة مرور سنة كاملة على سجن دعاة الإصلاح في السعودية

آل سعود لازالوا متمسكين بغيّهم السياسي

في ١٦/٣/٢٠٠٥م تحل الذكرى السنوية الأولى على اعتقال عدد من رموز ونشطاء الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني من أكثر من منطقة في بلادنا.

ومنذ بداية هذه الاعتقالات أفرجت السلطات السعودية عن البعض منهم، بينما لا زالت وزارة الداخلية تتحفظ على البعض في المعتقل حتى الآن مثل(الدكتور عبدالله الحامد والشاعر علي الدميني والدكتور متروك الفالح).

وقد كان اعتقال هذه المجموعة من الفعاليات السياسية التي هدفت وتهدف توجهاتها مع بقية دعاة الإصلاح الوطني إلى تجنيب البلاد كوارث اقتصادية وسياسية، والمناداة بالحريات العامة والمحاسبة والشفافية وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتطبيق القانون، مفاجئا للجميع في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية الحادة التي تعصف بالعالم في الحقبة الأخيرة، وما رافقها من استحقاقات كثيرة حان وقت تأديتها بدون تريث أو تأخير. غير أن السلطات لم تراع هذه التغيرات، ولم تأبه أو تكترث بما حدث من أوضاع عاصفة في بلادنا.

فلا زالت الأجهزة الأمنية تمعن في قمعها ضد سجناء الرأي والفكر من شرفاء وطننا، متنكرة لكل المشاعر الوطنية الغاضبة المعارضة لهذا النهج، وما يترتب عليه من نتائج تهمش التلاحم بين القيادة والشعب وتضعف تماسك الجبهة الداخلية أمام التحديات المتصاعدة على كافة المستويات.

لقد وقف دعاة الإصلاح في بلادنا منذ صدور (مذكرة الرؤية قبل أكثر من عامين) ضد كافة أشكال الإرهاب، وأكدوا على الطابع السلمي لكل تحركاتهم، وتصدوا بكل بسالة ووفق الإمكانيات المتاحة لكل التدخلات والتطاولات التي قد تمس استقلالنا الوطني، ودافعوا بضراوة عن وحدة أراضي الوطن.

غير أن ذلك لم يكن موضع ترحيب ومراعاة من قبل أقطاب النظام الذين اخذوا يتبارون بعد اعتقالهم في قذف رموز الإصلاح الوطني بتهم وعبارات قاسية والطعن في وطنيتهم، وصعدوا من لهجة التهديد والوعيد.

إن مرد ذلك، كون القيادة السياسية لا زالت متمسكة بغيها السياسي، ولازالت تمقت أي نوع من الحراك والتفاعل السياسيين، ولا يتحمل رموز النظام أصوات التجديد المغايرة لرغباتهم، ولا تتفق مع توجهاتهم، بل يستكثرون على المثقفين والنخب التحدث بطرق معاصرة وحداثية وعبر برامجهم الوطنية لما فيه مصلحة الوطن والشعب، وجعل حركة الإصلاح السياسي وسيلة سلمية لذلك بطرق تختلف بتاتا عن نهج السلطة السعودية.

لقد أكدت هذه الاعتقالات أن النظام السياسي في بلادنا يصر على أسلوب إذلال المواطنين، ويسعى بكل إمكانياته لضبط حركتهم في الاتجاه الذي يحقق المزيد من التبعية والموالاة، بقصد إبعادهم عن المشاركة الفعلية في صياغة القرارات السياسية المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم على كافة الأصعدة.

واستكمالا لهذا النهج.. وإمعانا من الدولة في استئصال كل الأصوات الإصلاحية، ومن اجل اجتثاث كل الفعاليات الوطنية، واصلت اعتقال المزيد من المواطنين، لتشمل في فترات لاحقة (الدكتور سعيد بن زعير وابنه مبارك) اللذان صدر بحقهما أحكام مبالغ فيها بعد محاكمات صورية وهشة لا تتلاءم مع التهم الموجهة لهما.

كما تم أيضا اعتقال المحامي (عبدالرحمن اللاحم) وكذلك (مهنا الحبيل واحمد القفاري وعيسى الحامد ومهنا الفالح) ولعدم وجود أدلة كافية تبرر اعتقالهم أفرجت عن بعضهم ولا زال المحامي عبدالرحمن اللاحم قيد الاعتقال.

إن التوجهات المطلبية السلمية والحرص على المضي في هذه المطالب عن طريق مخاطبة قيادة البلاد ورموزها مباشرة، بالإضافة إلى الاهتمام الوطني المخلص في معالجة أزمات البلاد، وفك الاختناقات المتصاعدة بشفافية متناهية، لم تشفع للجميع، ولم تحمهم من النهج التعسفي القمعي لأجهزة الدولة.

لقد كانت طموحات الجميع وآمالهم تتوق إلى أن صناع القرار السياسي في هذا البلد يتحسسون حجم وأبعاد المخاطر المحدقة بنا من كل صوب، ولكن عدم مبالاتهم بما يطرح من آراء جديدة وميلهم إلى التمسك بالأفكار والأساليب القديمة، جعلهم يسعون بكل الطرق للالتفاف على الأوضاع عبر مسرحية جديدة أطلق عليها(المحاكمات العلنية) حيث ساق (الادعاء العام المرتبط بوزارة الداخلية) تهما غليظة وملفقة، مجسدا بذلك المنحى العدواني والانتقامي في نهج هذه الوزارة ضد أطياف المعارضة. غير أن هذه المسرحية لم تصمد أمام المواقف الشجاعة للمعتقلين، وما رافق ذلك من حركة تضامنية من قبل أسرهم ودعاة الإصلاح الوطني، وما لقيته قضيتهم من تضامن ودعم واسعين من قبل حركات التضامن واللجان الحقوقية والقانونية والجمعيات الإنسانية في العالم، وقد جرى التلويح للمعتقلين من قبل هيئة المحكمة بإصدار أحكام غيابية عليهم في حالة إصرارهم على شرط المحاكمة العلنية، بينما بقي الآخرون دون محاكمة.

ويتعرض حاليا بعض المعتقلين للحجز الانفرادي، والمضايقات اليومية والتفتيش المفاجئ من قبل ضباط السجن في جهاز المباحث العامة، كما يحرم بعضهم من توفير العلاج الطبي الضروري، مما أدى إلى سوء حالة بعضهم الصحية.

إن هذه الاعتقالات كانت المفصل الهام الذي كشف عن عدم جدية القيادة في بلادنا في تبني الإصلاح مهما كان حجمه، وقضت على كل الوعود التي أطلقها بعض رموز النظام، مما يؤكد أن هذه التصريحات والتنويهات الإصلاحية كانت للاستهلاك المحلي، ولدرء أشكال الضغوطات الدولية المتواصلة على النظام وبالتالي لتسهيل مهمات انضمام السعودية إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

وحاليا، يستشعر دعاة الإصلاح الوطني طبيعة التوجهات الهادفة لإجهاض كل ما تحقق من مكاسب على صعيد الكتابة وحرية التعبير خلال الفترة الماضية، رغم ضآلتها

وصغر مساحتها، إثر تحفز الجناح المتشدد بالأسرة الحاكمة، وزحفه نحو مواقع متقدمة في سدة النظام ليزحف على كل مساحة القرار السياسي نتيجة ضعف وتردد وعدم جدية الأطراف الأخرى في الأسرة الحاكمة، والتي بشرت في أوقات سابقة بعهد جديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، حيث اختطف الجناح المتشدد المبادرة ليحقق مبتغاه في إلغاء كل ما يمكن أن يفضي إلى الإصلاح، واخذ يفرض (أجندته) على الجميع للحفاظ على النهج القديم الرافض للتجديد، وديمومة الهيمنة المطلقة على كل شيء، والعودة إلى المربع الأول.

مهنا الحبيل

لذلك فإن دعاة الإصلاح الوطني يهيبون بجماهير شعبنا، على اختلاف منحدراتهم الفكرية والاجتماعية، لمطالبة قيادة البلاد بشكل سلمي بضرورة الإصلاح وجعله أمرا واقعا، ورفع مستوى مطالبهم يوميا للدفاع عن حقوق المعتقلين، وضمان حقوقهم الإنسانية وتوفير العلاج الطبي اللازم لهم، والمحاكمة العلنية العادلة بمقاييس دولية معترف بها، بما يؤدي إلى الإفراج الفوري عنهم وبدون شروط، ورفع كافة القيود عن المفرج عنهم مثل المنع من السفر والملاحقات الأمنية والمنع من الكتابة والاتصال بوسائل الاعلام.



عبد الرحمن اللاحم

إن دعاة الإصلاح الوطني يقدرون كامل التقدير كل الجهود التي بذلت من قبل كل القوى الخيرة العربية والدولية ولجان حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية، وإنهم يثمنون كل مواقفهم التضامنية بكل تقدير، يتمنون المزيد من الجهود لمناصرتنا والوقوف معنا في هذه الأزمة التي تمر بها بلادنا. عاش الوطن، الحرية للمعتقلين، والى إصلاح وطني شامل.،،،



سعيد بن زعير

دعاة الإصلاح في السعودية

الوساطة المصرية بين الرياض وطرابلس

لا.. لن تمر العاصفة

نشرت صحيفة البيان الاماراتية في الثامن عشر من مارس خبراً عن اتصالات اجراها الرئيس المصري حسني مبارك مع القيادتين السعودية والليبيبة بهدف حثهما على حضور القمة العربية بالجزائر ووقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين، والتي ساهمت في تفاقم التوتر في العلاقات بين الرياض وطرابلس.

حسب الجريدة، فإن الرئيس المصري مبارك أجرى اتصالات ناجحة، والتي تركّزت على تخفيف التوتر الشديد بين البلدين في أعقاب اتهامات السعودية للقيادة الليبية بالتورط في محاولة اغتيال ولي العهد السعودي الامير عبد الله. وتنقل المصادر لصحيفة البيان أن التحرك المصري جاء بناء على طلب مباشر من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من الرئيس مبارك تدخله الشخصي لتنقية الاجواء العربية وبخاصة بين الرياض وطرابلس، بغرض انجاح القمة وضمان أقصى مشاركة من القادة العرب في اعمالها. بالاضافة للمعلومات التي وردت للقيادة المصرية حول عزم السعودية الكشف عن نتائج التحقيقات حول محاولة اغتيال الأمير عبدالله، حيث ترى القاهرة ان هذا الاعلان في هذا التوقيت قد يفجر من جديد خلافات واتهامات واسعة بين البلدين، حتى لو ثبت للسلطات السعودية عدم تورط ليبيا مباشرة في المؤامرة المزعومة، ذلك ان الاتهامات الموجهة الى ليبيا خرجت ـ في البداية ـ من واشنطن

ولم توضح المصادر المطلعة المدى الذي وصلت اليه الجهود المصرية، خصوصا لجهة مشاركة ولي العهد السعودي في القمة، بعد تأكد حضور القذافي، لكنها اشارت الى ان الرياض اعطت (تطمينات) للقاهرة بتأجيل اعلان نتائج التحقيقات، كما أن طرابلس تعهدت بدورها وقف الحملات الاعلامية ضد السعودية. وفي العاصمة الليبية تبدو الأمور مختلفة بعض الشيء عن مناخ التفاؤل الذي يلف القاهرة، فقد أشارمصدر دبلوماسي عربي في طرابلس ان الرئيس الليبي القذافي يتجه الى مقاطعة أعمال القمة العربية في الجزائر لكنه لم ينف وجود مساع لاقناعه بالمشاركة. واوضح المصدر لوكالة فرانس برس أن (المصادر الجزائرية أكدت انها ستقوم بمحاولات مستعجلة لاقناع الزعيم الليبي بحضور القمة.

بصرف النظر عن الوساطة المصرية ومقدار النجاح الذي حققته حتى الآن من اجل تسوية التوتر في العلاقات السعودية الليبية، فإن ليس هناك ما يفيد بقرب تلك التسوية، خصوصاً وأن مجرد حضور القمة لا يشكل حافزاً قوياً لكل من الرياض وطرابلس لتصفية التوتر.. في الوقت ذاته، فإن الحديث عن كشف الرياض لنتائج التحقيقات ما هي الا ورقة ضغط تلوّح بها الرياض في وجه طرابلس، مع أن الاخيرة مدركة تماماً بأن الرياض لا تملك من أمرها شيء خصوصاً وأن مصدر الاتهام لم يكن سعودياً بل كان أميركياً بادىء الأمر، وبالتالي فإن الحديث عن تحقيق سعودي يبدو مستبعداً، مع ما قيل عن اعتقال بعض المتورطين في المؤامرة المفترضة في السعودية، من ليبيين وسعوديين. فقد كان بإمكان الأجهزة الأمنية السعودية في إزاء المنافحة الليبية النافية للاتهام أن تكشف عن معلومات أولية عن مخطط الاغتيال، فقد كان الحضور الدفاعي الليبي أقوى من الحضور الهجومي السعودي. فقد تحدت القيادة الليبية السلطات السعودية أن تبرز وثائق تدين ليبيا بتورطها في المحاولة، وبالتالي فإن ما يقال الآن ومع اقتراب موعد انعقاد القمة العربية في الجزائر عن اعلان لنتائج التحقيقات لا يعدو أكثر من زوبعة سياسية قد يراد منها عدم حضور القمة العربية ليس الا، اضافة الى أن تسوية قريبة بين الرياض وطرابلس غير متوقعة قريباً.

الإنتخابات البلدية السعودية:

بداية الإصلاح أم نهايته؟

عدد من الاعلانات التقريرية المدفوعة الثمن صدر في الايام القليلة الماضية في بعض الصحف العالمية لعرض صورة اخرى للمملكة العربية السعودية التي تعرضت لحملات مضادة بعد ١١ سبتمبر. من هذه الاعلانات ما نشرته صحيفة التايمز البريطانية يوم امس بعنوان: المملكة العربية السعودية: الطرق للاصلاح. هذه الاعلانات تؤكد تعمق الشعور لدى الساسة السعوديين بضرورة اعادة رسم صورة حكمهم بشكل عصري أقرب الى الذوق الغربي، وذلك باستعمال المصطلحات التي يستسيغها، في مقالات مكتوبة بعناية فائقة وبعناوين مدروسة مثل: "الانتخابات الاولى تهيىء الطريق لممارسة ديمقراطية" و "المرأة السعودية تترك انعكاسات على التجارة". جاءت تلك التقارير بعد انتهاء اول انتخابات بلدية في المملكة، التي دأب زعماؤها على رفض "الديمقراطية" باعتبارها منافية للقيم الاسلامية والعادات القبلية. فلماذا وافقت العائلة السعودية على "شرب كأس السم"؟ أهو تطور طبيعي من مجتمع البداوة والقبلية الى الممارسة السياسية العصرية؟ أم انه استجابة للضغوط الخارجية خصوصا من الولايات المتحدة التي دعمت نظام الحكم السعودي منذ تأسيسه حتى اصبحت ممارساته محرجة لاصدقائه؟ أم ان ذلك محاولة لمنع تفاقم المعارضة الداخلية التي اتهمت النظام بالاستبداد وانتهاك حقوق الانسان، وأصبحت تطالب برأسه؟ أم ان هذه الانتخابات مفصل من مفاصل "الحرب ضد الارهاب" الذي يترعرع عادة في ظل الاستبداد والقمع؟ أم انها محاولة لكبح جماح التيارات السلفية التي يعتبرها الغرب مصدر تفريخ للتطرف والعنف في السنوات الاخيرة؟ وثمة تساؤلات اخرى ترتبط بالانتخابات نفسها: فهل هي عنوان لتحول نحو ممارسة دستورية متواصلة؟ ام انها خطوة تهدف لاسكات المعارضين واضعاف حججهم امام الرأي المحلي والخارجي، كما فعلت البحرين مثلا؟ وهل هذه الانتخابات اعتراف حقيقي من قبل النظام السعودي بضرورة احترام الارادة الشعبية والتخلي عن عقلية الماضي؟ ام انها هدية للادارة الامريكية التي تبحث عن مصاديق لادعاءاتها بنشر الحرية والديمقراطية في العالم؟

مهما كانت الاجابات، فثمة أمور مؤكدة لا بد من تثبيتها. اولها ان الحكم السعودي وافق على القبول بمبدأ الانتخابات مضطرا وليس عن رضى وقناعة. ولكن ما المشكلة في ذلك؟ وهل هناك حاكم يقبل طواعية بمشاركة الآخرين له في الحكم او رفع اصواتهم ضده؟ وثانيها: ان الانتخابات البلدية لا تؤكد وجود قرار سياسي بالتحول من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي يمارس وفق دستور تعاقدي مع الشعب. واية ممارسة لا تستند الى دستور فانها محكومة بارادة الحاكم القادر على منعها متى أراد. فالانتخابات لم تجر تنفيذا لاتفاق بين طرفين: الحكم والشعب، يجبر كليهما على احترام مواده، ويعتبر مقصرا اذا لم يفعل ذلك. وكان الأولى ان لا تتم الانتخابات البلدية حتى يتم وضع دستور دائم بمشاركة المواطنين بطريق انتخابي سليم، كما حدث في الكويت قبل اكثر من اربعين عاما وفي البحرين قبل اكثر من ثلاثين عاما، وكما حدث في العراق مؤخرا. وتجدر الاشارة الى ان الامريكيين كانوا يسعون لفرض دستور للعراق يكتب باشرافهم، ولكن اعتراض المرجعية الدينية على الدستور المفروض اضطر الامريكيين للموافقة على دستور يكتبه ابناء العراق بانتخاب حر. وقد دأبت الحكومة السعودية على القول بعدم ضرورة كتابة دستور، وان المملكة محكومة بالقرآن الذي يغني عن الدستور، كما تشبثت بمقولة ان الديمقراطية تنافي الاسلام وأعراف البلاد وتقاليدها. وتحت ضغط المعارضات المتكررة في العقود الاخيرة، اضطرت العائلة السعودية في ١٩٩٢ لطرح "انظمة الحكم" بمثابة دستور مختصر، وتم على ضوئه تشكيل مجلس الشورى الذي تواصل عمله حتى الآن.

ويمكن ملاحظة تأثير الازمات المحلية والاقليمية على طريقة تفكير الحكم في المملكة العربية السعودية، من خلال عدد من الحوادث: فبعد حادثة الحرم التي قام بها جهيمان العتيبي في ١٩٧٩، كثر الحديث عن اصلاحات سياسية وشيكة لم تصل مرحلة التنفيذ. وبعد الاجتياح العراقي للكويت في ١٩٩٠ والحرب التي اعقبتها، طرح الملك فهد "نظام الحكم" وتم تأسيس مجلس الشورى. وبعد حوادث ١١ سبتمبر وتداعياتها والتغيير في العراق، طرحت الرياض العام الماضي مشروع الانتخابات البلدية. وكان طرحها في البداية بشكل خجول جدا، فقد اقترحت الحكومة اجراءها بعد اربع سنوات، لاختيار نصف اعضاء المجالس البلدية بالطريقة الانتخابية وتعيين النصف الآخر. ولكن نظرا لكون مشروع الانتخابات البلدية برمته يعتبر خطوة محدودة جدا لا ترقى لتطلعات المواطنين، ولا ما يتوقعه العالم، اضطر الحكم السعودي لاجراء الانتخابات في فترة زمنية اقصر لنصف أعضاء المجالس البلدية. وروعي، حسب ما يبدو، اعطاء الاقليات الدينية دورا يناسب حجمها السكاني، وفق قاعدة "التمثيل النسبي" وهو امر ايجابي بدون شك. فالاقليات الدينية في السعودية تشكو باستمرار من الاضطهاد الديني والتهميش السياسي وانتهاك الحقوق المدنية. واندفعت تلك الاقليات للعمل السياسي العلني ضد النظام مرارا. فبعد حركة جهيمان، انطلقت المعارضة للحكم من المواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية، وكانت معارضة قوية سلطت الاضواء على الاوضاع السياسية في المملكة، ولم تتوقف تلك المعارضة الا بعد ان استدرجها الحكم في ١٩٩٣ لاتفاق اوقفت بموجبه كافة انشطتها في مقابل وعود باصلاح اوضاع المنطقة الشرقية. ولكن تلك الوعود لم تتحقق، فاضطر بعض افراد تلك المعارضة للعودة للعمل العلني ضد النظام في الخارج، بينما شارك بعض افرادها في الانتخابات البلدية التي اجريت الاسبوع الماضي. وبعد حوادث ١١ سبتمبر، تحركت الاوضاع مجددا، بعد ان تم الربط بين تصاعد ظاهرة التطرف وظاهرة الاستبداد السياسي في المملكة، واصبحت لدى الامريكيين الذين كانوا الهدف المباشر لتنظيم "القاعدة" الذي يتزعمه أسامة بن لادن، السعودي الاصل والمنشأ والتعليم، قناعة بان القضاء على الارهاب يتطلب، بالاضافة للأساليب العسكرية، اصلاح



انتخابات بلدية: متى البرلمانية؟

الاوضاع السياسية في المملكة، وان التطرف انما يترعرع في ظل القمع السياسي والاستبداد. وفي العامين اللاحقين لحوادث ١١ سبتمبر، كان الحكم السعودي هدفا للانتقادات الرسمية وغير الرسمية خصوصا في وسائل الاعلام الامريكية، بعناوين شتى: غياب الممارسة الديمقراطية، الفساد المالي والاداري، انتهاك حقوق الانسان، اضطهاد المرأة وحقوقها، اضطهاد الأقليات الدينية، تفريخ التطرف والارهاب في المؤسسة الوهابية، الى غير ذلك من التهم الكبيرة التي زعزعت الوضع السياسي للعائلة المالكة. وبالرغم من تظاهر رموزها بعدم اكتراثهم بتلك الدعاوى والتهديدات، فقد ادركوا، خصوصا بعد سقوط نظام صدام حسين، بان الامريكيين يعتبرون اجراء بعض التعديلات على الحكم ضرورة يقتضيها الامن القومي الامريكي، وان ادارة بوش جادة في ذلك. وفي الوقت نفسه تصاعدت المعارضة الداخلية للحكم، ووفعت العرائض من قبل تحالفات سياسية جديدة، اعتقل على اثرها العديد من العناصر المطالبة بالاصلاح، وحدثت اضطرابات بمنطق نجران من قبل الطائفة الاسماعيلية التي تشكو من سوء اوضاعها، وتطالب ببعض الاصلاحات.

الانتخابات البلدية السعودية اذن لم تأت من فراغ، ولا تعبر عن "كرم سياسي" لدى رموز الحكم، بل كانت استجابة محدودة جدا لضغوط كبيرة صادرة عن المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية. وهنا يبدو الوضع اكثر تعقيدا. ففي الوقت الذي يطالب الامريكيون فيه باصلاح نظام الحكم السعودي، فانهم لا يريدون ان تهتز السفينة بشكل يؤدي بها الى الغرق، فتصعد التيارات المعادية للولايات المتحدة الى مواقع صنع القرار. ولديهم تجربة مهمة جدا في العراق. فالانتخابات التي اجريت مؤخرا ادت الى صعود تيارات وعناصر ليست صديقة للولايات المتحدة، وهناك الآن حملة اعلامية واسعة ضد تعيين الدكتور ابراهيم الجعفري رئيسا للوزراء، لانه، في نظرهم، ينطلق من ارضية سياسية معادية للولايات المتحدة. ولكن في الوقت نفسه لا يستطيع الساسة في البيت الابيض التدخل السافر بوجه خيار الشعب العراقي. هذا السيناريو أدى الى تراجع حماس الامريكيين ازاء المسألة الديمقراطية في الشرق الاوسط، وبالتالي اصبحوا يشيرون على اصدقائهم بالقيام باصلاحات تتظاهر بالديمقراطية، لغة وشكلا، وتستبطن تكريس الحكومات الصديقة للولايات المتحدة. ولذلك أكثر المسؤولون الامريكيون في الشهور الاخيرة من الاشادة بالتجربة الاردنية والبحرينية، وهما تجربتان متواضعتنا جدا، لا تتضمنان تحولا ديمقراطيا حقيقيا خصوصا الثانية منهما التي فتحت زنزاناتها في الفترة الاخيرة لسجناء الرأي الذين ينتقدون العائلة الحاكمة والوضع السياسي عموما. الخطاب الامريكي ما يزال بحاجة لمضمون ذي مصداقية، واهداف أكثر ارتباطا بالمبدئية وأقل اتصالا بالمصالح المحدودة. مطلوب من السياسة الامريكية ان تبدأ بتفكيك خطابها المنطلق على اساس علاقات غير متوازنة مع انظمة استبدادية من جهة وتتشبث بالاحتلال من جهة اخرى. عندما ينطلق ذلك الخطاب منفصلا عن الواقع السياسي المنحرف في الكثير من دول العالم، وعندما تطرح الديمقراطية بعنوانها العريض بدون ان تستثني احدا من الوصول الى الحكم، ولا تميز على اساس الانتماء الايديولوجي ان الديني، عندها يكون للخطاب أثره وصدقيته.

التجربة الانتخابية السعودية الاولى منذ اكثر من خمسين عاما تحتاج الى ترسيخ لا يتحقق الا عبر مبادرات اصلاحية حقيقية تتمثل بعدد من الامور منها: اولا الشروع في اعداد دستور دائم للبلاد من خلال عملية انتخابية حرة، والتخلي عن استعمال مقولة ان القرآن هو دستور الدولة لقطع الطريق على من يطالب بدستور عقدي مكتوب، لان القرآن نصوص الهية توجيهية يحتاج تفعيلها الى صياغات قانونية بلغة الممارسة السياسية المعاصرة. ثانيا: التخلي عن عقلية الوصاية السياسية على المواطنين، والسماح بانتخاب جميع اعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ١٧٩ مجلسا، وليس نصفهم كما هو الحال في الانتخابات الحالية. ثالثا: السماح بمشاركة المرأة ترشيحا وتصويتا، لان استثناءها يتنافى مع التعليمات الاسلامية وروح العصر والممارسة الانسانية عموما. رابعا: توسيع دائرة صلاحيات المجالس البلدية المنتخبة وعدم تحويلها الى مؤسسات شكلية لاهداف دعائية، كما حدث مع المجالس البلدية في البحرين التي لا تتمع باية صلاحيات حقيقية، ولا تستطيع التشريع لادارة المناطق ولا حق لها في مسا ءلة المتنفذين من ابناء العائلة الحاكمة الذين يستولون على الاراضي العامة والممتلكات بدون حق. التجربة السعودية تكتسب اهميتها من انها اول خروج على المنطق الرسمي الذي كان يصر على عدم ملاءمة الممارسة الانتخابية المنطلقة على اساس ديمقراطي مع الدين والاعراف، وهو منطق ثبت فشله وعدم قدرته على الصمود امام دعوات الاصلاح. كما اثبتت الانتخابات ضرورة التخلي عن مقولة "المجالس المفتوحة" بديلا عن التشكيلات المنتخبة التي يشارك فيها المواطنون لادارة شؤونهم. ومن الضروري التأكيد على ان الانتخابات البلدية ستكون بدون معنى اذا لم تصاحبها انتخابات برلمانية حرة تمارس التشريع والرقابة بحرية، وتستمد سلطتها من التفويض الشعبي بعيدا عن الوصاية الحكومية. وهذا يتطلب تغيرا في العقلية الحكومية التي تصر على الامساك بالحكم بكل تلابيبه، وبدون رحمة او شفقة، وبعقلية شمولية لا تتسع للرأي الآخر ولا تعترف بوجود طرف آخر يحق له المشاركة في التشريع والتنفيذ والمحاسبة.

وسواء شاءت الحكومة ام أبت، فان المشروع الانتخابي بعد ان بدأ سيتحول الى حركة متواصلة لتوسيع دائرة الحريات والمشاركة السياسية، وسيتواصل في المطالب الاصلاحية ابتداء بكتابة دستور دائم للبلاد، مرورا بانتخابات برلمانية، وصولا الى تحول العائلة الحاكمة الى عائلة مالكة كما هو الحال مع الممالك الدستورية.

ربما كان الاقبال ضعيفا في الانتخابات البلدية السعودية هذه المرة لاسباب من اهمها عدم الثقة بجدواها، وربما كانت دائرة عمل المجالس المنتخبة محدودة ومحصورة بالارادة والقوانين الحكومية، وربما انطلق ذلك الشعور من حقيقة ان العائلة الحاكمة سوف تضمن هيمنتها على تلك المجالس من خلال النصف المعين من اعضائها. كل ذلك ممكن، ولكن الحقيقة التي لا يمكن الجدال فيها هي ان نقطة البداية هذه تعتبر كسرا لجمود سياسي تواصل عقودا، وهزيمة لعقلية استبدادية رفضت الاعتراف بحق المواطنين في المشاركة السياسية وأصرت على اعتبار التدخل في السياسة من المحرمات التي يعاقب عليها القانون. كما يمكن اعتبارها مدخلا لعهد جديد تشعر فيه الاصوات الاصلاحية بالقدرة على طرح المواقف القوية والمطالب المشروعة بدون الخشية من اجهزة الامن القمعية. هذا لا يعني ان الانتخابات قضت على عقلية الحكم الشمولي او حيدت اجهزة الامن والاستخبارات، فتلك مهمات صعبة تحتاج وقتا وجهدا وتصميما من المناضلين العقلاء، الذين يجب ان يشعروا بضرورة مواصلة العمل السلمي بمنطق سليم، واصرار وجدية، وان لا يخدعوا بالوعود الخاوية او الخطوات الجوفاء التي تهدف لاستدراجهم لدعم الاستبداد السلطوي بعيدا عن روح الاصلاح، وا ستخدامهم لدعم مشاريع الحكم وخططه السرية لضرب المعارضة. ولا شك ان مدخولات النفط الهائلة في العامين الماضيين قد وفرت للعائلة الحاكمة وسيلة ضغط كبيرة وعنصر قوة لا يستهان به يوفر لها امكانات التضليل ان شاءت، وشراء الاقلام والمواقف، كما فعلت في السابق. انها عملية متواصلة تحتاج التحلي بالوعي والصبر والمثابرة، وتستفيد من هذا الانفتاح المحدود لفرض الاصلاحات الاوسع، حتى الوصول الى دستور تعاقدي عصري، ينص على تحول العائلة الحاكمة الى عائلة تملك ولا تحكم، عندها ترسو سفينة الشعب على ساحل مملكة دستورية يعيش فيها المواطنون في مأمن من القمع والاضطهاد والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية، ويبدأون مشوارهم للعيش في ظل نظام دستوري عصري يديرون فيه شؤونهم بدون وصاية من احد.

د. سعيد الشهابي

(المصدر: القدس العربي، ٢٠٠٤/٣/٨)

من تراث الحجاز المعاصر

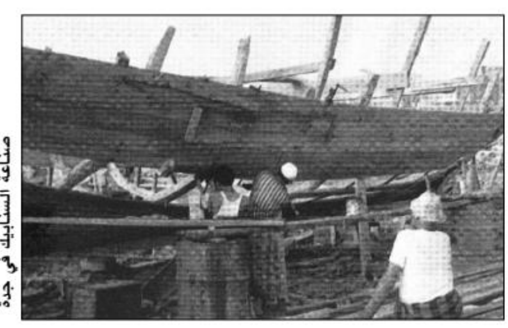
الحرفيون في مدينة جدة



قام المهندس وهيب أحمد فاضل كابلي مؤلف كتاب (الحرفيون في مدينة جدة.. في القرن الرابع عشر الهجري) برصد الحرف المختلفة والحرفيين وهو كتاب يعتبر الاول من نوعه في هذا المجال، ويأتي في سياق تغطية المناشط الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الحجاز. وينطلق الكتاب من الرغبة في إلقاء الضوء على الحرف والمهن المختلفة الصغيرة منها والكبيرة التي سادت مدينة جدة في الحقبة من الحربين العالميتين الاولى والثانية وما بعدهما. لقد كان البحث مضنياً في موضوع كهذا بفعل ندرة ان لم يكن انعدام المراجع التي تعين على اعداد بحث بهذه السعة والدقة، ولذلك لجأ المؤلف الى أفواه الرجال كمصدر رئيسي لجمع مادة الكتابة وتصنيفها وتحليلها، وإن كان هذا المصدر يظل يعاني من الدقة الزمنية، حيث أن كبار السن ممن ضعفت ذاكرتهم عن استدعاء حوادث معينة مفصولة عن أزمانها هم المرجعية الرئيسية للكتاب. مع أن المؤلف عاد ـ ما أعانته الامكانية والقدرة ـ الى المراجع المتوفرة التي تشير من قريب أو بعيد الى المناشط الحرفية في الحجاز عموماً وفي جدة بوجه خاص.

وقد استغرق اعداد الكتاب أكثر من سنة كاملة للصعوبات البالغة التي صادفت المؤلف في عقد لقاءات مع كبار السن ممن عاصروا تلك الحقبة او مارسوا حرفاً معينة. ينطلق الكتاب من حقيقة أن مجتمع جدة تجاري ويتسم بكونه مفكراً وهادئاً ودمث الاخلاق وصبوراً وحذراً وكتوماً وهي خصائص ذات صلة وثيقة بالمناشط الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد. إن التجارة في جدة هي قديمة قدم التاريخ، وكانت تسمى دهليز الحرمين، فهي أكبر ميناء على ساحل البحر الاحمر في الحجاز، وكان تجارها يمارسون تجارة الاستيراد من الهند واليمن ومن البصرة والسويس منذ أقدم العصور، وكانت لهم مراكب شراعية تبحر الى الهند واليمن لاستيراد البضائع في أوقات معينة من كل عام، وهذه البضائع لم تكن تغذي مدينة جدة فقط ولكنها تلبي حاجة الحجاز كله وما حوله من جزيرة العرب. وقد ظهرت على إثر التحولات الاقتصادية والسياسية بيوتات تجارية في مدينة جدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية وهكذا ظهور النفط.

لقد غطّى الكتاب الاسواق التجارية في مدينة جدة بأصنافها المختلفة، كما تحدث عن صناعة المراكب الشراعية، وتناول عدداً من الحرف مثل المخرجون، والحمّالون، والسقاؤون، والبناؤون، والقراري، والنجارون، والخراطون، والسبحية، والصاغة، والجوهرجية، والقماشون، والعطارون، والجزارون، والطباخون، والمغنون، كما تناول طرفاً من الحديث حول الحرف القديمة في جدة مثل الدباغة، والسمكرة، والمطحنة، والخرازة، والحدادة، والخياطة، والدخانية، والحلاقة، والقطانة، وصناعة الفخار والجبس، والنحاسة، واللبانة، وتجارة الاحذية.


صناعة السنابيك في جدة


القوافل تنقل البضائع من جدة الى مكة سنة ١٣٥٠هـ


شارع قابل عام ١٩٣١م

الجيش والسياسة في المملكة العربية السعودية

تعود أول تجربة لانخراط الجيش في العملية السياسية في السعودية الى جيش ابن سعود، المعروف بإسم الاخوان حيث كان تحت تصرفه ٦٠ ألفاً من الاخوان في أوج الحركة وهي نتيجة ٢٠٠ مستوطنة بلغت عام ١٩١٧ وضمّت زهاء ربع مليون نسمة. فقد أنشأ عبد العزيز عفريتاً إسمه الاخوان، وقد تعاظم خطره عليه بعد معركة تربة في ٢٦ مايو ١٩١٩ وهزيمة جيش عبد الله بن الحسن حيث مازالت حمى الحرب تتفاعل في داخلهم، وكانت الحجاز مهددة بالسقوط بعد إنكسار شوكة عبد الله الذي هرب مع نفر من جيشه الى الطائف ولذلك طلب عبد العزيز منهم عدم الاستمرار حتى يواجه بهم تحدي آل الرشيد (ليسي، المملكة، ص ١١٠). ولكن قادة الاخوان الذين تنامت تطلعاتهم السياسية بعد احتلال الحجاز، نظّموا حركة تمرد ضد الملك عبد العزيز الذي واجه خطر تحلل دولته لولا تدخل السلطات الا ستعمارية البريطانية التي أمدّته بالمال والسلاح لاخماد حركة التمرد في جيش ابن سعود.

وقد كان إهتمام الملك عبد العزيز بعد إقامة المملكة منصباً على الحفاظ عليها وتحصينها أمنياً من المخاطر الداخلية والخارجية، وقد استفاد إبن سعود من الثروة النفطية للحصول على الامن بمساعدة بريطانيا ثم الولايات المتحدة الولايات المتحدة وفي إقامة علاقات جوار وأصدقاء عرب معارضين للحكام الهاشميين وبناء قوات مسلحة وبالتالي تحقيق الغرض الأمني.

وفي عام ١٩٣٠ شُكّلت أول هيئة عسكرية، لادارة شؤون الجيش، مع زيادة تعداد العسكريين ونمو دور الجيش واتساع وظائفه، وفي عام ١٩٣٦ تم تقسيم التشكيلات القديمة الى وكالة الدفاع وادارة الشؤون العسكرية وتمت تصفية جميع الهيئات العسكرية غير النظامية ماعدا المقاتلين المجاهدين، وفي هذا الوقت كان الجيش يتألف من: المشاة، المدفعية، الحرس. وبدأت تظهر في الجيش تقسيمات كالفرق والأفواج وفي عام ١٩٤٥ تحولت وكالة الادفاع الى وزارة الدفاع والطيران.

وتعود نشأة الجيش النظامي السعودي الى فوزي القاوقجي، الذي كان أول رئيس لأركان الجيش السعودي، وقد هرب من لبنان أيام الاحتلال الفرنسي فلجأ الى عبد العزيز. ويبدو أن كثيراً من المناضلين العرب القدامى من الشام والعراق والمغرب لجأوا فترة الاستعمارين الانجليزي والفرنسي الى الجزيرة العربية والتي لم يدر الاستعمار أنظاره إليها فاستفاد عبد العزيز من هذه الطاقات لبناء دولته وإدارتها. (أنظر: فهد الفانك، شيم العرب، الجزء الثاني ص ٢٨٠). وأسس قاوقجي نواة الجيش السعودي النظامي في جدة، على بقايا عساكر الحجاز وهم يمثلون كجيش للحضر فيما يمثل الحرس الوطني البدو. فالجيش السعودي النظامي هو امتداد لجيش الحجاز في الثلاثينات بمساعد ضباط غير سعوديين من العراقيين والباكستانيين، وسبب عدم نجاح هذه النشأة يعود الى قلة العائدات المالية للدولة، ورغبة عبد العزيز في الاعتماد على القوة العسكرية التي توفرها القبائل التي ساعدته في إقامة مملكته، إضافة الى غياب الاخطار نتيجة قدوم الاميركيين لبناء قاعدة الظهران، وحاول سعود أن يعيد التجربة بمساعدة المصريين ورغم المعاداة والاختلاف ثم جاءت مبادىء إيزنهاور فحرب اليمن لتضع حداً للتعاون مع القاهرة.

وقد بلغ عدد الجيش في وسط الخمسينيات ١٧ ألف عنصراً ووضعت خطة توسعته في الولايات المتحدة حيث كان المخطط مصمماً لتشكيل خمسة أفواج (عوضاً عن ثلاثة) يتكون كل منها من ثلاثة آلاف جندي وضابط مزوّدين بالاسلحة الثقيلة والهندسية والمعدات وهيأوا الجيش وسلّحوه بشكل خاص لخوض الحروب الصحراوية اضافة الى الجيش النظامي هناك فيلق الهجانة على الجمال.

ولكن يلزم القول بأنه حتى عام ١٩٧٠ لم تبذل الحكومة السعودية مجهوداً كبيراً لتطوير قدراتهم العسكرية وقد كان المعتقد بأن العائلة المالكة مترددة لوضع كثير من القوة بيد العكسريين، وعلى أية حال فإن التاريخ الحديث في المنطقة يقدم تجارب على إزاحة الملكيات من قبل ضباط يسعون للاصلاح. ومن أجل إحباط أي انقلاب عسكري فقد تم تجنيد أبناء القبائل الموالية في الحرس الوطني والذي يحتل مواقع استراتيجية قرب الرياض وجدة والظهران بينما وضع الجيش وسلاح الطيران بعيداً عن التجمعات السكنية وبحيث لا يتوفر الا القليل من الذخيرة ووسائط النقل. ولقد ساعد ذلك على منع القوات المسلحة من التدخل في السياسة. (أنظر وليم كوانت، السعودية في الثمانينات ص ٦٥).



جيش الإخوان انتهى الى التمرد

لقد تبدّل هذا النهج بعد الاعتماد على الخدمات العسكرية الاميركية التي وفّرت برنامجاً ضخماً للتحديث والتدريب. فمنذ

قراءة

عام ١٩٥١ كانت بعثة للتدريب العسكرية الاميركية (USMTM) تعمل بشكل مستمر وفعال مع القوات المسلحة السعودية وحتى السبعينيات كان الوجود العسكري الاميركي محدوداً من ضباط ومختصين ومدربين اضافة الى ١٠٠٠ أميركي يعملون في مشاريع دفاعية ولكن سلاح المهندسين الاميركي (US ARMY CROPS) يعمل بنشاط في المملكة منذ ١٩٦٥ وتولى الاعمال الانشائية حيث بلغت بحلول عام ١٩٨٠ أكثر من ٢٠ بليون دولار. وفي عام ١٩٧٨ بلغ تعداد القوات المسلحة السعودية ٩٩ ألف شخص وفي عام ١٩٨٢ ارتفع الى ١١٦ ألفاً دون حساب سلاح الحدود منهم ٥٨ ألف مشاة و١٥ ألف في سلاح الطيران و٣ آلاف في البحرين و٤٠ ألف في الحرس الوطني. ورغم لجوء العائلة المالكة الى المراهنة على الحرس الوطني كدرع لنظام الحكم ضد محاولات الانقلاب والتمرد العسكري أو الاضطرابات الداخلية الا أن المراهنة بدأت تفقد مبررها حيث أن عملية التحديث الاقتصادي وبرامج توطين البدو قد محيا الولاءات التقليدية التي عززت الروابط المادية بين آل سعود والقبائل، فأبقت فقط على الروابط المالية وبالتالي فإن الحرس الوطني ليس محصنا ضد تسرب رياح المعارضة (الاخوان ١٩٧٩ مثالاً).

الجيش وهاجس الانقلاب والتمرد

كتب السفير العراقي في السعودية في صيف ١٩٥٥ (أن السلطات السعودية قمعت بشدة حركة عرفت بحركة الضباط الاحرار على غرار حركة الضباط الاحرار في مصر التي أسقطت الملك فاروق في ١٩٥٢. وكانت الحركة بقيادة الطيار عبد الرحمن الشمراني إضافة الى إثني عشر ضابطاً على الاقل) وتقول أبحاث المخابرات الاميركية (NEA) في بداية عام ١٩٥٦ (وكانت الحركة تخطط في أبريل/مايو ١٩٥٥ لاغتيال رئيس الوزراء فيصل ووزراء آخرين، وإجبار الملك على الاستقالة إن لم يتم إغتيال). وقد قرر رجال الحركة تأسيس مجلس قيادة الثورة، ولكن تم إعدامهم، فيما ذكرت تقارير أخرى أن البلاد عاشت حالة الطوارىء وثم انتشار أفراد الحرس الوطني في النقاط الاستراتيجية، وقد اختفى الملك سعود فجأة.

وفي نهاية يناير ١٩٥٧ زار سعود الولايات المتحد وقد دعم مبدأ إيزنهاور ووعد بتطويره ورعايته في العالم العربي



الجيش السعودي: إطار بدون محتوى

كما وافق على تمديد بقاء القوات الجوية الاميركية في قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات، وفي واشنطن التقى سعود بالامير عبد الله الهاشمي واتفق معه على التصدي للايديولوجية الثورية التي يروج له عبد الناصر. ولكن خطة التصدي لم تؤت ثمارها سريعاً، ففي عام ١٩٦٢ هرب طيارون من القوة الجوية الى مصر خلال المواجهة المصرية السعودية في حرب اليمن وادى الى انهيار القوة الجوية السعودية بكاملها، وقد

رغم رهان العائلة المالكة على الحرس الوطني كقوة مضادّة للانقلابات الا أن عملية التحديث جعلته غير محصن ضد رياح المعارضة

تعاطف ضباط القوة الجوية الذين كانوا ينوفون عن الاربعين مع الزعيم المصري جمال عبد الناصر.

وفي يونيو وسبتمبر ١٩٦٩ جرت محاولة انقلاب قادت الى موجات اعتقالات وتطهيرات لعناصر مدنية وعسكرية وكان الهدف من وراء التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة هو للتعامل مع عدم الولاء الحقيقي او المشبوه في القوات المسلحة والذي أدى بدوره الى إضعاف عملية تحديث الجيش.

وحتى بداية السبعينيات كان الحجازيون يتعرضون لعصبية مضادة بين المتطوعين للقوات المسلحة أو في ترقيات مراتب الضباط بزعم أن ولاءهم كان مشكوكاً فيه، مما كان يؤخّر برامجاً للدفاع الوطني كانت تعتمد على تطوير القوات المسلحة. وفي عام ١٩٧٧ تم احباط محاولة انقلاب اضافة عدة حالات فرار لأفراد أو جماعات صغيرة من الضباط، وقد انتشرت شائعات إبان أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠-٩١ حول فرار طيارين سعوديين الى السودان.

وبطبيعة الحال، فإن ظاهرة الانقلابات في آسيا وأفريقيا وأداتها الجيش من أندونيسيا الى المغرب دفعت آل سعود كقوة ناشئة للحذر من قوة العسكر وألا يكون بيدهم التوجيه المباشر لادارة الدولة. يقول ويلتش جرت خلال عشرين عاماً (١٩٥٨ - ١٩٧٧) في بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ٥١ محاولة انقلابية نجح منها ٩٧ وفي بعض البلدان جرى خلال عام واحد أكثر من انقلاب وانقلاب مضاد (١٩٥٢ مصر)، (١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٦٨ العراق، (١٩٦٢ اليمن)، (١٩٥٨ السودان)، (١٩٦١ و١٩٦٣ سوريا)، (١٩٦٩ ليبيا)، ومحاولات انقلاب فاشلة في كل من الاردن عام ١٩٥٧ و المغرب في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١.

وقد تم تطهير الجيش السعودي في تلك الفترة من الضباط المتعاطفين مع مصر عبد الناصر، واحتل الضباط والجنرالات الاميركيين المراكز القيادية فيه، مع التذكير بأن الجيش السعودي لم يتشكّل في فترة استعمارية لأن البلد لم يخضع للاستعمار المباشر. ولكن يبقى القول بأن للجيش خاصيات تجعله مؤهلاً بامتياز لقيادة عمليات قلب أنظمة الحكم واستبدالها، وفي الوقت نفسه تعزيز أركانها، بوصفه مؤسسة منظمة تقوم على الأوامر الصارمة وهكذا المالكة لقوة الضبط والردع.

وقد إعتمدت العائلة المالكة اجراءات وقائية ضد الانقلابات:

١. تجاهل الجيش تنموياً (لم تنفق الحكومة على الجيش كثيراً حتى منتصف الستينات).

٢ ـ تشكيل قوى عسكرية رديفة (الحرس الوطني، حرس الحدود، الحرس الملكي).

٣ ـ إناطة مسؤولية الجيش بأفراد من الاسرة.

وكان من أسباب زيادة التسلح السعودي، رغم عدم إهتمام العائلة المالكة بتنمية الجيش وتدريبه وقيادته:

١ ـ القلق على استقرار نظام الحكم السعودي (مسألة داخلية بالدرجة الاولى) كون الحكومة تعلم يقيناً بعدم قدرتها على الحرب.

٢ ـ توفير امكانيات عسكرية هائلة تتناسب وخطة التدخل العسكري الاميركي في الاضطرابات الداخلية والخارجية.

٣ ـ دعم ميزان المدفوعات الاميركي الذي كان يعاني من ضائقة مالية منذ السبعينيات وحتى التسعينيات. ويصف نداف سافران الصفقات العسكرية في مايو ١٩٧٣ بأنها تخفف ضغط المضاربة على الدولار وتساعد ميزان المدفوعات الاميركي الواقع في ضائقة..) (الخليج العربي في مواجهة التحديات، بحث الدكتور عبد الله فهد النفيسي، ميزان القوى في منطقة الخليج العربي ص ١٧٢).

وهنك صنوف ثلاثة للجيش وهي: القوات البرية، وهي الأكثر عدداً في القوات المسلحة السعودية وقد بدأ تحديث القوة البرية منذ ١٩٦٥ إذ تم التخطيط منذ عام ١٩٧٤ لزيادة حجم الجيش وتوسيعه ليبلغ تعداده ٨٩ ألف رجل بحلول ١٩٩٥. والقوات البحرية وقد تشكلت عام ١٩٦٠ بعد توقيع المملكة عام ١٩٧٤ إتفاقية مع الولايات المتحدة للاشراف على تطوير وتوسيع حجم القوة البحرية، ببناء تسهيلات بحرية وعسكرية في ميناء الجبيل وجدة وقد نجحت السعودية ضمن مشروع الصواري مع فرنسا في بناء قوتها البحرية. والقوة الجويّة تشكلت عام ١٩٣١ إذ تم إرسال أول دفعة من الطيارين السعوديين وعددهم ١٠ للتدريب في ايطاليا في عهد موسيليني عام ١٩٣٥ بعد غزوه الحبشه. وتأسست أول مدرسة للطيران بعد الحرب العالمية الثانية في الطائف، وتوزعت القوات الجوية السعودية في قاعدة الظهران.. وقد زوّد البريطانيون الملك عبد العزيز في سبتمبر ١٩٣٠ بأول أربع طائرات من نوع هافيلاند مع طياريها.

النفقات العسكرية السعودية

تزايدت مخصصات الدفاع والامن من الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٣ أي من اكتشاف النفط بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى موت ابن سعود. ففي عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بلغ الدخل الاجمالي ٢١٥ مليون ريالاً منها ٨١ مليون ريال سعودي (دون الحرس الملكي ومخصصات الرياض والمخصصات النقدية السنوية ووزارة الداخلية والمصروفات الطارئة والمصروفات غير المتوقعة، ومصنع الخرج والادارات). وفي عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كان الدخل الاجمالي ٤٩٠ مليون ريال منها ١٥٨ مليون وهذه أيضاً دون المذكور سابقاً. وفي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ كانت الميزانية ٧٥٨ مليون ريال منها ٤٠٠ مليون ريال (دون المنح للقبائل، ومخصصات المناطق، ومديرية الامن العام).

حتى بداية السبعينيات كان الحجازيون يتعرضون لعصبية مضادة بين المتطوعين للقوات المسلحة أو في ترقيات مراتب الضباط بزعم الولاء المشكوك فيه

في الفترة ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ ظلت مخصصات الدفاع والأمن تحتل ثلث الميزانية العامة للدولة وبقيت كذلك في السنوات اللاحقة، بل بلغت احياناً نسبة تصل الى قرابة نصف الميزانية في بداية الثمانينات. ففي الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ بلغت مخصصات الدفاع والامن ما يصل الى ١٠٠ بليون دولار من أصل ٢٣٧ بليون دولار إجمالي الموازنة العامة للخطة.

في الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) بلغت النسبة المئوية من الميزانية ٢١ بالمئة أي ٤١.٣ مليار ريال، وفي الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بلغت ١٧ بالمئة أي ٧٨ مليار ريال (٢٣ مليار دولار) من أصل ٤٩٨ مليار ريال وفي الواقع العملي تم تخصيص اكثر من ٣٥ بالمئة لحاجات الدفاع والامن الوطني.

وبحسب الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، فقد بلغت قيمة النفقات العسكرية على الجندي السعودي ٢٠٠٠ دولار في مقابل ٥٢٠ دولار في الولايات المتحدة و٢٤٣ دولاراً في سوريا و٣٢ دولاراً في الجزائر، وفي ١٩٨٢ ارتفع المؤشر الى ٣٥٠٠ دولار بينما بقي في الولايات المتحدة على حاله. إن نفقات السعودية على الجيش تشكل ١٠ ـ ١٣ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي أي إنها أعلى من أي بلد من بلدان حلف الاطلسي بما فيها الولايات المتحدة.

أظهرت أزمة الخليج الثانية أن الحكومة واجهت أزمة داخلية وهي عدم كفاءة الجيش (رغم ضخامة النفقات العسكرية السعودية) في مواجهة التهديد الخارجي بعد احتلال العراق للكويت مما جعل الرأي العام الداخلي يواجه الحكومة بالنقد اللاذع بشأن الاموال الطائلة المصروفة على الجيش وضعف كيانه.

ولذلك بقيت المؤسسة العسكرية مصدراً للاثراء فحسب وغطاء يتم من ورائه عقد الصفقات الخيالية التي يجني وزير الدفاع وحاشيته المليارات من الدلاورات من مخصصات الدفاع الطائلة، وقد بقيت المؤسسة العسكرية مجرد تكنولوجيا متقدمة ولكن سريعة العطب قليلة الأثر او منزوعة التأثير في الحياة السياسية والمدنية، وبالتالي فإن الدور السياسي للجيش تضاءل الى حد كبير منذ سيطرة الامراء على مفاصله الرئيسية.



أين ذهبت مليارات صفقات التسلح؟

ورقة دفاع الدكتور عبد الله الحامد:

صرخة أمام القضاء السعودي

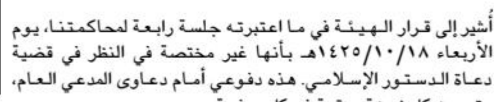
مرافعة سياسية وقانونية ودينية


عبد الله الحامد يترافع


(١)
رسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة مقاضاة الموقوفين الثلاثة من دعاة الدستور الإسلامي (الفالح والدميني والحامد): القاضي محمد بن خنين – رئيس الهيئة؛ القاضي عبداللطيف بن عبداللطيف – عضو الهيئة؛ القاضي سعود العثمان – عضو الهيئة.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:


أُشير إلى قرار الهيئة في ما اعتبرته جلسة رابعة لمحاكمتنا، يوم الأربعاء ١٨/١٠/١٤٢٥هـ بأنها غير مختصة في النظر في قضية دعاة الدستور الإسلامي. هذه دفوعي أمام دعاوى المدعي العام، وتجدون كل نسخة موقعة في كل صفحة، وعدد صفحاتها، وقد دعاني إلى إرسالها إليكم الأمور التالية:

١ - إعتبار قرار الهيئة المشكّلة لمحاكمتنا نحن المعتقلين الثلاثة من دعاة الدستور، بالحكم بعدم الاختصاص في النظر في قضيتنا، جزءا من محاولة القضاء التدليس على العدالة، إذ إن القضاء على العموم والهيئة على الخصوص لا زال لا يدري ما الجهة التي يمكن أن نترافع أمامها، رغم مضي سنة على اعتقالنا، فقرار الهيئة كشف جانباً يدل على أن ضمان نزاهة القضاء غير متوافرة. من أجل ذلك ليس لنا – نحن المعتقلين الثلاثة من دعاة الدستور– تعليق لا بالموافقة ولا بالمخالفة، على قرارا الهيئة، لأن الجلسة التي اتخذ فيها القرار جلسة سرية، ولذلك لزمنا نحن المعتقلين الصمت، لاعتبار الجلسة السرية باطلة الإجراء، ولأن ما بني من الأحكام على إجراء باطل فهو باطل، وهذه قاعدة قانونية في الشرع الإسلامي وفي سائر القوانين العدلية.

إعتبار قرار الهيئة المشكّلة لمحاكمتنا نحن المعتقلين الثلاثة من دعاة الدستور، بالحكم بعدم الاختصاص في النظر في قضيتنا، جزء من محاولة القضاء التدليس على العدالة

٢ - إن محاولات الهيئة للالتفاف على مفهوم العلانية، تدل على تدخلات من أطراف أخرى سواء في جهاز القضاء أم من الحكومة، وهذا يدل على أن البت في السرية والعلنية، ليس قراراً تستقل باتخاذه الهيئة، وهذا يدل على أن أي محكمة أخرى، تحال إليها القضية، لن تستقل بتقرير سرية الجلسات من علنيتها.

وحيث أننا نحن المعتقلين الثلاثة من دعاة الدستور الإسلامي قد قررنا عدم حضور أي جلسة سرية، فإرسال الدفوع مكتوبة خير من عدم إرسالها.

٣ - وبناءً على ذلك فسواء وافقت محكمة التمييز على عدم الاختصاص واعادتها إليكم، أو أحالتها إلى هيئة أخرى. فالمسالة تحصيل حاصل، إنها المحاكمة السرية إذن.

٤ - ولكي أرفع عنكم الحرج وعن الهيئة التي تحال إليها القضية، وأدفع عن نفسي العنف المادي المتوقع، الذي يحتمل أن يكون كالعنف اليدوي الذي مارسه الجنود مرتين متتاليتين بأمر من القضاة، حين دفعوا بأيديهم رجلاً تجاوز عمره الخمسين، يعاني من مرض السكري ومضاعفاته، التي أوصلته إلى استخدام حقن الأنسلين بكرة وعشيا، وما يصحب التقدم في العمر والسكر من لين العظام، وارتخاء المفاصل، ولكي لا اضطر مرة أخرى لمراجعة مستشفى قوى الأمن لعلاج تمزق أربطة العضلات الذي حدث بسبب أمركم الجنود بدعّنا من ظهورنا دعّا.

٥ - ولكي أجنب نفسي مزيداً من ألفاظ التقريع القاسية من مثل القاضي سعود العثمان، كحديثه عن أنه سيطحن الحب في رؤوسنا، وأمره لنا بالأدب في حضرته، وكل هذه الأمور يقولها قاض يتوقع منه أن لا يظهر منه ما يخل بحياده ونزاهته. ولأن أمره لنا بالأدب هو الصورة المصغرة للعبارة التي وصفنا بها الأمير سلطان: "أبناء تمردوا على آبائهم"، وأتصور أن هذا السلوك مخل بنزاهة القضاء، وان من تصدر منه مثل هذه التصرفات في قضية من القضايا، ينبغي أن يتنحى، أو أن يُنحى من البت فيها، تحقيقاً للعدالة ولكي يثبت القضاء أن مثل هذه التصرفات ليست هي القاعدة، وإنما هي كبوة نادرة. كل هذا قبل أن يسمع دفوعنا، ولأن باقي أعضاء الهيئة لم يتخذوا موقفاً علنياً يمنع مثل هذا الإخلال.

٦ - ولأن حكم الهيئة بعدم الاختصاص غير طبيعي، فقد أثير موضوع الاختصاص في مشروع الجلسة الثانية ١٤٢٥/٧/٧هـ وصرح لنا احد أعضاء الهيئة بأن هناك أمراً سامياً لهم بالحكم فيه بالقضية، فكيف يقول القضاء أن القضية إذن مستثناة من الاختصاص بالأمس، ويقول: أنه غير مختص بالنظر فيها اليوم، بعد سبعة أشهر من إحالة القضية، وبعد حوالي سنة من سجننا، منذ ١٤٢٥/١/٢٥هـ ٢٠٠٤/٣/١٦م وهذا يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها، وهو دليل من عدد من الأدلة على أن ضمانات النزاهة في محاكمتنا غير متوافرة.

لذا أرسل إليكم الدفوع، فإن رفضت هيئة التمييز قراركم وأعادت القضية إليكم، اطلب النظر في القضية على أساسها، وإن وافقت هيئة التمييز قراركم، أرجو إحالتها إلى المحكمة الجزئية التي تحال إليها القضية، ونحملكم جميعاً – وعلى الخصوص رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي صالح اللحيدان ورئيس المحكمة القاضي سليمان المهنا ووزير العدل على العموم – تبعة ما ينالنا وينال غيرنا من إجحاف يمارس باسم الشريعة.

وأقول للجميع: وسيرى الله عملكم والمؤمنون، وهم شهود الله في أرضه. وانظروا ماذا ستقولون اليوم لشهداء الله في أرضه، وماذا ستقولون للواحد الديّان يوم الحساب، أمام عدالة السماء، يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا سلطان إلا من أتى الله بقلب سليم. وماذا سيقول الشعب عن دور القضاء في قمع دعاة القسط الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، عندما يجرم ما اعتبرته الشريعة بصورة قطعية، واجباً أو مستحباً، أو مباحاً على أقل تقدير.

أنني لا أطالب بالبراءة من التهمة فحسب، بل أطالبكم بتعويضي مادياً ومعنوياً على ما لحق بي من جور وظلم. وثقوا أن إنصافكم، سيقيم سداً من السدود أمام تجاوزات وزارة الداخلية، وسيبرهن على أن في القضاء إصلاحيون يريدون تعزيز استقلال القضاء، ومثل هذه القضية فرصة لكم إن كنتم راغبين؛ لاسيما أن تداعياتها لن تنتهي بصدور حكمكم الذي قد يفتح ملف القضاء برمته شعبياً وإعلامياً.

لقد انتهى الزمن الذي يتم فيه التعتيم على الأحكام القاسية، التي تجرم الحقوق الشرعية في التعبير والتأثير، و "ما يوم حليمة بسر"، ولن يسكت دعاة الدستور أين ما كانوا عن القضية، وسيتظلمون، و "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم" فاتقوا الله في أنفسكم أيها القضاة، وتذكروا أن العدالة والشورى من أصول الدين، التي ما أصيب الملة والأمة طوال العصور إلا بتهميشها، وشر أنواع التهميش أن لا يعدها الفقهاء والوعاظ وطلاب العلم والآمرون بالمعروف والنهي عن المنكر، من الأولويات المقدمة على الثانويات، وشر أنواع الظلم أن يبرر القضاء منكرات الظلم والاستبداد، فيصبح ركناً من أركان الفساد. إن ظلم الدولة واستبدادها أعظم أنواع الفساد الديني، وأن إنكار هذين من أعظم أنواع الإصلاح الديني، وصدق الله العظيم: "فَاسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ، وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ... وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ، فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ، وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ" (هود: ١١٢-١١٧).

د/أبو بلال عبدالله الحامدالقاضي سعود العثمان قرّع المعتقلين وهددهم بطحن الحبّ الذي في رؤوسهم!، وأمر الشرطة بدعّ المعتقلين دعّاً فتمزّقت عضلات الحامد وأدخل المستشفى
الأستاذ السابق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
سجن عليشة
حرر في ١٤٢٥/١٢/١٨هـ
٢٠٠٥/١/٢٨م

صورة مع التحية لصاحب المعالي الرئيس الأعلى للقضاء
صورة مع التحية لصاحب المعالي وزير العدل
صورة مع التحية لصاحب الفضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض القاضي سليمان المهنا

(٢)
مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي التزم بالعدالة والشورى وعلى المهتدين بهديه من دعاة القسط والمعروف إلى يوم الدين: "ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين". أما قبل: أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة القضائية لمحاكمتنا في المحكمة العامة بالرياض. نحن المعتقلين الثلاثة من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي.

في البدء أسجل شكري الوافر لفريق الدفاع من المحامين المحتسبين الذين ساعدونا في هذه الدفوع، وقدموا لنا خلاصة تجاربهم، لقد ضرب الفريق أمثلة حية، للإيثار وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، والتطوع للدفاع عن الموقوف وإغاثة الملهوف، ومن أجل ذلك أعلن شكري وشكر زملائي للمحامين، وأسأل الله لهم جميعاً حسن الثواب.

لقد سبق المحامي عبدالله الناصري المتطوعين فذلل عديداً من المصاعب، وصابر، كما صابر الأساتذة: المحامي عصام بصراوي والمحامي سليمان الرشودي والمحامي عبدالعزيز الوهيبي، حتى استبعدهم وزير العدل، في برهان من براهين تدخل الحكومة في القضاء.

والأساتذة: المحامي إبراهيم المبارك وعبدالرحمن اللاحم ومحمد السنيدي كانت جهودهم تجربة جديدة في أول محاكمة سياسية علنية، واجه فيها المحامي النشيط عبدالرحمن اللاحم عقوبة السجن بسبب تحمسه في الدفاع عن علنية المحاكمة، ولم يبق إلا المحامي خالد المطيري، الذي سلمه الله من الآفات والمعوقات رغم كثرة المشقات، فواصل جهده مستعيناً بخبرة من ذُكرتُ أسماؤهم، وبخبرات الأساتذة الآخرين من خارج منطقة الرياض ولاسيما الدكتور: باسم عالم. فلكل هؤلاء شكر موصول بشكر، وعند الله وحده الأجر.

وأنوه بفضل الشيخ سليمان الرشودي القاضي السابق والمحامي الآن، الذي راجع هذه المبيضة وأود أن أذكر بما يلي:

١ - لعلكم تستغربون أن يدافع كل منا عن نفسه مباشرة، من دون أن يكل الدفاع إلى المحامين، كما جرت العوائد، أمام القضاء، عند الاستعانة بالمحامي، ويبدو أن لدى عدد غير قليل لبس في وظيفة المحامي عن المعتقل، إذ يحصرونها في الدفاع أمام المحكمة، بيد أن أهم وظائف محامي المعتقل هي أن يشارك في ضمان حقوق المعتقل، بمواصفات (توقيف) إنسانية، بحيث لا يتحول مفهوم الإيقاف من (تعويق) عن الحركة، إلى (تضييق) ينال الجسد والنفس بكثير من الأذى كما جرت العادة في السجون السعودية. وقام المحامون بجهد كبير في هذا المجال، ولاسيما الأستاذ عبدالله الناصري.

إن محاولات الهيئة للالتفاف على مفهوم العلانية، تدل على تدخلات من أطراف أخرى سواء في جهاز القضاء أم من الحكومة

٢ - أن يدلي المتهم باعترافاته في جو شرعي، ليس فيه ضغط على الإرادة، يفقده الرضا والاختيار أو أحدهما بسبب ضغوط السجن النفسية، التي تسلبهما معا أو تسلب احدهما، وقد توافر ذلك أيضاً.

٣ - أن يدافع المحامي أمام الرأي العام، فيلتزم الموضوعية ويدين أي انتهاك لحقوق المتهم، وقد قام الأخوة بجهد كبير في هذا المجال، ولاسيما الأستاذ عبدالرحمن اللاحم، الذي أدخل الزنزانة من أجل إدانته المحاكمة السرية.

٤ - بعد هذه الوظائف الحقوقية الثلاث، تأتي مسألة الاستعانة بالمحامي من أجل الدفاع عن المتهم، الذي بذل فيها المحامون أمام المحكمة أو المحامون المستبعدون جهداً طيباً، كالمحامي ابراهيم المبارك، واخص بالذكر الأستاذ عصام بصراوي، الذي عكف على إعداد دفاع شامل، استفدنا منه جميعاً.

نحن على كل حال لا نستغني عما للمحامين من خبرة علمية وعملية، لتدعيم الجوانب القانونية والشرعية في دفوعنا، وقد استفدنا من هذه

الخبرة كثيراً، ولاسيما في وقوفهم معنا، الذي دلل على شجاعتهم ونبلهم، ولذا فنحن محتاجون إليهم، ولكننا نرغب في أن ينبري كل منا للدفاع عن نفسه بنفسه للأسباب التالية:

(١) لدينا من الثقافة الفقهية والقانونية والسياسية والمعرفية، ما يكفي، التي شفَّ عنها الوثائق العشر للإصلاح الدستوري: "خطاب الرؤية" و "النداء الدستوري" و "رؤية لاستقلال القضاء السعودي" و "المسودة الأولى للدستورالإسلامي للدولة الإسلامية الحديثة" و "دعوة الدستور الإسلامي"، فضلاً عن الخطابات السبعة التي كتبناها لـ: للهيئة السابقة المشكلة لمحاكمتنا و لرئيس المجلس الأعلى للقضاء و للأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب الملك.

(٢) نحن لا نبحث عن المخارج التي تبرئ ساحتنا، كما جرت العادة حين يتبع المحامون الأسلوب السائد، عندما يتولون الدفاع، وهو محاولة كسب القضية بالإفراج، أو تقليل مدة العقوبة، بترك التصريح إلى التلويح، وتلمس الأعذار، وتليين العبارات، لكي تبرئ المحكمة ساحتنا، أما ما نريده فهو أن نصدع بكلمة العدل، أمام السلطة سواء أكانت سياسية أم قضائية أم اجتماعية، أم دينية تؤول صريح الشريعة، للإخلال بمقاصدها، أو للإخلال بترتيب أولوياتها، أو نظامها الهندسي المترابط، أو تهميش أصول الدين كأحكام الإمامة، واشتراط الشورية والعدل في البيعة، من أجل ذلك أصررنا على علانية المحاكمة.

بل هدفنا الأساسي هو عرض مشروع الإصلاح السياسي الذي شارك في تبنيه والدعوة إليه، ووقعه أكثر من ألف شخصية علمية واجتماعية وثقافية، هذا المشروع نعتقد أنه هو الحل الوحيد، الذي يصد العاديات التي تنذر بها الظروف المحلية والإقليمية والدولية. ومن اجل ذلك حرصنا معشر المعتقلين من دعاة الدستور الإسلامي ضامناً لحقوق الأمة، وتطبيق شرع الله، على أن نحدد دور المحامين بما ذكرنا.

(٣)
أولاً: لماذا نصرُّ على علانية المحاكمة؟

إننا لا نطمع في إنصاف القضاة لنا. سواء تولينا الدفاع عن أنفسنا أم قام بذلك المحامون، وإن كان إنصافنا أمراً محتملا لماذا؟ لسببين:

الأول: لأننا نطالب بإصلاح القضاء، وفوق ذلك نطالب بإصلاح النظام الأساسي للحكم نفسه.

الثاني: أن كثيراً من الفقهاء والمثقفين، لا يحيطون بتفصيلات الموضوع علما، وأحدهم هو المدعي العام ، ولا دليل عندنا على أن القضاة مستثون من هذا، ولأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، إننا نقر بما نسبه إلينا المدعي العام (مذكرة الدعوى ص ٧ س ٣): "التشكيك في استقلالية القضاء".

ومن أجل ذلك نريد علانية المحاكمة لتكون منصةً نعلنُ من خلالها دفوعنا، كما أعلن المدعي العام اتهامنا، وينبغي لنا أن لا نبالي بالثمن الذي ندفعه، لأننا ندرك أن الإصلاح السياسي، ولو كان سلميا، لن يكون من دون تضحيات، فهذه سنة الله في خلقه، وقد تصل التضحيات إلى الفصل عن الوظيفة، وإلى شتى أنواع المضايقات، وقد تصل إلى الإقامة في السجون، وقد تصل إلى الشهادة، وعلينا أن نوطن النفوس على ذلك، ونسأل الله أن يرزقنا الثبات على الحق ، ليكون شعارنا قولة يوسف عليه السلام: "رب السجنُ أحبُ إليَّ من ما يدعونني إليه" أو قولة خبيب بن عدي: ولست أبالي حين أقتل مسلماً/على أي جنب كان في الله مصرعي.

فعندما ننعي على الحكومة وعلى القضاء تفريطهما بمبدأ العدالة، لا ينبغي أن نتوقع الإنصاف، فهما إذا لم يتفهما مشروعنا خصمان ألدان، وحكم القضاء المتوقع دليل جديد على أن القضاء شريك للحكومة في قمع دعاة القسط (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) سواء من خلال سكوته على سجن الناس من دون محاكمة، أم توثيق الاعترافات غير الشرعية، أو من خلال التدليس في المحاكمات السرية، أو من خلال إصدار أحكام تجرِّم ما اعتبرته الشريعة حقاً أو واجباً، وأكثر من ذلك إصدار أحكام قاسية بالسجن والجلد على ما هو مباح في الشرع أو واجب.

نعلم أن هناك عدداً كبيراً من القضاة الفضلاء، لم تتلطخ سمعتهم بقبول امتيازات عن زملائهم كمنح الأراضي والجوائز أو المكافآت النقدية أو العينية، ولم تتلطخ أيديهم بمداخلات مع الأمراء والأعيان، مما تشين القاضي وكاتب العدل، وتطعن في نزاهته وحياده، مثل هؤلاء لا نشك في رغبتهم وحرصهم على الإنصاف، ولكننا نشك في قوتهم وقدرتهم على الحياد للأسباب الآتية:

(١) أن القضاء نفسه أصدر عديداً من الصكوك، للأمراء والأعيان، ملَّكهم بها كثيراً من المساحات الشاسعة في المدن فضلاً عن السواحل والأرياف، وأحد هذه الصكوك بمدينة جدة، فقد قررت المحكمة صحة منح إمام الدولة، أحد الأمراء، ثمانين مليون متر مربع. إن القضاء الذي يسمح بمثل هذه الاعتداءات الصارخة على مال الشعب، لا يُتوقع أن تكون فيه منظومة عدلية ضامنة لإقرار العدالة والحقوق، نحن لا ندين القضاء أشخاصاً، بل نقول إن صدور مثل هذه الصكوك، يدل على أن ضمانات النزاهة للناس عامة وللمتهمين بالقضايا السياسية خاصة غير موجودة.

القاضي سعود العثمان قرّع المعتقلين وهددهم بطحن الحبّ الذي في رؤوسهم!، وأمر الشرطة بدعّ المعتقلين دعّاً فتمزّقت عضلات الحامد وأدخل المستشفى

(٢) أن القضاء لا يقوم بما يجب على القاضي، من تفقد للسجون من نواحيها الثلاث: الأولى: الاطمئنان إلى أنه لا يوجد في السجن أحد دون حكم قضائي. الثانية: الاطمئنان إلى شروط السجن الشرعية، وأنه محصور بـ(التعويق) لأن ممارسة (التضييق) على السجين جور كبير. عشته ورأيته وسمعت به، فهو القاعدة في السجون السياسية في بلادنا. "ولا ينبئك مثل خبير". الثالثة: الاطمئنان إلى أن السجين يلقى رعاية صحية كافية، نفسياً وجسدياً وغذائياً.

(٣) أن القضاة يسمعون عن التعذيب في السجون، ولعلهم يقرّونهُ أو يدلسون، وهم في هذا مخالفون للشريعة، وإن تمسكوا ببعض آراء الفقهاء الذين تأثروا بفقه الضرورة المستقر في ظل الحكم الجبري الجائر، أمويا وعباسيا وعثمانياً وطوائفياً، وقد نص نظام الإجراءات الجزائية، على حظر التعذيب، فهل للقضاة قدرة على تفقد السجون وإدانة التعذيب؟ والقضاة يومياً يصادقون على عديد من التعهدات والإقرارات، دون أن يسألوا السجين المتهم عن مسألة صحة الاعتراف، ودون أن يكون لهم سلطة على وزارة الداخلية، ليلزموها بمنع التعذيب، إذا ثبت عليها، ليحموا المتهم من الضغوط التي تجبره على الاعتراف تحت التعذيب النفسي أو الجسدي أو هما معا، أو التهديد بهما. نحن في السجن منذ سنة تقريباً، ولم نسمع أن قاضياً جاء ليتفقد السجون، القضاء الذي لا يقوم بوظيفته في



متى يطلق سراحهم؟

تفقد السجون، هل يضمن إنصافه؟

(٤) أن من الواضح أن الحكومة تسيطر على القضاء، وأن القول بأن القضاء مستقل ومحايد، كلام لا برهان عليه، بل إن من يقرأ النظام الأساسي للحكم أو نظام القضاء ونحوهما، يدرك أن القضاء ولاسيما في الأمور السياسية، تابع لوزارة العدل، وهذا مخل باستقلال القضاء، وفوق ذلك فإن وزارة العدل خاضعة للتنسيق مع وزارة الداخلية، ومجلس القضاء الأعلى خاضع لوزارة العدل، وهكذا أُنشئت وزارة العدل لكي تكون كابوساً على القضاة، كما عرف القاضي النزيه عبدالله بن حميد — رحمنا الله وإياه —الذي استقال من محاكم القصيم عند إنشائها، رفضاً لتدخلاتها.

(٥) من أبسط الأدلة المشاهدة على ضعف ضمانات حياد القضاء، أن وزير العدل يعزل خمسة من محامينا، ويأمر القاضي بتنفيذ ذلك، فكيف يطمع في حياد قاض يستسلم لقرار شخص إداري ليست له صفة قضائية. وطبيعة ووظيفة ومؤهلات الوزير غير قضائية، والأنظمة التي أصدرتها الدولة تدل على تضخم في مركز وزير العدل، يخل بضمانات نزاهة القضاة.

(٦) من أبسط الأدلة على ضعف ضمانات حياد القضاء، أن حرس المحكمة الذين يضبطون الأمن في ردهاتها تابعون لوزارة الداخلية، وهم يدخلون بالأسلحة الرشاشة والمسدسات، وكأن المحكمة مبنى وزارة الداخلية أو البلدية، ولو كان للقضاء استقلال، لكان للمحكمة حرس خاص، يأتمر بأمر قضاتها، ويحمل شعارها، فالقضاة حسب نظام القضاء، هم الذين أنيط بهم حفظ النظام داخل المحاكم.

(٧) أن مركز (الإمام)عند القضاة تضخم فصار هو مرجع السلطات الثلاث، وهو — عندهم – أدرى بالمصلحة، فإذا كان الإمام أدرى بالمصلحة؟ فقد قرر الأمراء المصلحة سلفاً، عندما سجنونا ومر علينا الآن حوالي سنة، فالحكم علينا في المحكمة إذن إدارى، لمنح ذلك مشروعية دينية، وطابعاً قضائياً.

(٨) أن مركز الإمام أمام القضاة أيضا تضخم، حتى اعتبروه هو القاضي الأول، وهو القاضي الأصيل، فإذا كان الأمراء هم القضاة الأصَلاء، وليس قضاة المحاكم إلا وكلاء، فكيف يمكن تحقيق العدالة في نزاع قائم أصلاً، بين الأمراء ودعاة الدستور الإسلامي.

(٩) ومؤدى ذلك أن تصبح الأمور ملتبسة، ويزيدها التباسا، قاعدة التعزيز التي تعطي للقاضي، بأن يمدد العقوبة من ضربة بالسوط إلى ضربة بالسيف، فكيف يُطمئن إلى العدل في إطار هذه القاعدة الفضفاضة؟

(١٠) أن القضاة ليس لهم ثقافة سياسية كافية، في موضوع الدعوى كالدستور والمجتمع المدني، فهم لا يدركون أن الدستور والمجتمع المدني، يمكن أن يكون إسلامياً، كما يمكن أن يكون علمانياً أو شيوعياً وقد يخطئون في إدراك قضايا ومفاهيم الدستور والمجتمع المدني الإسلامية التفصيلية، ومفاهيم الدولة الشورية، كالتعددية، وحرية الرأي والتعبير، وأعرف مناهجهم في كليات الشريعة والمعهد العالي للقضاء، سواء من خلال تدريسي في كلية الشريعة، أو من خلال عضويتي في المجلس العلمي ومجلس الجامعة في جامعة الإمام، وسيطبقون إذن علينا منظومة القضاء العباسي، الذي تقنع قناع الشريعة، فأخل بها إخلالاً عظيماً. تحت ألفاظ: (عصيان ولي الأمر) و (والفتنة) و (سد الذرائع) و (البلبلة) ؛ ومن المتوقع إصدارهم عقوبات قاسية على أمور مباحة في الشرع أو واجبة.

(١١) ليس في القضاء مدونة تحدد ما هو جريمة وما هو جنحة، وفي جو الاجتهاد المفتوح من دون معالم تضيع حقوق الأمة.

(١٢) أن الهيئة السابقة المشكلة لمحاكمتنا، ثبت عليها الالتفاف على مفهوم علنية الجلسات أو التدليس عليه، فهي تجعل جلسة إلقاء التهم علينا علنية، حتى تُشرِّق التهم علينا وتُغرِّب، وتنشر في وسائل الأعلام، فإذا جاء دورنا للدفاع، أحالوها إلى سرية، مخلين بمبدأ تساوي الخصمين أمام القاضي.

(١٣) وفوق هذا تعسف القضاة في استعمال حقهم في تحويل العلنية إلى سرية، مع أن هذا يضرنا نحن المتهمين، فهل القضاء يخاف من العلانية؟ ولماذا يخاف من وسائل الأعلام والصحافة؟ سؤال ينبغي الجواب عليه. وتحويلها إلى سرية، تعسف في استعمال الصلاحية، ضرَبَ به القضاة روح العدل والنظام ونصوص اللائحة الجزائية. فإذا كانت الحكومة والقضاء هما خصما المتهم، فكيف تضمن إجراءات العدالة في محاكمة سرية؟

(١٤) ومن ما يدل على عدم توافر ضمانات نزاهة القضاء وحياده في القضايا السياسية، أن هيئة محاكمتنا، وبعد تسعة أشهر من سجننا، وبعد خمس جلسات اكتشفت أنها غير مختصة بالنظر في القضية! **سبحان الله! بعد تسعة أشهر ونحن في المعتقل، وبعد خمس جلسات طوال شهور، تكتشف الهيئة أنها غير مختصة**، كيف لم تكتشف ذلك في الجلسة الأولى، وهذا يدل على التفريط بحقوق الناس، أليس هذا دليلاً على ظلم في نظام القضاء، هل القضاة معصومون عن الخطأ؟ من يحاسب على مثل هذه الأخطاء؟ قضية يمر عليها حوالي عام، والقضاء لم يبت في جهة الاختصاص، والمتهمون مسجونون، ما ذا يدل عليه هذا التخبط؟! هل يدل على نزاهة القضاء؟!

(١٥) أن العدالة لا تجزأ، فهي منظومة متكاملة، والدين لا يُبعض، فعندما يخل القضاء بهذه الأمور الأساسية، من حقوق الناس عامة والمتهمين خاصة، فإن العدل غير محتمل وإن كان ممكناً، لذلك رفضنا المحاكمة السرية. وأصررنا على علنية المحاكمة، ليعرف الناس ما يجري داخل الأروقة والغرف المغلقة.

(١٦) أن التحقيق معنا يفتقد الصفة الشرعية القانونية معا، لسببين:

الأول: عام وهو أن التحقيق نوع من أنواع القضاء، وهيئة التحقيق والادعاء ملحقة — كما نص نظامها— بوزارة الداخلية. وهذا مخالف لطبيعة عملها، فعملها قضائي، ولا يضمن عدلها مالم تكن تابعة للسلطة القضائية. أو مستقلة على الأقل مرتبطة بالملك مباشرة. صحيح أن نظامها عامل المحققين كالقضاة، لكنهم لا يتمتعون بحصانة قضاة القضاء العام، ومثل هؤلاء في الدول الشورية، كفرنسا يعاملون كالقضاة تماماً، ويسمون القضاة (الواقفين) تمييزاً لهم عن قضاة المحاكم العامة الذين يسمون القضاة (الجالسين).

الثاني: بسبب سيطرة وزير الداخلية على الهيئة، لا تنفذ قراراتها التي نصت عليها لائحة الإجراءات الجزائية، مع احترامنا لمن فيها من الفضلاء، فالمشكلة ليست في الأشخاص، المشكلة في نظامها المكتوب من جانب، وفي تجانف التطبيق عن النص المكتوب من جانب آخر ونضرب لذلك نموذجاً من ضعفها:

أ – الهيئة لم تصدر مذكرة قضائية بسجننا، ومعنى ذلك أن هناك أمراً سامياً، خالف نظام الإجراءات الجزائية الذي حدد جهات القبض بها.

ب – ليس للهيئة سلطة قضائية، لأن ما قمنا به لا يُعدُ — في نظام الإجراءات الجزائية– من الجرائم التي تتطلب التوقيف، ومثل تُهَمُنا يُحال فيها المتهمون إلى القضاء من دون توقيف، فالذي أمر بتوقيفنا قد أصدر قراراً إدارياً خالف به النظام، فمن يستطيع الانتصاف منه؟

ج – قررت الهيئة قبول التزامنا بطاعة الدولة بـ(المعروف)، وكاتبت وزير الداخلية، تطلب إطلاق سراحنا، فرفض أن نشترط "الطاعة بالمعروف". وقد حصل هذا لغيرنا أيضا، مِنْ مَنْ سجنوا في قضايا، تعتبر من الحقوق الشرعية، كشقيقي عيسى الحامد، وأحمد بن عبدالرحمن القفاري.

وحاصل ذلك أن الهيئة ليست لها سلطة، إنما هي هيئة إدارية وأسيرة نظام مكتوب، لا يحقق شروط العدل، وهذا النظام المكتوب على ضعفه، لا يُطبق إلا إذا شاء وزير الداخلية.

الحامد: لا أطلب البراءة فحسب، وبل بالتعويض المادي والمعنوي على ما لحق بي من جور وظلم أيضاً

هذه الملاحظات التي ذكرنا: مما وضعتنا قضيتنا تلقاءه من دون قصد ولا تعمد، وحيث إننا نشكك في استقلال القضاء، فإنه ينبغي لنا أن نبين المشكلات والحلول. ونؤكد مرة أخرى على أن ضمان نزاهة القضاء وعدالته واستقلاله ليس في كفاية الأشخاص فحسب، بل إن كفاية وفاعلية النظام القضائي أهم، ولا يمكن ضمان إنصاف القضاء، ولاسيما إذا كانت الخصومة بين الأفراد والدولة، إلا بتوافر الآليات والإجراءات التي لم تتوافر في القضاء السعودي حتى الآن، وأهمها:

١ – وجود مدونة دستورية تكفل حقوق الناس اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، كما أقرها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليها.

٢ – وتكفل حقوق المتهم، ولاسيما السجين، سواء أكان موقوفاً أو معاقباً، كما أقرها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليها، واللوائح التي أصدرتها الدولة جيدة، ولكنها لا تكفي، وفوق ذلك فإنه لم يستقر تطبيقها، كعلانية المحاكمة وحظر التعذيب ومشروعية توكيل المحامي.

٣ – وجود مدونة قضائية للقواعد القضائية، التي يحكم بها القضاة تتوافر فيها صفات أربع: التحديد والتدوين، والتوحيد في جميع المحاكم، وإعلانها للكافة، وضبط قاعدة التعزير، بصورة تزيل فوضى الاجتهاد.

٤ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام إمام الدولة ينفرد بتعيين القضاة وعزلهم، ما لم تكن المجالس القضائية هي المخولة بـ(التعيين الأولي)، وما لم تقتصر سلطة إمام الدولة على الاعتراض أو إصدار القرار.

٥ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دامت الحكومة هي التي تصدر القوانين والأنظمة، ما لم يوجد مجلس نواب، يجسد أهل الحل والعقد، من أولي الأمر الذين أوجب الله طاعتهم،المطلقة، لأنهم يجسدون إجماع الأمة، ويقرر مدونات قواعد القضاء وقواعد حقوق الإنسان والمتهم، ويقر جميع القوانين التي تصدرها الدولة، كقوانين الجنسية والعملة والضرائب والميزانية، ويكون هو الأدرى بالمصلحة، لأنه يمثل الأمة، فالأمة هي المكلفة بحفظ الشرع كما قال الإمام ابن تيمية.

٦ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما لم تنشأ (محكمة العدل العليا)،لكي تقر مشروعية القوانين التي تصدرها الدولة، ويكون من صلاحياتها نقض كل قانون يخاف شريعة القسط.

٧ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام مركز وزير العدل أقوى من مجلس القضاء الأعلى، وما لم تعزز إجراءات حصانة ونزاهة القضاة، تفتيشاً وتأديباً وعزلاً وترقيةً ونقلاً. ولا يكون ذلك من دون قصر دور وزارة العدل على الخدمات، وتوسيع صلاحيات مجالس القضاء، ورؤساء المحاكم، وتوليهم شئونهم المالية والإدارية. **إن دور وزارة العدل المالي والإداري من معوقات استقلال القضاء، ويفتح الباب للتدخلات. إن وزارة العدل وظيفتها الأساسية هي خدمة القضاء، لا ترؤسه.**

٨ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام في الدولة أكثر من ثلاثين لجنة – تجارية وعمالية وضريبية ومصرفية وعسكرية – مستثناة من شروط القضاء الشرعية، ولا بد إذن من ضم هذه اللجان إلى مظلة القضاء.

٩ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام القضاء الإداري الذي يسمى (ديوان المظالم) منفصلاً عن جهاز القضاء العام، ينفرد إمام الدولة بتعيين رئيسه، ولابد لضمان النزاهة من ربطه بسلطة القضاء.

١٠ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دامت هيئة التحقيق والإدعاء مرتبطة بوزير الداخلية، والتحقيق نوع من أنواع القضاء، وينبغي – لضمان النزاهة – من ربطه بسلطة القضاء.

١١ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام دور القضاء في متابعة ومراقبة السجون مفقوداً أو هامشياً، ومن أجل تعزيز دور القضاء في ضمان العدالة ينبغي ربط السجون بإشراف وزارة العدل، لأن السجين إما موقوف قضيته أمام القضاء، وإما معاقب صدر عليه حكم قضائي، والقضاء في كلتا الحالتين لابد أن يكون حاضراً.

١٢ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دامت المحاكم تصدر أحكاماً كثيرة ولا تنفذ، إما بسبب الروتين، أو بسبب تدخلات السلطة التنفيذية ومماطلة الكبراء، ومن أجل ضمان النزاهة ينبغي أن ينشأ مكتب قضاء تنفيذي في كل محكمة، يشرف عليه قاض، وفيه كتبة وجنود، لإلزام المماطلين بتنفيذ الأحكام.

١٣ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام كثير من القضاة يغلقون أبواب مجالس القضاء، ويميلون إلى السرية في الجلسات، ولضمان النزاهة، ينبغي اعتبار أي محاكمة سرية باطلة، إلا إذا تراضى الخصمان على سريتها، ولاسيما إذا كانت سياسية.

وينبغي السماح للفئات الأربع المعنية بالعدالة بالحضور: أهل الأعلام، والمحامون، وجماعات حقوق الإنسان، والمهتمون بالشأن العام. فأولئك هم شهود الله في أرضه. إن الغرف المغلقة هي آفة العدالة في كل زمان ومكان.

١٤ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دام بطء البت في القضايا هو القاعدة، سواء أكان بسبب قلة عدد القضاة، أم بسبب عدم تقسيم المحاكم إلى اختصاصات، أم بسبب ضعف أدوات قياس الانجاز، فالعدالة المتأخرة نوع من أنواع الظلم، كما هو معروف في معايير نزاهة القضاء.

١٥ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما دامت ضوابط كفاية القضاة المهنية على هذا الحال، وليس ثمة قدرٌ وافٍ، من الثقافة الحقوقية والقانونية، ولاسيما في القضايا المالية والاقتصادية، تتسم بالدقة والوضوح والمنهجية، ولا يكفي التدريب بعد الخدمة لتلافي هذه النواقص، ومن أجل ذلك ينبغي إصلاح التعليم القضائي في أقسام كليات الشريعة، لرفع مستوى كفاية القضاة المهنية.

١٦ – ولا يمكن ضمان نزاهة القضاء، ما لم تضمن جميع حقوق القضاة، بحيث يأمنون الحيف في النقل والتفتيش والعزل، ويكون لهم الحق في إقامة جمعية خاصة بهم، تدافع عن حقوقهم، وتسهم في تعزيز استقلال القضاء، وتجديد الآليات والإجراءات، فالقاضي الذي لا يتمتع بحقوقه، لا يستطيع صيانة حقوق الناس.

الحامد للقضاة: أمامكم فرصة، فإنصافكم لي سيقيم سداً من السدود أمام تجاوزات وزارة الداخلية، وسيبرهن على أن في القضاء إصلاحيون مستقلون

لا نلقي الكلام على عواهنه عند ما نقول إن ضمانات النزاهة والحياد غير متوافرة في القضاء السعودي، بل ننطلق من رؤية علمية منهجية مدعمة بالتأسيس الفقهي كما في كتابي المطبوع: (معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية) بيروت، ٢٠٠٤م، ومدعمة بالأمثلة والأدلة المستقاة من الأنظمة العدلية التي أصدرتها الدولة، بينتها في كتابي (استقلال القضاء السعودي: عوائقه وكيفية تعزيزه) بحث ألقي في المؤتمر العربي الثاني للعدالة؛ القاهرة، فبراير ٢٠٠٣م.

والمأمول من المحافظين في القيادة السياسية والقضاء، من أمراء وفقهاء ، أن يتذكروا أن المحاكمة العلنية: حق أجمعت عليه الأمم، حتى فرعون الذي حكم بقتل السحرة، لم يقل لموسى نحاكمك محاكمة سرية، أو نلقيك في سراديب السجون، بل قبل المنازلة العلنية: فقال (موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس ضحى).

إذن فكيف تحاول الهيئة القضائية أن تجبرنا –ولاسيما القاضي سعود العثمان– على خيارين أحلاهما مر: إما أن يَدُعَّنا رجال الأمن في المحكمة إلى الجلسة، بأكفهم دعًّا ودفعاً باستخدام العنف اليدوي، حتى يصاب أحدنا بتمزق عضلي في الكتف، أو يلتهب ظهر الأخر، أو يخر وجه الثالث على الأذقان، وكلنا "كهول" تجاوزوا الخمسين عاماً، يعانون من داء السكري ، وما يصاحب هذا وذاك من لين العظام، لإجبارنا على

محاكمة سرية، لا تحضرها صحافة ولا إعلام ، ولا محامون ولا دعاة حقوق إنسان ولا مهتمون بالشأن العام ولا رأي عام. لماذا؟ هل هي لا تريد أن يسمع الناس هذا الكلام. القضاء أعلن بذلك أنه غير مستقل عن سلطة الحكومة، هل القضاء يخاف العلانية؟ أم أنه تابع لوزارة الداخلية، يمارس التدليس على ما يقع في دهاليز البوليس: والستر دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستر.

(٤)
سجن ثلاث مرات:
سوابق جهاد حقوق إنسان في سبيل الله أم سوابق فتنة وإجرام؟

الدعوى:

قال المدعي العام (ص ٨ س ٥) "من خلال أوراق القضية تبين أن الأول سبق سجنه ثلاث مرات، ومنع من السفر، ثم وجه وزير الداخلية بتسليمه جواز سفره، وأخذ عليه تعهد بتاريخ ١٤٢٠/١٠/٢٢هـ وأفهم بأن العودة إلى شيء من مسببات الحظر يستدعي عقوبات اشد، ولكنه لم يلتزم بما تعهد به".

الدفاع:

حضرات القضاة:

١ ـ **التشويه عبر الإيحاء والتدليس**، واضح من سلوك المدعي العام بابتار الاستشهاد، واقتناص الكلمات، ولي أعناق النصوص. فهو يبحث عن سوابق عبدالله الحامد، فيصرح بأنه سجن ثلاث مرات، وأنه كتب تعهداً خطيا، **ولم يصرح المدعي العام بأسباب السجن، في المرات الثلاث، لأن أسباب السجن تثبت أن الحامد كان على صواب وأن وزارة الداخلية على خطأ، وتضعف مذكرة الإدعاء إن لم تنقضها من أساسها:** فعبد الله الحامد سجن ثلاث مرات، المرة الأولى سببها اشتراكه في إنشاء (لجنة حقوق الإنسان الشرعية). وإنشاء لجنة حقوق الإنسان الشرعية، واجب شرعا، حتى لو جرمته وأثمته هيئة الإفتاء. والمناداة بها من صميم الولاء للدولة، حتى لو اعتبرها بعض الأمراء من عقوق الأبناء.وهي من ما يرسخ الوحدة الوطنية، القائمة على الشريعة الإسلامية، حتى لو اعتبرها أمراء آخرون من ما يخل بها، ولجنة حقوق الإنسان عمل أهلي، داخل في باب التواصي بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى.

وقد وقع تعهدا غير شرعي، فالتعهد باطل، لأن العمل غير مجرم في الشريعة، فإنشاء اللجنة من باب الاحتساب على السلطة، وقد قرر الفقهاء كابن تيمية وابن حزم والغزالي، أن **رفض السلطة قيام الناس بالاحتساب عليها، منكر من المنكرات السلطانية**، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مشروع، بأذن السلطة وعدمه.

٢ ـ **التعهد باطل لأنه تعهد إكراه**، لأن الحامد مجبر على ذلك وإلا بقي في سراديب سجن الحائر وزبانيته الرهيبة، فقد سجن في الحائر حوالي أربعة أشهر في زنزانة انفرادية، لم يشاهد فيها الشمس إلا مرة واحدة، في حدود عشر دقائق، ولم يهاتف أهله إلا بعد أكثر من ستين يوما من الاعتقال، وقد حتت الرطوبة والظلمة شعر رأسه وجسده، وظل طوال تسعين ليلة، يقاد ليليا إلى غرفة التحقيق، منذ حوالي العاشرة حتى آذان الفجر، **ويخوفه فلان وفلان بأن لديهما غرفة خاصة بآلات التعذيب التكنولوجية. وضرب بالعصا حتى تكسرت أظافره وسال الدم منها وسال الدم من أذنه اليسرى، ومنع من القراءة والكتابة، ولا محامي ولا حقوق، فأي مشروعية لهذا التعهد؟**

٣ ـ **إثارة النقطة السابقة، تستدعي الحديث عن التعذيب وانتهاك الحقوق**، التي شاهدها الحامد في الحائر، وقد كتب قصائد مطولة، عن انتهاك الحقوق، و لاسيما (ملحمة السجن)، التي نددت بأساليب التعذيب النفسي والجسدي، **وهي قصيدة مطولة من حوالي ٧٥٠ بيت عن التعذيب النفسي والجسدي الذي يقوم به البوليس، ويقره القضاء بالإغضاء والتدليس، وقد كتبها الحامد، وكأنها الوصية التي تبقى بعد موته، جواباً لرئيس التحقيق آنذاك، الذي هدد الحامد بالاغتيال**، وقال له ما مضمونه: إلزم بيتك، فأنت حشرة، وإن لا فإن الدولة تقضي عليه بحشرة على قدر مقاسك. وكتبها ليقول للذين يخوفونه برمال الدهناء، أو بمستشفى شهار: حتى لو اختل عقلي أو دفنت حيا، فإن كلماتي حية. كتبتها لكي لا تنمو تراكمات انتهاك حقوق الإنسان والمتهم في سجون بلاد الحرمين، فتصير على غرار إنجازات (صلاح نصر) أو (أبو غريب).

٤ ـ **الحامد لم يوقع تعهدا واعتذارا، إلا بعد أن قال ما يعتقده الحقيقة في صفحات طوال**، ولم يقل أن عمله غير مشروع، بل قال إنه اجتهد اجتهاداً شرعياً مشروعا، ولكنه قام بما يرى أنه حدود استطاعته في إنكار المنكرات السلطانية.

٥ ـ **ثم إن الحامد وقع تعهدا على عدم الكلام في موضوع حقوق الناس،** ثم إن الدولة نفسها وهيئة الإفتاء اعتبرت قيام لجان لحقوق الناس حلالاً ومشروعا، بعد أن كان جرما وعلمنة، وها هي الدولة تقيم لذلك اللجان، وها هم الفقهاء الذين حرموا قيام لجنة حقوق الإنسان الشرعية، يمتدحون قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، **الحرام بالأمس صار حلالا اليوم، وهذا دليل على أن الدولة تجرم من دون أساس شرعي، وأن هيئة الإفتاء تابعة غير مستقلة**. وما أشبه الليلة بالبارحة فها هي دعوة (الدستور الإسلامي) ضامناً لحقوق الناس ليس غريبا أن يعتبرها بعض الأمراء والفقهاء والقضاة اليوم جرما، وأن تعتبرها الدولة غدا عندما تفئ إلى الإنصاف من وسائل تحقيق مقاصد الشريعة، فإذا بالقضاة والفقهاء يتبعونها؟!.

٦ ـ **وسجن الحامد مرة ثالثة، بسبب كتابه (حقوق الإنسان) بين عدل الإسلام وجور السلطان**، والسبب الذي بدا (من خلال تركيز أسئلة التحقيق) أن أحد فصول الكتاب بعنوان: **لا صاحب سمو ولا صاحب دنو في الإسلام؟ فهل هذا الكلام حق أم باطل؟ ولم يعتذر الحامد عن الكتاب ولا عن ما فيه من أفكار، ولقد رفض الاعتذار عن الكتاب**، وخرج من دون أي تعهد.

٧ ـ **في كل المرات السابقة لم أكتب شيئاً من التعهدات غير الشرعية**، أقصى ما يمكن أن نقول: إننا اجتهدنا اجتهادا شرعيا بضوابط الاجتهاد الشرعي وهو اجتهاد معتبر، فإن كان خطأً فلنا أجر، وإن كان صواباً فلنا أجران، وليس تحديد الصواب والخطأ مقصورا على صاحب سمو ولا صاحب فضيلة.

٨ ـ **سوابق الحامد ـ في ميزان وزارة الداخلية ـ** من أعمال المجرمين (أصحاب السوابق) أي تضاعف على تكرارها العقوبة، هذا ما صرح به الأمير نايف في لقائه بدعاة الدستور الإسلامي عندما هددهم بالسجن عامة وخص أرباب السوابق بمزيد من الترهيب، أليس من المنكرات الصريحة أن يعتبر السلطان ما قررته الشريعة من واجبات ومستحبات جرائم؟ **ومن الغرائب أن تجرم الحكومة حقوقاً للناس أقرت بها الدولة ووقعت على تعهد بضمانها في المؤتمرات والوثائق العربية والدولية**، كـ(مؤتمر تونس) و (وثيقة القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام).

أما إذا سوّغ القضاء أعمالها وبررها، فقد أعلن عن أمرين: الأول: أنه غير مستقل عن الحكومة. الثاني: انه الضلع الثاني من ثنائية قمع حقوق الناس: وقمع البوليس، وقمع القضاء. فانتظار الإنصاف منه إذن كما قيل: والمستجير بعمرو عند كربتهِ/كالمستجير من الرمضاءِ بالنارِ.

غرض المدعي العام من ذكر سجني ثلاث مرات، أن يقول للقضاة: إن سوابق الحامد التي يحسبها الناس من فضائل دعوة القسط والشورى، إنما هي من سوابق الجريمة والجُناة، كالزنا والخمر والمخدرات، فضاعفوا

القضاء نفسه ليس نزيها وقد أصدر عديداً من الصكوك للأمراء ملَّكهم بها كثيراً من المساحات الشاسعة من الأراضي في المدن فضلاً عن السواحل والأرياف

عليه إذن العقوبات، فما ذا سيقول القضاة؟

(٥)
البحرين والليبراليون والعلمانيون؟

الدعوى:

قال المدعى العام: "فكرة إعداد خطاب" رؤية لحاضر الوطن ومستقبله، بدأت أثناء لقاء في مملكة البحرين، حيث جرى نقاش بين عدد من الأطياف الثقافية، منها إسلامية ولبرالية وعلمانية، واتفق بينهم على أسسه وشارك هو في إعداده".

الدفاع:

يا حماة الشريعة:

١ ـ ماذا يريد المدعي العام من هذا الكلام؟ عندما أشار إلى أن بداية الاتفاق بين دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، كانت في البحرين بين إسلاميين ولبراليين وعلمانيين، وماذا يريد بذكر البحرين والللبراليين والعلمانيين؟ إنه يريد تشويه مقاصد دعوة القسط والشورى الإسلامية، التي جوهرها تطبيق الشريعة، وهي مقتضى البيعة الشرعية على الكتاب والسنة.

والحقيقة أن المثقفين وجدوا أن الساحة تكاد تخلو من خطاب إصلاح استراتيجي واللبراليون والعلمانيون، مشغولون بقضايا الحقوق والحريات الأساسية والتعددية والتسامح ونحوها من قضايا الدستور والمجتمع المدني، وهياكله الرسمية والأهلية؟ والإسلاميون المهتمون بتجديد الخطاب الإسلامي يوافقون هذه الفئات على العناية بهذه القيم، لأنها قيم إنسانية عالمية مشتركة، والإسلام قد وضع مبادئها قبل أربعة عشر قرناً.

٢ ـ عندما ظهر خطاب الرؤية، تعجب الناس كيف التفت كل هذه التيارات على خطاب واحد، وهي في البلدان العربية مشغولة بالخلاف على الثنائيات، تعجبوا وكيف وقع ليبراليون وعلمانيون على خطاب إسلامي لأنه يتصور أن الإسلام غير معني بقضايا العدالة والشورى، مؤصلاً الفقه السياسي عبر منهج أصول فقه الكتاب والسنة، وعندما أنجز دعاة الدستور والمجتمع المدني، خطاباً إسلامياً أثبتوا ما في الإسلام الأصيل (الكتاب والسنة) من نبع صاف يروي العطش إلى العدالة والحرية السامية.

لذلك فإن المثقفين الذين وقعوه بكافة أطيافهم دللوا على أن جوهر المشكلة، ليس في صورة الإسلام الناصعة في ظلال الحكم الراشدي الشوري، بل في صور الإسلام المشوهة والباهتة والمحرفة، التي استغلت شعار الإسلام، وقمّصتهُ أفكار ونظريات نبتت في ظلال الحكم الجبري، أو بحلول غابرة لمشكلات وقتية بائدة، يُراد تقليدها في كل عصر ومصر.

إن قضية الإسلام، قضية عادلة ولكن بعض المحامين عنها فاشلون، كيف ظهرت الاتجاهات والدول العلمانية على أنقاض الخلافة الإسلامية؟ لم تكن لتظهر لو كان الخطاب الإسلامي الرائج عند الجمهور، قد ثمّن شق الشريعة المدني، الذي عموده العدالة والشورى، كما أن عمود شق الشريعة الروحي الصلاة، لأنها لم تدرك ارتباط إقامة العدالة بإقامة الصلاة الذي أشار إليه الحديث الشريف "أول ما تفقدون من دينكم الحكم وآخر ما تفقدون منه الصلاة"، والمقصود في الحديث هو الحكم الشوري لا الجبري.

هذه الفئات من علمانية ولبرالية، واشتراكية أثبتت أنها تتبنى مشروع الدستور الإسلامي، وأنها لا تغرب ولا تشرق، عندما تجد خطابا عند دعاة الإسلام وفقهائه، يحل المشكلات المعاصرة، ويركز على الشق المرئي من الديني، ويعيد إلى العدالة والشورى، مركزهما بصفتهما من أركان الدين العظمى كما ذكر الشيخ محمد الغزالي وغيره.

لأن المهتمين بالشأن العام، يركزون على العدالة والشورى الجماعية، ولم يتطلعوا إلى الأفق الغربي، إلا بحثا عن الخلاص من الحكم الجبري الجائر، عندما لم يتصدر الفقه التقليدي ورموزه، لبناء منظومة فكرية إسلامية، تكشف أن الإسلام لم يحلق في الآفاق، إلا بجناحي العدالة والحرية الإسلامية، وعندما خلب الغرب الأبصار، بالحرية البراقة والعدل الجذاب، دار عديد من المثقفين والمفكرين في ذاك مدار، لأن ورثة علم الشريعة الإسلامية صاروا مجرد مقلدين يرددون نصوص الفقهاء الأولين وكأنها نصوص مقدسة كما قال الشاعر: رأى البدر غربيا فحنّ إلى الغرب/ولو لاح شرقيا لحنّ إلى الشرق.

٣ ـ ماذا حصل حين أمكن صوغ خطاب العدالة والشورى، الذي هو مضمون عبارة (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي) مؤصلا فقهيا؟ صوغاً حديثاً للفكر السياسي، يتمسك (السلفية) منهجاً ومادة قرآنية ونبوية وينتج أفكاراً مؤسسة على كليات الكتاب والسنة القطعية، إنها السلفية الجديدة، فالسلفية حرّكت تجديد، وعندما لا تعالج المشكلات، فإنها هي حركة تقليد، السلفية في عهد الأئمة الأوائل الأربعة، ولاسيما الأمام أحمد بن حنبل، كانت جواباً للسؤال اليوناني، والسلفية في عهد الإمام أحمد بن تيمية، كانت جواباً لسؤال البدع والانحرافات المخلة بالقصور الفكري.

والسلفية في عهد الإمام محمد بن عبدالوهاب كانت تخليصاً للتوحيد من شوائب الشرك، وإقامة لحكومة المستبد العادل. نمط السلفية اليوم إنها هي التي تجيب عن أسئلة العدل والشورى في الدولة الإسلامية الحديثة، لتقاوم تحديات العلمنة وسباق العولمة، ورياح الهيمنة الافرنجية، إنها السلفية الجديدة (دعوة الدستور والمجتمع المدني الإسلامية).

فمن شك في أن الدعوة إلى الدستور والمجتمع المدني ليست سلفية، فليأت ببرهانه؟: جاء شقيق عارضاً رمحه/إن بني عمك فيهم رماح.

القضاة يسمعون عن التعذيب في السجون، ولعلهم يقرّونهُ أو يدلسون، وهم يصادقون يومياً على عديد من التعهدات والإقرارات، وليس لهم سلطة على وزارة الداخلية

(٦)
المشاركة في تبني العرائض وتزعم الموقعين وحث غيرهم

الدعوى:

١ ـ قال المدعي العام: (ص ٣ ص ١٠) "كان مما أفاد به المدعى عليه الأول قيامه بالمشاركة في إعداد وتبني وإصدار بيانات وعرائض"؛ وقال (ص ٧ س ١٤) "إعداد الأول للعرائض (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و (نداء إلى القيادة والشعب معا: دعوة الإصلاح الدستوري)".

٢ ـ وقال أيضا: "ثم قام بعد ذلك بإعداد البيان المسمى (نداء إلى القيادة والشعب معا)، حيث أسند له ذلك من قبل زملائه وهذا البيان توسيع لما ورد من أفكار في خطاب (الرؤية) وقيامه بعد ذلك رفق الثاني بمراجعة عدد من التواقيع عليه كلا من طرفه".

٣ ـ قال المدعى العام: ص ٢ س ١٢، ١٣ "واتصال الأول والثالث بوسائل الإعلام الخارجي والتحدث إليها باعتبارهما من زعماء الإصلاح السياسي".

الدفاع:

حضرات القضاة:

١ ـ هل الحامد انفرد بتبني العرائض؟، الحقيقة أن عديداً من المهتمين بالإصلاح، أحسوا أن من واجبهم تقديم رؤية في الإصلاح السياسي، (الدستور والمجتمع المدني الإسلامي) وبدأت الفكرة تناقش من خلال لقاءات عفوية، وبرزت محاور الفكرة لدى العديد منهم، بعناصر خمسة:

(أ) لا إصلاح تربويا ولا اقتصاديا ولا إداريا، إلا إذا أسس على إصلاح سياسي، ولا إصلاح سياسيا، ما لم يناد بـ(الدستور المجتمع المدني الإسلامي).

(ب) تأسيس ذلك على الإسلام الصافي (إسلام القرآن والسنة وتطبيقات النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، لا على الآراء الفقهية التي

عاشت في ظلال الحكم الجبري الجائر، أموياً وعباسياً وعثمانياً وطوائفياً).

(ج) مؤازرة القيادة، والثوابت الوطنية، وفق مبادئ الإسلام (أي بالتزامها بالعدل والشورى الجماعية الملزمة)، ونصحها وتذكيرها بذلك لأنه هو مقتضى البيعة على الكتاب والسنة.

(د) وأن يكون الخطاب (عاما) أي وطنيا، ليس خاصاً بفئة من الناس، بل يعبر عن تطلعات الجميع، للخروج من ضيق مفهوم الدولة المذهبية إلى سماحة الدولة الإسلامية، والقبول بالتعددية تجاه الأقليات والطوائف كما جسدها الخلفاء الراشدون، ولا سميا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وعمر بن عبد العزيز رحمه الله أمام الخوارج.

(هـ) وأن يكون موجها للقيادة وللشعب معا، إذ لا يمكن أن يكون إصلاح ما لم يتراكب الطرفان.

٢ ـ كان اللقاء عفويا في مملكة البحرين، على هامش مؤتمر محاربة تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، تبلورت هذه الأفكار، عند مناقشتها بين الجميع، وكلف الحاضرون المجاهد المدني محمد سعيد طيب بصياغتها، وعدل عديد من المشتركين الصياغة، حتى ظلت أربعة أشهر تعدل في جدة والرياض والدمام، أكثر من عشرة أشخاص مشتركون في التبني، وحث الآخرين والتزعم، وأكثر من خمسة عشر شخصاً مشتركون في الصياغة.

٣ ـ وكذلك خطاب الإصلاح الدستوري، تناقش أكثر الإخوة في موضوعه، **ورأوا أن من المناسب تذكير الناس في القيادة والمجتمع بالإصلاح كل عام مرة وهذا ليس بعيب**، وما لا يقل عن ربع الموقعين اشترك في بلورة الأفكار، وصغت الخطاب، وراجعته الفعاليات من إسلامية ولبرالية، في الحجاز ونجد والمنطقة الشرقية، وتبناه أكثر من عشرين شخصية.

٤ ـ لم يسجن من هؤلاء الذين نادوا بالإصلاح السياسي إلا (١٣) شخصا، لأن الدولة تعرف نتائج سجن أكثر من مئة شخصية من رموز الإصلاح السياسي، لكن من المؤكد أنها تعرف أننا لم نتزعم الموقعين. أن يستطيع إنسان أن يجمع خمسة توقيعات، هذا ليس تزعما. على كل حال فإن التزعم في سبيل الخير شرف، ولكننا لا ندعيه، ليس لأننا نخاف من دفع ثمنه، بل لأننا نخاف من غمط حقوق الآخرين. والبحث عن المنصة لإلقاء خطبة أمر مشروع، فنحن في دعائنا نكرر: "واجعلنا للمتقين إماما" أن يكون الإنسان قدوة للجهاد المدني والعمل الصالح، أمر من ذروة سنام الإسلام.

٥ ـ ولكن غرض المدعي العام اتهام سمعناه في وسائل الإعلام، هو رمي دعاة الإصلاح بالبحث عن الأضواء والشهرة، وكأن الأضواء يجب أن تركز على أناس تحددهم الحكومة، كما تحدد الصور في قنوات التلفزيون. هذا جزء من حملة التشويه التي يقوم بها الإعلام الموجّه، عبر الوجوه المكشوفة والوجوه المقنعة، التي تمارس وظيفتها في تشويه دعاة الإصلاح، الإصلاح عامة ودعاة الدستور الإسلامي خاصة، التي سمعنا فيها وقرأنا وصفنا بعبارات مثل: "القفز في الظلام"، "الجنوح الفكري"، والحديث من "اللاذقية" و "لبنان" و "مصر" ونحو ذلك من ما يصدر من بعض الخادعين والمخدوعين أصلحنا الله وإياهم، ونحن ينبغي أن نتأسى بقولة النبي الصالح: "اللهم اغفر لقومي، فإنهم لا يعلمون". لأنه ينبغي لدعاة الإصلاح السياسي، أن يضعوا نصب أعينهم القاعدة الذهبية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (من اشتغل بالشأن العام، فقد تصدق بعرضه). وأن يقولوا للمرجفين قولة جميل: هنيئاً مريئاً غير داء مخامر/لعزة من أعراضنا ما استحلت.

لأن من يتصدى للإصلاح السياسي ـ فضلاً عن من يدعو إلى الدستور الإسلامي في ظلال الحكم الجبري الجائر ـ ليس معرضاً للأذى الظاهري فحسب، بل إن الذي خلف الكواليس أشد، وعلى من سار في هذا الطريق أن يسأل الله الثبات، و أن يدفع الثمن برضا واطمئنان.

٦ ـ إذا كانت الدولة لا تريد أن يتحدث الناس لقنوات (LBC) و(الجزيرة) و(الحرّة) و(ORBIT) وغيرها من استوديوهات سورية ولبنان ومصر، **فلتسمح لهم بأن يتحدثوا من خلال استوديوهات محطة الرياض، بدلاً من قصر هذه المحطة، على المحسوبين على السلطة ونحوهم** ممن شلت الحكومة أيديهم، خيفة أن يعلقوا الجرس. هل يريد المدعي العام أن لا يبرز أي إنسان بروزا طبيعيا، اللهم إلا إذا كان مغنيا أو لاعباً، ليس له تأثير إيجابي على الشئون العامة؟ هل من الإثم أن يظهر أناس يقدمون وجهات نظرهم، ويطئون الأشواك، ويجتازون الأسلاك؟ أم ذلك مخالفة لولي الأمر.

٧ ـ هل يريدون من كل كاتب يعلن رأيه في قناة أو صحيفة أن يستأذن السلطة؟ نحن لسنا رعية تجري خلف كل ناعق، نحن شركاء في الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، علمنا الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: "لا يحقر أحدكم نفسه" (رواه البخاري واحمد وابن ماجه)، وقال "إن الله يكره الضعيف الذي لا زَبْرَ له (رواه مسلم والدارمي). لسنا قاصرين نحتاج إلى ولي أمر وصي، كوصاية الراعي على رعية الأغنام، لا بد لمن أراد أن يؤثر عليها من أن يستأذن الراعي. والرسل ودعاة القسط يتهمون دائما، بالأهداف الدنيئة وحظوظ النفس العاجلة، كالبحث عن الشهرة والمال والمنصب، من أجل ذلك لا نستغرب أن نتهم بأننا نقدم أنفسنا بأننا من زعماء الإصلاح، ولكن لنا قدوة بالرسل عليهم السلام، فقد قيل لهم أكثر من ذلك: "ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك".

٨ ـ ونحن لا نزكي أنفسنا، من حظوظ النفس العاجلة، فالنفس أمارة بالسوء إلا من رحم ربي، ونحن من حيث القصد الأصلي، لا نبحث عن مكان ولا مكانة، زعيم الإصلاح الحقيقي هو (دعوة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي) نحن نحاول أن ترتبط دعوة الإصلاح بأمرين الأول: المنهج والثاني الهدف. لكي نسهم في إخراج الرأي العام من الدوران حول الأشخاص أو الأفكار الثانوية، إلى الدوران حول الأفكار الأساسية: أي المنهج السلمي والهدف المحدد هو الصعود إلى نموذج الدولة الإسلامية الشورية العادلة، والخروج من مفهوم الدولة الجبرية الجائرة أموية وعباسية وعثمانية وطوائفية، وهذا معنى عبارة: (الدستور الإسلامي) والوسيلة هي الجهاد السلمي عبر الكتابات والبيانات ونحوها، وهذا هو معنى عبارة (المجتمع المدني الأهلي الإسلامي).

نحن نحاول أن ندور مع الحق حيث دار، ونحاول أن نكون "أذلة للمؤمنين" أن نذل للحق طاعة لله، وحريصون على البقاء في الصفوف الخلفية، لأن ذلك أضمن وأسلم من الصفوف الأمامية، واضعين نصب أعيننا "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فساداً".

الحامد: نحن في السجن منذ سنة تقريباً، ولم نسمع أن قاضياً جاء ليتفقد السجون، القضاء الذي لا يقوم بوظيفته في تفقد السجون، هل يضمن إنصافه؟

٩ ـ لكن السبب الأساسي في اتهامنا بالتزعم، أننا رفضنا أن نوقع على تعهد بطاعة الإمام (المطلقة)، واشترطنا ما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم، من أن الطاعة بالمعروف، لأننا ندرك أن البيعة الشرعية لآل سعود مشروطة بالالتزام بالكتاب والسنة، وندرك أن مقتضى البيعة على الكتاب والسنة ؛ وندرك أن العدالة والشورى، هما الشرطان الأساسيان في أي بيعة شرعية، كما نص الفقهاء كابن عطية وغيره، وأن الدولة لا يمكنها تحقيق العدالة من دون شورى ملزمة: إما (مباشرة) عبر تجمعات المجتمع الأهلي ولاسيما المدني، وإما (غير مباشرة) عبر مجلس النواب (أهل الحل والعقد). أي لا يمكن أن يكون الحكم شورياً في الدولة الإسلامية الحديثة إلا إذا كان دستورياً، الدستور الإسلامي موجزه أن السلطة للأمة وان الحاكم وكيل، أليس هذا ما قرره ابن تيمية رحمنا الله وإياه بقوله: "الأمة هي الحافظة للشرع".

لعل ذلك لم يرق لمن سجنونا، فقد جرت التعهدات المألوفة في المباحث على أن تُملى على الراغب في الخروج من غيابة السجن؛ عبارات غير مشروعة مضمونها: "أقر بأنني أخطأت في حق نفسي وحق وطني وحق ولي الأمر، وأنني أحدثت فوضى وبلبلة وفتنة، وأنني لن أعود إلى شيء من ذلك، وأنشغل بتربية أبنائي عن الشأن العام، لأكون مواطناً صالحاً". هل

بمثل هذه التعهدات تستقر الوحدة الوطنية القائمة على الشريعة، هل بذلك جففت منابع العنف والغلو والتدخلات الأجنبية؟ تلك التعهدات (تجرم) ما اعتبرته الشريعة (واجبا) مفروضا، واعتبرته الطبيعة الإنسانية حقاً مشروعاً، هل هذه العبارات من تطبيق للشريعة التي قامت عليها الوحدة الوطنية، أم أنها من إجراءات التطليق؟

ولأننا تعهدنا تعهداً شرعياً، أرادوا حصر المسؤولية بنا، على أساس أن الموقعين نوعان: زعماء تبنوا الخطاب وهم هؤلاء الثلاثة، والباقون موقعون عاديون، وهذا مخالف للحقيقة، ولو كان صحيحاً لما كان جرماً، بل هو واجب شرعي، أو مستحب أو مباح، على أقل تقدير.

١٠ ـ من أجل ذلك قالوا لنا: سنسوقكم إلى المحكمة، لقد هددوا مئات الصحفيين والكتاب والدعاة بهذه المحاكم، صار القضاء شبحاً مخيفاً، أمام المثقفين، من أجل ذلك تناجينا بالبر والتقوى و تساءلنا: لماذا لا نقبل التحدي؟ قلنا: لا مانع لدينا، وإن كنا لا نرغب في تصعيد الموقف إلى القضاء، فإذا جرم القضاء المحتسبين، تكون قد برأت ذمتنا، لاسيما إذا أعلن القضاء دفوعنا كما أعلن اتهامنا.

(٧)
القشة التي قصمت ظهر البعير:
إجتماع فندق الفهد اجتماع على خير مشروع أم على منكر محظور؟

الدعوى:

قال المدعي العام (ص ٣ سطر ٢٣ و ٢٤ و ٢٥): "كما أفاد (أي الحامد) بمشاركته في الدعوة والإعداد للاجتماع الذي تم في فندق الفهد كروان، وأن إيصال الدعوة قد كتب باسمه، وأنه تم في هذا الاجتماع مناقشة أمور عامة تتعلق بالإصلاح في البلاد"؛ وقال أيضا (ص ١ ص ١٦ و ١٧ و ١٨): "وقيامهم بعقد اجتماعات ومنتديات، وإصدار وثائق لاجتماعاتهم ومن ذلك الاجتماع الذي عقد مؤخرا في فندق الفهد كراون بمدينة الرياض في ١٥/٠١/١٤٢٥هـ، وعزمهم على عقد اجتماع لاحق في ٠٨/٠٤/٢٠٠٤م".

الدفاع:

الأكارم أعضاء الهيئة القضائية:

١ ـ لم يعقد من الاجتماعات إلا اجتماع واحد، هو ما تم في فندق الفهد كراون في ٥/١/١٤٢٥هـ، فما هي الاجتماعات الأخرى؟

٢ ـ **المحاسبة على النيات**: وقال: إننا عزمنا على عقد اجتماع لاحق، أين الدليل على العزم؟ وهل المحاسبة أيضاً تكون على نية عمل قادم؟

٣ ـ إصدار وثائق لاجتماعات: أين هذه الوثائق؟

٤ ـ الشريعة تقرر بصراحة، وكذلك تنص المواثيق التي وقعتها الدولة، على أنه لا يجوز (تجريم) شيء لم تجرمه قاعدة قضائية، ولا نجد في مدونة القضاء نصا يقول: إن الاجتماعات في الفنادق ـ سواء أكانت ثقافية أو عائلية أو اجتماعية ـ محظورة، وليس في القواعد القضائية نص يقول إن الاجتماع للأمر بالعدل والنهي عن الظلم، يعاقب بكذا وكذا.

٥ ـ ثم إننا تلقينا ضوءاً أخضر من الأمير عبدالعزيز بن فهد، لأنه هو الذي طلب منا تأجيل الاجتماع في رمضان، وذكر لنا في منزل الدكتور توفيق القصير في رمضان سنة ١٤٢٤هـ أنما التأجيل موقوت برمضان، وذكر أنه مستعد أن يحضر الاجتماع، بعد رمضان أيضا، فإذا كان الاجتماع جريمة، فنحن إذا نطلب حضور الأمير عبد العزيز بن فهد، ليدلي بشهادته، ونطلب حضور الملتقين به في منزل الدكتور القصير لسماع شهادتهم.

٦ ـ (السند) أو (الإيصال) الذي ذكره المدعي العام، ليس سند دعوة، بل (سند) وصل استلام الفلوس وكتابته باسم (الحامد) أمر عادي، والحامد على كل حال مفوض من إخوانه بترتيب مكان اللقاء من قبل الداعين في الرياض، وهم بضعة أشخاص، ولم تجر العادة أن يكتب وصل استلام أجرة عشاء في استراحة أو فندق بعدة أسماء.

(٨)
هل الكلام في القنوات الفضائية
جريمة سياسية لذاته أم بسبب أداته؟

الدعوى:

قال المدعي العام ص ٤ س ٢ "كما أقر بإجراء مداخلة مع قناة (LBC)الفضائية بتاريخ ٩-١٠/١/١٤٢٥هـ.

الدفاع:

أطلب من المدعي العام أن يحضر نسخة موثقة من قناة (LBC) الفضائية، أي أن يكون الشريط من مصدره الرئيسي، إذا كان القاضي يجرم ما نسبه إليّ المدعي العام في مطلع الصفحة الرابعة (السطر الرابع) حتى نهاية السطر الخامس من الصفحة الخامسة. لأن المدعي العام قام باقتطاع نصوص، يحتمل أنه جردها من سياقها العام، والسياق اللغوي ضروري لفهم الفكرة، والإنسان يمكن أن يخطئ حتى في فهم القرآن الكريم، إذا لم يرد المجمل إلى المفصل، والمطلق إلى المقيد، والعام إلى الخاص، والمتشابه إلى المحكم. وأفكاري صريحة في قنوات أخرى كبرنامج الجزيرة (الشريعة والحياة مايو ٢٠٠٣م) وبرنامج (LBC) قبل شهر من البرنامج الذي اعتمد عليه، وبرنامج (ORBIT) في الكويت، وهي مشروحة في كتبي (معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة إسلامية)، طبع الدار العربية للعلوم، بيروت ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وكتاب (ثلاثية المجتمع المدني) طبع الدار العربية للعلوم، بيروت ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وكتيب (استقلال القضاء السعودي: عوائقه وسبل تعزيزه) وهو بحث ألقي في مؤتمر العدالة الأول، القاهرة ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، وكتيب (نحو دستور إسلامي ، يجسد مفهوم الحكم الشوري العادل ، بديلا عن الحكم الجبري الجائر، والعلماني الذي يدعي الخصوصية المفرط في الهوية)، وقصيدة (يسألني ياسر ما الدستور: الإسلام دستورنا).

والكتب سواء منها المخطوط والمطبوع متداولة حاضرة في الإنترنت، والغامض يرد إلى الواضح، والتلميح يرد إلى التصريح، والمتشابه ـ وهو موجود في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ـ يرد إلى المحكم. فإذا كان الصريح وجهة نظر معتبرة، فتجريمها جريمة، ولو افترضنا انه غير صريح فالاتكاء على الظنون والشبهات، لا يتم على أساسه تجريم، ولو افترضنا أنه خطأ صريح، فإن دوافعه شريفة. وليس ثمة قصد جنائي "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت" وكما قال الشاعر: وعليّ أن أسعى وليس عليّ إدراك النجاح.

الحكومة تسيطر على القضاء، والقول بأن القضاء مستقل ومحايد، كلام لا برهان عليه، ووزارة الداخلية تسيطر على وزارة العدل والأخيرة تسيطر على القضاة ومجلسهم الأعلى

(٩)
النهي عن المنكرات السياسية واجب شرعي،
وتجريمه بدعة سلطانية نطالب القضاء بإثباتها على وزارة الداخلية؟

الدعوى:

١ ـ قال المدعي العام ص ٣ س ٢: "الغاية ليست الإصلاح بل التأثير على الرأي العام".

٢ ـ وقال "أن المتهمين يقومون بمحاولة إلزام ولي الأمر".

٣ ـ وقال "التدليس على الناس بهدف التشويش على آرائهم وتأليبهم على ولي الأمر، وتأليب الرأي العام المحلي والدولي، لمصادمة السياسة الشرعية لولي الأمر، وتشكيل جماعات ضغط على الدولة، وتزعمها".

٤ ـ قال المدعي العام (ص ٦ س ٢٤): "الضلوع في المشاركة في تبني العرائض المشار إليها وتزعم الموقعين عليها، [ص ١ س ٩

وتهيئة الحلول لأنفسهم في التأثير على حكومة هذه البلاد، وحملها على تحقيق مطالب وأهداف ومصالح قاموا بتحديدها مسبقا، ويزعمون أنها من الإصلاح، ومحاولة إلزام ولي الأمر بها، وحث الناس على ذلك، تتضمن في مجملها تهميش دور ولي الأمر".

الدفاع:

حضرات حراس العدالة:

١ – ليتنا نستطيع: بضغطنا السلمي، ومجتمعنا الأهلي، أن نحمل الدولة على تعزيز العدالة وتعزيز الشورى الشعبية الملزمة، إذن لحققنا قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لتأطرنهم على الحق أطرا، ولتقصرنهم عليه قصرا، أو ليخالفن الله بين قلوبكم". ولسحبنا البساط من تحت أقدام حركات العنف وحركات الإصلاح الانقلابي. وإذن لرسخت العدالة والشورى في الدولة. **ودعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي؛ لم يقدموا أنفسهم أوصياء على الشعب، بيد أن بعض الأمراء لم يألف من المواطن المطالب السياسية، فاعتبر كل عدل وشورى وإصلاح تشويشاً على الناس، وإساءة إلى سمعة الدولة،** حتى لو كان صوتاً لا يهش ولا ينش. دعوة الإصلاح إنما هي توحيد لجهود الإصلاح السياسي، وهي إنجاز يحسب للمثقفين الذين التقوا على قواسم مشتركة تصب في مصلحة المجتمع والقيادة. هل الذي لا يشوش على الدولة، أن ينفرد الإسلاميون بخطاب، والسلفيون بآخر، والإخوانيون بثالث، والأشاعرة برابع، والشيعة بخامس، والقوميون بسادس والليبراليون بخطاب سابع، ثم يثور بينهم الصراع والصداع.

على أن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي قالوا: هذا رأينا ولم يلزموا الدولة، وليس لهم سلطة معنوية تسمح لهم بالإلزام، فكيف يعد ذلك تأليباً على ولي الأمر؟؟.

٢ – والحكومة لديها أجهزة إعلام ضخمة، فكيف تعتبر بيانات لم يوقعها أكثر من ألف شخصية إلزاما للدولة بتحقيق مطالب معينة، أو محاولة لإلزام الحكومة بذلك. **هل التأثير في الرأي العام، حق خاص بأجهزة الحكومة** من إذاعة وتلفاز وصحف. والتأثير في الرأي العام مسألة طبيعية، فوسائل الإعلام هدفها الإخبار والتأثير، فلماذا يحجر على هؤلاء، أن يسعوا إلى التأثير على الناس؟ هل في خطاباتهم محذورات، تسيء إلى استقرار قيام الدولة على الشريعة!

٣ – إنهم أفراد عزل يطالبون بتعزيز العدالة والشورى، يخشى المدعي العام من تأثيرهم على الناس، لأنه يريد دعاة العدل في قسمة المال والمناصب و الشورى في الإدارة السياسية معزولين، "لا يجدون على الخير أعوانا"، لكي تتراكم الديون ويتفاقم الفساد السياسي و الإداري، وننتظر الإصلاح بضغوط الهيئات الدولية (كمنظمة الجات) أو ضغوط الدول الكبرى.

ونود أن نسأل المدعي العام، هذه الأنظمة العدلية: نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات ونظام المحاماة، وهيئة التحقيق والإدعاء العام التي أنشئت قبل أمس، **واللجنة الحكومية لحقوق الإنسان التي أنشئت اليوم، هل اكتشفت القيادة ضرورتها فجأة، بعد أكثر من نصف قرن على إنشاء الدولة؟ أم أنها أنشئت استجابة لمطالب دعاة الإصلاح السياسي منذ حرب الخليج،** الذين نالهم الأذى عامة والذين فصلوا من أعمالهم خاصة، والمجاهدون المدنيون الذين طالبوا بحرية التعبير والرأي المشروعة فذاقوا ويلات السجون؟ أما أنها بسبب الضغوط الأجنبية، ورياح التغيير الإقليمية والعالمية، فإن كانت بسبب الضغوط الأجنبية، فلماذا تسمح الدولة للهيئات الدولية أن تضغط وتؤثر، وتحرم على مواطنيها، الذين هي لهم وكيل يعبر عن إرادتهم. أحرام على بلابله الدوح/حلال للطير من كل جنس؟ وإن كانت بسبب جهاد دعاة الإصلاح السياسي، فلماذا تقمعهم وهم في مطالبهم يتأسون بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي هو قدوة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، في تلك الوظائف المقدسة في الدعوة والشهادة والبشارة والنذارة والإعلان، التي نصت عليها سورة الأحزاب (يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيرا) (الأحزاب:٤٦) إذ لا نبي بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فالرسول خاتم الأنبياء والعلماء المصلحون ودعاة القسط من الناس هم ورثة الأنبياء، نسأل الله أن يجعلنا منهم.

٤ – المدعي العام يجرم من دون نص نظامي أو شرعي: المدعي العام يجرم من دون نص قضائي على الجرائم والعقوبات، ونسي ما نصت عليه المادة (٣٨) من النظام الأساسي للحكم بقولها "... ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي.." وقد جاء هذا النص تأسيساً على قوله تعالى "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً" (الإسراء آية ١٥) وقوله "وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولاً يتلوا عليهم آياتنا" (القصص، آية ٥٩) ومؤدى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية أنه لا يجوز توقيع العقاب على أي شخص؛ إلا عن فعل قد تم النص على تجريمه بشكل محدد قبل ارتكاب الفعل، وهو ما يسمى بمبدأ (التنبيه والاستجابة)، أي الإنذار والتحذير من جانب السلطة، ثم الاستجابة من جانب المكلف، فلا حكم ولا تكليف قبل ورود النص المجرم للسلوك تجريماً محددا، حتى يتمكن الأفراد من معرفة الأفعال التي تعد محظورة، و يسعوا إلى تجنبها.

وباستقراء لائحة الدعوى العامة التي قدمها المدعي العام نجد أن جميع التهم الواردة فيها تخالف مبدأ الشرعية المشار إليه أعلاه، حيث لم يرد نص، لا في الشريعة ولا في الأنظمة، يجرم ما قمت به خاصّة. وما قام به دعاة الدستور عامة.

٥ – بل إن المدعي العام فعل ما هو أسوأ من ذلك فهو يجرِّم ما أوجبته الشريعة أو استحبته أو أباحته على أقل تقدير، فدعوى الإدعاء فيها مخالفة صريحة للمقاصد الإسلامية الكلية، التي دلت عليها الأدلة الخاصة، كقوله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير..."، أو الأدلة العامة كقوله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى"، والإسلام لم يقل يا أيها الفقهاء، ولا يا أيها الأمراء مروا الناس بكذا وكذا، بل الخطاب جاء للأمة، وفي ذلك دليل على أن الأمة مخاطبة بهذه الأوامر ومسئولة بجميع أفرادها عن القيام بذلك كما نص الفقهاء كابن تيمية، ومنوط بها تنفيذ شرع الله، واتخاذ الوسائل المناسبة لذلك، يؤيده ويبينه الدليل العملي الصريح في تطبيقات النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كان المصطفى يشاور الناس في كل أمر هام وعام... ومن أجل هذا فإن تأثير أهل العلم والثقافة في المجتمع مما يحقق المصلحة العامة للأمة فهو أمر محمود، مشروع على العموم، بل هو واجب على الخصوص.

وزير العدل يعزل خمسة من محامينا، ويأمر القاضي بتنفيذ ذلك، فكيف يطمع في حياد قاض يستسلم لقرار شخص إداري ليست له صفة قضائية؟

٦ – اختلطت الرؤية على المدعي العام في الفرق بين التيار الفكري والتيار السياسي، التيار الفكري سلاحه القلم والكتابة، والتيار السياسي سلاحه التنظيمات السياسية، والقيام بالمظاهرات والاعتصامات ونحو ذلك، ونحن لم ننشىء تنظيماً سياسياً، نحن مجموعة من أساتذة الجامعات والفقهاء، والمفكرين والمثقفين، مختلفون في المشارب والثقافة والخلفيات الاجتماعية والمناطقية وغيرها، نحاول رسم خط فكري، للإصلاح السياسي، ولذلك أطلق بعض الإخوة على هؤلاء: "دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني" هؤلاء الدعاة همهم تأصيل هذا الموضوع فكريا، بالإسهام بترسيخ ثقافة المجتمع المدني قيماً ونظماً (مؤسسات رسمية وأهلية) منبثقة من الشريعة الإسلامية نصوصاً واستقراءا، يؤلفون الكتب والأبحاث ويكتبون المقالات، وهم في القنوات الفضائية كغيرهم، ليس هناك من لقاء خاص بهم، بل هم قد اشتركوا مع أعضاء من مجلس الشورى ورؤساء صحف، وعرضوا آراءهم في الصحف والقنوات والإنترنت، وقد عارضها رسميون موظفون وآخرون مستقلون، وصوتهم ضعيف، لا يصل إلى واحد في المئة من أصوات الرسميين، فلما ذا كل هذا التكبير من حجمهم وحجم اتجاههم؟

تقرير وزارة الخارجية الاميركية حول حقوق الإنسان في السعودية

إنجازات الحكومة السعودية في مجال احترام حقوق الإنسان ضعيفة

في ما يلي النص الكامل لتقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية، ضمن تقاريرها السنوية عن جميع بلدان العالم، باللغة الإنجليزية في الخامس والعشرين من فبراير الماضي.

السعودية مملكة من غير مؤسسات تمثيلية منتخبة أو أحزاب سياسية. يحكمها الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود؛ لكن منذ إصابته في عام ١٩٩٥ بسكتة دماغية، يقوم في الواقع ولي العهد الأمير عبدالله بمهام الحكم في المملكة. يحدد القانون الأساسي نظام الحكم، حقوق المواطنين، وسلطات وواجبات الدولة. وينص القانون الأساسي على ان القرآن الكريم، الكتاب المقدّس للمسلمين، وسّنة الرسول محمد، يشكلان دستور البلاد. وبصفته خادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، تستند شرعية الحكم إلى الشريعة الإسلامية. لا تقبل الحكومة ولا المجتمع بوجه عام مبدأ الفصل بين الدين والدولة. يقوم مجلس الشورى، الهيئة الاستشارية المكونة من أفراد معيّنين، بمناقشة أو رفض أو تعديل القوانين التي تقترحها الحكومة ويدير جلسات استماع رقابية حول أعمال الوزارات الحكومية، ويملك هذا المجلس سلطة اقتراح قوانين. يضمن القانون الأساسي قيام سلطة قضائية مستقلة لكن يؤثر على القضاة من حين لآخر أفراد بارزون من العائلة المالكة، الذين لا يُفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاؤهم.

احتفظت الحكومة بالسيطرة الفعلية على مختلف تشكيلات قوى الأمن. تخضع قوات الشرطة وقوات حرس الحدود إلى إشراف وزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن الداخلي، كما تخضع لإشراف هذه الوزارة شرطة المباحث، او قوات الأمن الداخلي، والقوات الخاصة. أما لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي يعرف أفرادها باسم المطوعين او الشرطة الدينية، فهي هيئة شبه مستقلة مهمتها التطبيق الاجباري لقواعد المذهب السني الوهابي الإسلامي من خلال مراقبة سلوك أفراد الشعب. يسيطر ولي العهد على قوات الحرس الوطني ويشرف نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران، الأمير سلطان على جميع القوات العسكرية. وقد ارتكب أفراد قوات الأمن إساءات لحقوق الإنسان.

يبلغ العدد الإجمالي للسكان حوالي ٢٤ مليون نسمة ويمثل الأجانب ثلث هذا العدد على الأقل. كانت صناعة النفط أساس تحويل البلاد من مجتمع رعوي، زراعي وتجاري إلى مجتمع حضري بسرعة، وهناك نسبة كبيرة من العمال الأجانب في سوق العمل. سجلت واردات النفط والغاز نسبة تتراوح بين ٣٥

لم تلعب المرأة أي دور رسمي لا في الحكم ولا في السياسة، ومنعت من التمتع بأدنى حقوقها المدنية

و٤٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، ونسبة ٧٥ بالمئة من إجمالي الإيرادات الحكومية.

سجلت الزراعة حوالي ٦ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وسجلت النفقات الحكومية نسبة ٣٧ بالمئة من هذا الناتج. أما القطاع الاقتصادي الخاص فسجل نسبة بلغت حوالي ٤٠ بالمئة من الاقتصاد العام للبلاد. وكجزء من سياسة تطبيق النظام سعودة الوظائف في البلاد طلبت الحكومة منذ عام ١٩٩٥ من أصحاب الأعمال زيادة عدد المواطنين السعوديين ضمن القوى العاملة في المؤسسات العامة والخاصة.

بقيت إنجازات الحكومة في مجالات حقوق الإنسان ضعيفة. ورغم تحقيق بعض التحسينات الإيجابية في مجالات قليلة فلا زالت هناك مشاكل خطيرة حيث لا يحق للمواطنين تغيير نظام الحكم في بلادهم. وردت تقارير يعتمد على صحتها بأن قوات الأمن استمرت في ممارسة تعذيب وإساءة معاملة الموقوفين والسجناء، كما تواصلت عمليات الاحتجاز الاعتباطي للأفراد، ومنع الاتصال بهم. تجرى معظم المحاكمات في جلسات مغلقة حيث يمنع المتهمون من توكيل محامين للدفاع عنهم أمام المحاكم. كما وردت تقارير تفيد بأن الحكومة انتهكت حقوق خصوصية الأفراد واستمرت الحكومة في تقييد حرية التعبير والصحافة، ولكن حصلت الصحافة على بعض الحريات الإضافية عبر السنين. قيّدت الحكومة حرية التجمع، والاجتماع، والمعتقد، والتحرك، واستمرت في ممارسة العنف والتمييز ضد النساء، والعنف ضد الأطفال، والتمييز ضد الاقليات العرقية والدينية، كما واصلت فرض تقييدات صارمة على حقوق العمال.

أعلنت الحكومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر انها سوف تجري أول انتخابات بلدية في غضون سنة واحدة، وعقدت اجتماعات مكثفة مع جماعات منظمة، ودعاة الإصلاح، والتزمت في بيانات عامة باعتماد إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية في البلاد. أنشأت الحكومة مركز الحوار الوطني لمعالجة الاختلافات بين الفرق الإسلامية المتعددة في البلاد. وحصلت الصحافة على المزيد من الحرية من خلال سماح الحكومة بالنقاش المفتوح لمواضيع كانت مناقشتها محرمة قبلاً، مثل حقوق المرأة، الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، وإساءة المعاملة على يد المطوّعين، والفساد الحكومي، والقضايا الدينية. منحت السلطات عدداً كبيراً من الصحافيين الأجانب تأشيرات دخول، وسمحت لهم بالتجول في البلاد وكتابة تقاريرهم عن مشاهداتهم بحرية، ولكنها عاقبت الصحافيين أيضاً لانتقادهم أعمال الشرطة الدينية لمساءلتهم حول قوانين دينية معينة. اثر التفجيرات الإرهابية التي حدثت في الرياض في ١٢ أيار/مايو، وضعت الحكومة برنامجاً لتدريب المطوعين، وأفادت التقارير عن حصول انخفاض في عدد حالات إساءة المعاملة المبلّغ عنها عقب ذلك التاريخ.

خلال السنة، سمحت الحكومة بأول زيارة لمنظمة دولية لحقوق الإنسان هي منظمة "هيومن رايتس ووتش" التي عقدت أول مؤتمر لحقوق الإنسان في البلاد.

احترام حقوق الإنسان

القسم الاول: احترام سلامة الإنسان

يحرم قانون الإجراءات الجنائية ممارسة التعذيب، وتمنع الشريعة الإسلامية أي قاضٍ من قبول اعتراف يحصل تحت الإكراه. لكن وردت تقارير يمكن الاعتماد على صحتها تفيد بأن السلطات أساءت معاملة محتجزين، من المواطنين والأجانب. وكان موظفو وزارة الداخلية مسؤولين عن معظم حالات إساءة معاملة السجناء التي شملت الضرب، والجلد، والحرمان من النوم. علاوة على هذا، وردت ادعاءات حول ممارسة التعذيب شملت الضرب بالعصي والتعليق بالأصفاد من قضبان. كما وردت تقارير تؤكد حصول عمليات تعذيب وإساءة معاملة للحصول على اعترافات من سجناء (انظر القسم ١ـ هـ) وأفاد سجناء بريطانيون وكنديون، أطلق سراحهم خلال العام، بأنهم اخضعوا للتعذيب خلال احتجازهم.

استمرت الحكومة في رفض الاعتراف بسلطة لجنة الامم المتحدة ضد التعذيب في التحقيق بالحالات المزعومة لاساءة المعاملة. عند نهاية العام لم تكن لجنة حكومية، كانت قد أنشئت عام ٢٠٠٠ للتحقيق في ادعاءات التعذيب، قد باشرت عملها.

خلال العام، حصلت حالات قام بها المطوعون بمضايقات، وإساءة معاملة، واحتجاز مواطنين وأجانب من الجنسين. كما قام هؤلاء بتسليم مواطنين إلى مخافر الشرطة لاحتجازهم. حصلت هذه الأحداث بنسبة أكبر في المنطقة الوسطى، بضمنها العاصمة الرياض، وكانت اقل حدوثاً في المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد. خلال العام، جذبت أحداث إساءة معاملة التي يمارسها المطوعون اهتماماً أكبر مما كان سائداً في الماضي بين اوساط الشعب كما جذبت اهتمام الصحف المحلية.

بعكس ما جرى في الأعوام السابقة، اعترفت الحكومة علناً بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن. وبدأت بتنفيذ برنامج تدريب للمطوعين حول العلاقات الخاصة. في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو اعترف رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علناً ان أخطاء ارتكبت بالفعل، وأكد بأنه سوف يتم محاسبة المطوعين الذين يتجاوزون نطاق سلطاتهم.

لكن في نهاية العام لم توجّه الحكومة أي اتهام إلى قوات الأمن لارتكابها جرم إساءة المعاملة.

تنوعت الظروف السائدة في السجون والمعتقلات.. لم تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجون، لكن في شهر تشرين الأول/أكتوبر استقبلت الحكومة المقرر الخاص للأمم المتحدة حول استقلالية القضاة والمحامين وسمحت له بزيارة السجون. رغم ذلك، ظلت بعض مخافر الشرطة، ومراكز الترحيل والسجون مزدحمة، ولا تتوفر فيها الشروط الصحية وغير مزودة بمكيفات هواء.

التوقيف، والاحتجاز، او النفي الاعتباطي

يحرم القانون التوقيف والاحتجاز الاعتباطي لكن السلطات احياناً أوقفت واحتجزت أشخاصاً بدون اتباع الإجراءات القانونية الواضحة. أخاف المطوّعون وسلموا إلى مخافر الشرطة أشخاصاً اتهموهم بارتكاب (جرائم منكرة) استناداً إلى تفسيراتهم للشريعة الإسلامية. لم تتوفر سوى إجراءات رسمية قليلة لحماية الأفراد من سوء المعاملة، رغم أن الحكومة ادعت أنها عاقبت ضباط أمن إفراديين انتهكوا الأنظمة المقررة. حصلت حالات قليلة معروفة لمواطنين نجحوا في الحصول على حكم منصف ضد تجاوزات سلطة الحكومة في التوقيف والاحتجاز. في كانون الثاني/يناير قال رئيس لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انه جرت معاقبة مطوعين افراديين بسبب تجاوزاتهم. لكن الحكومة لم تعلن بصورة رسمية عن أي حالة عوقب فيها موظفو امن بسبب إساءة معاملة المحتجزين. في حزيران/يونيو، نشرت الصحف تفاصيل قضية حُكم فيها على مواطن بعقوبة السجن والجلد لاعتدائه على مطوع رغم انه ادعى بأن المطوع اعتدى عليه اولاً.

ينص القانون على انه لا يحق للسلطات احتجاز أي مشتبه به لمدة تزيد عن ٣ أيام دون توجيه تهمة اليه. لكن في الممارسة، تم احتجاز أفراد لأسابيع أو أشهر، وأحياناً لفترات أطول، دون توجيه أي تهم اليهم. تنص هذه الأنظمة أيضاً على إطلاق السراح بكفالة للمحكوم عليهم بجرائم أقل خطورة، لكن السلطات أطلقت أحياناً سراح محتجزين عند التعرف عليهم من جانب المسؤول عنهم أو كفيلهم دون دفع مبلغ الكفالة. وفي حال لم يُطلق سراحهم، كانت السلطات تحتجز الأشخاص المتهمين لفترة شهرين بالمتوسط قبل أن ترفع القضية إلى المحاكم، أو فيما يتعلق ببعض الأجانب، ترحلهم فوراً إلى خارج البلاد. ليست هناك قواعد ثابتة تضمن للمحتجزين حق تبليغ عائلاتهم بتوقيفهم...

يملك المطوّعون سلطة احتجاز أشخاص لمدة ٢٤ ساعة على الأكثر لانتهاكاتهم لمعايير الصارمة في اللباس والسلوك. كانوا في الماضي يتجاوزون احياناً هذا الحد قبل تسليمهم المحتجزين إلى الشرطة (انظر القسم ١ـ و). نصّت الإجراءات على أن يرافق ضابط شرطة المطوّعين عند قيامهم بتوقيف أي كان، وكان المطوّعون يلتزمون بوجه عام بهذا المطلب. خلال العام الماضي، وفي منطقة الرياض المحافظة أكثر، استمرت التقارير في الورود حول قيام المطوّعين باعتراض، وإساءة معاملة، وتوقيف، واحتجاز أشخاص زعموا انهم انتهكوا معايير اللباس والسلوك.

في عام ٢٠٠٢ ألقت الحكومة القبض على ستة قياديين من الطائفة الإسماعيلية الشيعية في نجران. واستمر احتجازهم، حسبما ذكرت التقارير، سوية مع ٩٣ آخرين منذ حدوث الاحتجاجات هناك. ولم يسمح للمحتجزين السياسيين الذين ألقت القبض عليهم المديرية العامة للمباحث التابعة لجهاز أمن وزارة الداخلية بإجراء أي اتصال مع الخارج، وأدخلوا سجوناً خاصة خلال المرحلة الابتدائية من التحقيق، والتي كان من الممكن أن تطول عدة أسابيع أو أشهر. سمحت المديرية العامة للمباحث للمحتجزين بإجراء اتصالات محدودة فقط مع أناس من عائلاتهم، ومع محامين تولوا الدفاع عنهم.

من الممكن للسلطات ان تحتجز أشخاصاً، دون توجيه تهم إليهم، ينتقدون علناً الحكومة او يمكنها اتهامهم بمحاولة زعزعة استقرار الحكومة (أنظر القسمين ٢ـأ و٣). اثر المظاهرات التي جرت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في عدد من المدن، ألقت السلطات القبض واحتجزت مئات المتظاهرين السياسيين لمدة أسابيع قبل توجيه التهم اليهم. (انظر الأقسام ١ـ ج و ـ ٢أ، و٣).

استمرت الحكومة في إساءة معاملة أناس من الأقلية المسلمة الشيعية، وأفادت التقارير بأن قوات الأمن الحكومية ألقت القبض على عدد من أفراد الطائفة الشيعية عند أقل اشتباه بهم واحتجزتهم لفترات طويلة، ومن ثم أطلقت سراحهم دون تفسير أسباب إعتقالهم. وفي نهاية السنة ظل عدد غير معروف من الطائفة الشيعية في السجون.

لا تشجّع دائرة الأمن العام في جدة إساءة قوات الأمن لسلطاتهم وذلك عبر استخدام خطوط للاتصال الفوري موضوعة لاستعمال عامة الناس (تشمل أرقام هاتف وفاكس وعناوين على البريد الإلكتروني). سمحت خطوط الاتصال الفوري هذه للناس بتقديم شكاوى حول أي انتهاك للقانون يقوم به موظف في مديرية الأمن العام وبالإبلاغ عن

حالات إساءة المعاملة على يد ضباط الشرطة. خلال السنة شكّلت الدائرة فريق عمل خاصا لمتابعة الشكاوي والاقتراحات الواردة من أفراد الشعب عبر خطوط الاتصال الفوري.

لم تلجأ الحكومة إلى عقوبة النفي القسري ولكنها ألغت في السابق جوازات سفر معارضين للحكومة يقطنون خارج البلاد (أنظر القسم ٣).

هـ- إنكار حق الحصول على محاكمة علنية عادلة

ينص القانون على استقلالية القضاء، وجرى في الممارسة الالتزام بهذا القانون بوجه عام. لكن أفرادا من العائلة المالكة من ذوي المناصب الرفيعة، الذين لا يفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاءهم مارسوا احيانا تأثيرا على القضاة. يتم تعيين القضاة على يد وزارة العدل ويصادق الديوان الملكي على التعيينات. مارست الوزارة الإشراف القضائي والمالي والإداري على المحاكم، ويحق لمجلس القضاء الأعلى، الذي يُعين الملك أعضاءه، تأديب القضاة او عزلهم.

يستند النظام القانوني إلى الشريعة الإسلامية. تمارس المحاكم الشرعية سلطاتها القضائية في قضايا الجرائم العادية وقضايا الحق المدني المتعلقة بالزواج، والطلاق، والوصاية على الأطفال، والإرث. تتوسع هذه السلطة القضائية لتشمل غير المسلمين فيما يخص الجرائم المرتكبة في البلاد. تعتمد المحاكم الشرعية في إصدار أحكامها بأكثرها على تفسيرها للقرآن والسنة. تنظر المحاكم الشرعية العاجلة في قضايا تنص على عقوبات صغيرة. اما الجرائم الأكثر خطورة فيتم النظر فيها في محاكم شرعية ذات اختصاصات عامة. ترفع طلبات استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية إلى محاكم الاستئناف.

تم النظر في قضايا مدنية أخرى، تشمل تلك التي تتعلق بطلبات تعويض ضد الحكومة، وبتنفيذ أحكام صادرة عن محاكم أجنبية، أمام محاكم إدارية متخصصة كهيئة تسوية النزاعات العمالية ومجلس المظالم.

تشمل السلطة القضائية العسكرية أفراد الجيش والقوات المسلحة النظامية والموظفين المدنيين الذين يتهمون بانتهاك القانون العسكري. ويقوم كل من وزير الدفاع والطيران والملك بمراجعة القرارات الصادرة عن المحاكم العسكرية.

وردت تقارير خلال السنة تفيد بأن السلطات أمرت بتعذيب الموقوفين والضغط عليهم لإجبارهم على الاعتراف، من خلال عزلهم وعصب أعينهم لمدة أسابيع (أنظر القسم ١ ج).

واستناداً إلى التفسير الحنبلي للشريعة

مكتب برامج الإعلام الخارجي
USINFO.STATE.GOV

شؤون دولية | شؤون إقليمية | مواقع وصل | » منشورات | Español | Français | Pyccкuú

نشرة واشنطن

انت في موقع :

تقرير وزارة الخارجية حول حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

(النص الكامل للتقرير الذي صدر نصه بالانجليزية يوم 25 شباط/فبراير)

واشنطن، 1 آذار/مارس -- في ما يلي النص الكامل لتقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية، ضمن تقاريرها السنوية عن جميع بلدان العالم، باللغة الإنجليزية يوم الأربعاء الماضي، 25 شباط/فبراير.

المملكة العربية السعودية

العربية السعودية مملكة من غير مؤسسات تمثيلية منتخبة أو أحزاب سياسية. يحكمها الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود؛ لكن منذ إصابته في عام 1995 بسكتة دماغية، يقوم في الواقع ولي العهد الأمير عبدالله بمهام الحكم في المملكة. يحدد القانون الأساسي نظام الحكم، حقوق المواطنين، وسلطات وواجبات الدولة. وينص القانون الأساسي على ان القرآن الكريم، الكتاب المقدّس للمسلمين، وسنّة الرسول محمد، يشكلان دستور البلاد. وبصفته خادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، تستند شرعية الحكم إلى الشريعة الإسلامية. لا تقبل الحكومة ولا المجتمع بوجه عام مبدأ الفصل بين الدين والدولة. يقوم مجلس الشورى، الهيئة الاستشارية المكونة من أفراد معيّنين، بمناقشة أو رفض أو تعديل القوانين التي تقترحها الحكومة ويدير جلسات استماع رقابية حول أعمال الوزارات الحكومية، ويملك هذا المجلس سلطة اقتراح قوانين. يضمن القانون الأساسي قيام سلطة قضائية مستقلة لكن يؤثر على القضاة من حين لآخر أفراد بارزون من العائلة المالكة، الذين لا يُفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاؤهم.

احتفظت الحكومة بالسيطرة الفعلية على مختلف تشكيلات قوى الأمن. تخضع قوات الشرطة وقوات حرس الحدود إلى إشراف وزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن الداخلي، كما تخضع لإشراف هذه الوزارة شرطة المباحث، او قوات الأمن الداخلي، والقوات الخاصة. أما لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي يعرف أفرادها باسم المطوعين او الشرطة الدينية، فهي هيئة شبه مستقلة مهمتها التطبيق الاجباري لقواعد

الإسلامية يجوز للقضاة إهمال شهادة أشخاص من غير المسلمين أو ممن لا يتبعون المذهب الحنبلي. أفادت مصادر قانونية ان الشهادة التي يدلي بها أفراد من الطائفة الشيعية تُهمل في أحيان كثيرة في المحاكم، أو أنها تُعتبر أقل وزناً من شهادة يدلي بها أفراد من الطائفة السنية. ولم يكن إصدار الأحكام بموجب النظام القانوني متماثلاً. تنص القوانين والأنظمة على وجوب معاملة المدعى عليهم بالتساوي، لكن بموجب الشريعة الإسلامية، كما تُفسر وتُطبق في البلاد، فإن الجرائم المرتكبة ضد مسلمين قد ينتج عنها إصدار أحكام بعقوبات أقسى مما لو ارتكبت ضد غير المسلمين.

يملك أمراء المناطق (جلهم تقريباً من أعضاء العائلة المالكة) سلطة تخفيف او تخفيض الحكم الذي يصدره القاضي. وبوجه عام، لا يخضع أعضاء العائلة المالكة وأفراد العائلات ذات النفوذ إلى نفس حكم القانون الذي يخضع له المواطنون العاديون.

راجع الملك ومستشاروه قضايا تتعلق بحكم الإعدام. يتمتع الملك بسلطة إلغاء أحكام الإعدام ومنح العفو باستثناء جرائم القتل المرتكبة ضد الأفراد. في هذه القضايا، قد يطلب الملك من أقرب أنسباء القتيل العفو عن القاتل، ويكون ذلك في العادة مقابل دية تدفعها عائلة القاتل او الملك.

وردت معلومات غير كافية لتحديد عدد السجناء السياسيين. لم تزود الحكومة معلومات عن هؤلاء الأشخاص كما لم تردّ على الاستعلامات المطلوبة حولهم. ولم تسمح المنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى السجناء السياسيين. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة محاكمات مغلقة لأشخاص قد يكونوا سجناء سياسيين، وفي قضايا أخرى احتجزت الحكومة أفراداً ومنعت الاتصال بهم لفترات طويلة خلال إجراء التحقيق معهم.

التدخل الاعتباطي في خصوصية الفرد، وعائلته، ومنزله، أو مراسلاته

صادر موظفو الجمارك او اخضعوا للرقابة مواداً اعتبروها مسيئة، تشمل الإنجيل المسيحي وأشرطة الفيديو الدينية (انظر القسم ٢ ج). كما فتحت السلطات البريد واستخدمت المخبرين والتنصّت على خطوط الهاتف في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي والقضايا الجنائية..

تنوعت بشكل شاسع وفي مختلف مناطق البلاد ممارسات المطوّعين وحوادث إساءة المعاملة على أيديهم، ولكنها كانت أكثر حدوثاً في منطقة نجد الوسطى. في مناطق معينة، قام المطوّعون وأعضاء في لجان أمن دينية يعملون لحسابهم بمضايقة، وإساءة معاملة، وتوقيف، واحتجاز مواطنين وأجانب (أنظر القسم ١ـ و)..

شملت التطبيقات القسرية للمعايير

الدقيقة المتعلقة بالسلوك الاجتماعي التي يفرضها المطوّعون غلق المؤسسات التجارية خلال فترة أداء الصلوات الخمس اليومية، والتشديد على الالتزام بالقواعد الصارمة المتعلقة باللباس، ومنع تجمع النساء في الأماكن العامة المخصصة للرجال، إضافةً إلى منع الرجال من دخول الأماكن العامة المخصصة للعائلات.

تزداد حوادث تصرفات المطوّعين عادة خلال شهر رمضان لان الكثيرين منهم يشعرون بأنهم يملكون تفويضاً إضافياً لتأكيد سلطتهم خلال الشهر المقدس. ويعتقد بعض أساتذة الجامعات ان مخبرين يراقبون المحاضرات التي تقدم في صفوف الجامعات وانهم يكتبون تقارير عنها إلى السلطات الحكومية.

القسم الثاني: احترام الحريات المدنية

ويشمل ذلك:

حرية التعبير والصحافة

ينص القانون الأساسي على ان دور وسائل الإعلام يتضمن تثقيف الجماهير وتعزيز الوحدة الوطنية، وان من الممكن إغلاق هذه الوسائل في حال تسببت في إحداث الشقاق والخلاف، أو عرضت سلامة البلاد للخطر وشوهت صورتها العامة، أو أساءت إلى كرامة الإنسان وحقوقه. واستمرت الحكومة في التضييق على حرية التعبير والصحافة رغم تحقيق زيادة ملحوظة في حرية الصحافة على مدى سنوات عديدة.. مارس الصحافيون أيضاً بعض الرقابة الذاتية وامتنعوا عن الانتقاد المباشر للموظفين الحكوميين لكن لم ترد تقارير حول سجن صحافيين.

نشرت الصحف تقارير حول مواضيع كان يُحرّم البحث فيها في السابق تشمل الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والتربوي، وحقوق المرأة، والفساد، والمعتقدات الدينية. كما نشرت الصحف اخباراً تتعلق بالانتخابات في دول الخليج المجاورة، وتقارير حول الجدل المتعلق بالإصلاح ضمن البلاد.

وسائل الإعلام المطبوعة يملكها أفراد ولكنها تتلقى مساعدات من الحكومة. يحرم بيان حول سياسة وسائل الإعلام وقانون الأمن الوطني نشر انتقادات للحكومة. حث بيان متعلق بسياسات وسائل الإعلام على دعم الإسلام، ومحاربة الإلحاد، وتعزيز المصالح العربية، والمحافظة على التراث الثقافي. تقوم وزارة الإعلام بتعيين كافة رؤساء التحرير كما يجوز لها عزلهم خلال العام. عزلت الحكومة رئيس تحرير صحيفة الوطن اثر نشره سلسلة من المقالات والرسوم الهزلية التي تنتقد السلطات الدينية وتشك بصحة المبادئ الإسلامية المحافظة. وقد تم تعيين رئيس التحرير هذا في وظيفة أخرى وسُمح له فيما بعد باستئناف الكتابة في الصحيفة. وقد وضعت الحكومة أيضاً توجيهات إلى الصحف بشأن المسائل المثيرة للجدل. وهي تملك وكالة الأنباء السعودية التي تُعبر عن الآراء الرسمية للحكومة.

في الماضي، لم تنشر الصحافة عادةً أي أنباء حول مواضيع حساسة إلاّ بعد ان تنشرها وكالة الأنباء السعودية، أو عندما يسمح مسؤول حكومي كبير بنشرها. لكن قلّ حصول ذلك خلال العام. أجرت الصحافة بصورة روتينية تحقيقات ونشرت قصصاً حول الجريمة والإرهاب دون الحصول على أذن مسبق بنشرها من مسؤول حكومي كبير. توزع وتقرأ بانتشار واسع في البلاد صحيفتان يوميتان يملكهما سعوديون تصدران في لندن هما جريدتا الشرق الأوسط والحياة. مارست الصحيفتان قدراً من الرقابة الذاتية بغية الالتزام بتوجيهات الحكومة المتعلقة بنشر أخبار حول قضايا حساسة.

راقبت الحكومة معظم أشكال التعبير العام في الشأن الفني ومنعت إنشاء دور للسينما وتقديم عروض موسيقية او مسرحية عامة،

العاطلون عن العمل (بين ١٥ـ ٢٩ سنة) بلغوا نحو ١٧ ٪ للذكور و٣٠٪ للإناث، وقد ترتفع الى ٣٠٪ خلال ٣ سنوات

باستثناء تلك التي تعتبرها فولوكلورية..

لم تتوفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت بصورة قانونية إلاّ من خلال مزودين محليين كانوا يخضعون لمراقبة حكومية دقيقة. وصل عدد المشتركين في شبكة الإنترنت إلى مليون وحاول بعض المواطنين الالتفاف حول الرقابة من خلال الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر مزودين يعملون انطلاقاً من دول أخرى.

أفاد تقرير بان أستاذاً جامعياً حُرم من التدريس والسفر لانه انتقد سياسات التمييز التي تتبعها الحكومة ضد الطائفة الشيعية في البلاد.

كانت الحرية الأكاديمية مقيدة. منعت الحكومة دراسة وتدريس نظريات داروين في تطور الأجناس، ونظريات فرويد، وماركس، والموسيقى الغربية، والفلسفة الغربية. راقب مخبرون التعليقات التي كانت تتردد في الحصص الدراسية وقدموا بذلك تقارير إلى الحكومة والسلطات الدينية.

حرية الاجتماع والتجمع السلميين

لا يتطرق القانون الأساسي إلى حرية الاجتماع او التجمع وقيّدت الحكومة هذه الحرية بصراحة في الممارسة ومنعت المظاهرات العامة كوسيلة للتعبير السياسي. في تشرين الأول/أكتوبر، اشترك مئات الناس في الرياض وفي مدن أخرى في تظاهرة احتجاجية نظمتها حركة الإصلاح الإسلامي التي يقوم مركزها في لندن. فرّق رجال الشرطة المتظاهرين وألقوا القبض على معظمهم (انظر الأقسام ١ـ ج، ١–د، و٣). راقبت الحكومة أي تجمعات كبيرة للناس وبالأخص النساء. وفرق المطوّعون مجموعات من النساء تجمعن في أماكن عامة، كالمطاعم. تسمح سياسة الحكومة للنساء بحضور أحداث ثقافية واجتماعية بصحبة آباء أو أشقاء أو أزواج. لكن لم تطبق هذه السياسة بحزم وبشكل متماثل.

منعت الحكومة تأسيس أحزاب سياسية او تشكيل أي نوع من التجمعات المعارضة سياساتها (انظر القسم ٣). لكن أعدت مجموعات من مؤيدي الإصلاح عدة عرائض التماس وقدمتها إلى الحكومة وقابلت ولي العهد. سمحت الحكومة بتأسيس اتحاد للصحافيين ووافقت على إنشاء منظمة غير حكومية مستقلة لحقوق الإنسان وأعلنت عن خطط لتأسيس اتحاد للمحامين (انظر القسم ٤). كما سمحت الحكومة بتأسيس عدد كبير من المنظمات الإنسانية والقبلية والمهنية، مثل جمعية الكيميائيين السعوديين، وجمعية الصيادلة السعوديين.

حرية الدين

لا تؤمِّن الحكومة حماية قانونية لحرية الدين، ولا توجد هذه الحماية فعلياً في الممارسة. فحرية المعتقد غير موجودة. الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وينص القانون الأساسي على وجوب ان يكون كافة المواطنين مسلمين.

منعت الحكومة الممارسة العلنية لشعائر دينية غير إسلامية. واعترفت الحكومة بصورة غير رسمية بحق غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بسريّة؛ ولكنها لم تحترم دائماً هذا الحق في الممارسة الفعلية. بوجه عام، تمكّن غير المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية بسرية ولكن توجب عليهم ممارسة الحذر الشديد لتجنب لفت الأنظار خلال ممارستها.

يعتبر اعتناق المسلم لدين آخر ارتدادا عن دينه وبموجب الشريعة الإسلامية، واستناداً إلى تفسير الحكومة لأحكام الشريعة

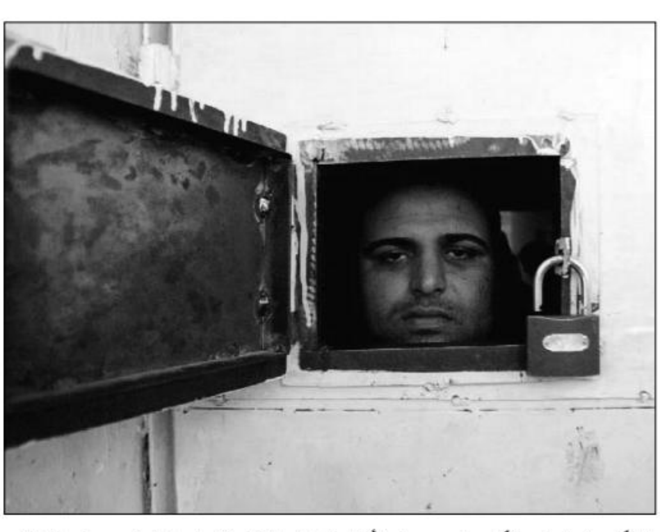
الإسلامية، يعتبر الارتداد الإسلامي جريمة يعاقب عليها بالإعدام. لم تنفذ اعدامات بسبب الارتداد عن الدين الإسلامي خلال العام ولم ترد أي تقارير تؤكد حصول اعدامات لهذا السبب خلال السنوات العديدة السابقة.

خلال العام، بدأت الحكومة بتنفيذ جهد لتشجيع الاعتدال والنظر باحترام اكبر إلى التنوع الديني. بالإضافة إلى تصريحات أدلى بها ولي العهد، والمفتي الأكبر، وزعماء دينيون ومدنيون آخرون خلال العام، بادرت الحكومة في حزيران/يونيو إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي جمع سوية قادة من مختلف الطوائف الإسلامية في البلاد. اصدر المؤتمر بياناً اعترف فيه بان التنوع العقدي (أو الفقهي) ضمن الإسلام أمر (طبيعي)، إثر هذا الاجتماع أنشأت الحكومة مركزاً دائماً للحوار الوطني.

تحددت ممارسة شعائر الدين الإسلامي بوجه عام بالالتزام الدقيق بالتفسير الوهابي للمدرسة الحنبلية التابعة للمذهب السني في الإسلام، كما سنّه محمد بن عبد الوهاب، وهو مصلح ديني متشدد عاش في القرن الثامن عشر. منعت الحكومة نشر التعاليم الإسلامية التي لا تتوافق مع هذا التفسير المقبول رسمياً للإسلام. لكن كان هناك عدد ذو شأن من الصوفيين في المنطقة الغربية الذين قاموا بممارسات غير قانونية من الناحية التقنية الصرف، كالاحتفال بعيد مولد النبي دون تدخل الحكومة لمنعها.

لم تشجع الحكومة ممارسات المدارس الأخرى للإسلام السني. كما واجه أفراد الطائفة الشيعية تمييزاً مؤسساتياً شمل فرض قيود على ممارساتهم الدينية وعلى بناء المساجد والمراكز الاجتماعية لهم. أشرفت وزارة الشؤون الإسلامية مباشرة على بناء المساجد وشكلت المصدر الرئيسي لتمويل بناء معظم المساجد في البلاد وصيانتها. دفعت الوزارة رواتب الأئمة وغيرهم من العاملين في المساجد. في بعض الأحيان كانت الحكومة تعطي توجيهاتها إلى خطباء المساجد وأئمتها بشأن محتوى عظاتهم، وفي حالات أخرى كانت تمنع الأئمة من إلقاء العظات. وهناك لجنة حكومية مسؤولة عن تحديد مؤهلات الأئمة. يستلم المطوّعون تمويلهم من الحكومة ويُعتبرون موظفين حكوميين. وقد مُنح الرئيس العام للمطوّعين رتبة وزير.

حرّم على الأئمة الأجانب إمامة المصلين خلال أوقات الصلاة التي تشهد ازدحاماً شديداً، ومُنعوا من إلقاء عظاتهم خلال صلاة (الجماعة) نهار الجمعة. ذكرت الحكومة ان تصرفاتها في هذا الشأن تشكل جزءاً من خطة (السعودة) التي تتيح للمواطنين السعوديين الحلول محل العمال الأجانب في البلاد.



يتعرّض للعقوبات كتّاب وغيرهم من الأفراد ممن ينتقدون علناً هذا التفسير، بضمنهم كل من دعاة التفسير الأكثر تشدداً والذين أيّدوا تفسيراً أكثر اعتدالاً من تفسير الحكومة. ومنع عدة صحافيين من كتبوا مقالات انتقدوا فيها الزعامة الدينية، أو شككوا بصحة المبادئ العقائدية المحافظة من الكتابة او السفر إلى الخارج.

يقطن معظم أفراد الأقلية من الطائفة الإسلامية الشيعية (يبلغ عددهم حوالي مليونين من أصل ١٧ مليون مواطن تقريباً) المنطقة الشرقية مع ان عدداً كبيراً منهم يعيشون في المدينة المنورة الواقعة في المنطقة الغربية. تعرض أفراد هذه الطائفة إلى تمييز رسمي سياسي، واجتماعي، واقتصادي. (انظر القسم ٥).

سمحت السلطات لأعضاء الطائفة الشيعية بإقامة احتفالات دينية في ذكرى يوم عاشوراء في مدينة القطيف في المنطقة الشرقية، كما سمحت بأن يُلقي عالم شيعي مرموق عظة عامة أمام عشرة آلاف من المصلين. راقب رجال الشرطة الاحتفالات. لم يسمح بإقامة أي احتفالات عامة أخرى في ذكرى عاشوراء في كل البلاد، وانتقل العديد من أفراد الطائفة الشيعية إلى القطيف او إلى البحرين للمشاركة في هذه الاحتفالات الدينية. استمرت الحكومة في فرض قيود أخرى على الطائفة الشيعية مثل تحريم تداول الكتب والمؤلفات الشيعية.

بعكس ما جرى في السنين السابقة، أصدرت الحكومة تراخيص لبناء مساجد شيعية وتم بناء مسجد جديد بالفعل في القطيف لكن رفضت الطائفة الشيعية عروضاً حكومية لبناء مساجد تمولها الدولة لاحتمال قيام الحكومة بمنع اعتماد وعرض المظاهر الشيعية في مثل هذه المساجد.

تعرض المسلمون وغير المسلمين الذي يرتدون رموزاً من أي نوع في مكان عام للمواجهة مع المطوّعين. وقد تمّ، تحت رعاية وزارة الشؤون الإسلامية، إنشاء حوالي ٥٠ مركزاً (للدعوة والارشاد) يعمل فيها حوالي ٥٠٠ مواطن لهداية الأجانب إلى الإسلام. اهتدى بعض الأجانب من غير المسلمين إلى الإسلام خلال إقامتهم في البلاد. ونشرت الصحف مقالات حول عمليات الاهتداء هذه تضمّنت شهادات المهتدين الجدد.

بموجب التفسير الحنبلي لأحكام الشريعة يجوز للقضاة عدم الأخذ بشهادات أفراد من غير المسلمين او من الذين لا يتّبعون الدين القويم.

فرضت الحكومة ان يحمل غير المواطنين بطاقات إقامة يُذكر فيها دين صاحبها، أي (مسلم) أو (غير مسلم). وردت تقارير تفيد بأن المطوّعين وضعوا ضغوطاً على الكفلاء السعوديين للأجانب كي لا يقوموا بتجديد إقامات لأشخاص يعملون في وظائف مُعيّنة، وذلك لأسباب دينية.

جرى التمييز ضد المواطنين الشيعة في الدوائر الحكومية، وفي مجالات العمل في وظائف الأمن الوطني. وأخضع أفراد من الطائفة الشيعية إلى قيود تعيق توظيفهم في الصناعات النفطية والبتروكيميائية، وأخضع بصورة دورية بعض الشيعة المشتبه بأنهم من المخربين إلى المراقبة، وفرضت عليهم قيود تمنع سفرهم إلى الخارج.

بعكس ما جرى في السنين الماضية، لم ترد تقارير حول قضايا جديدة تتعلق بإجبار أولاد بعض المواطنين على الالتزام بتفسير

آبائهم لأحكام الشريعة الإسلامية. نشرت الصحف في كانون الأول/ديسمبر ان لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنذرت أصحاب المتاجر في المنطقة الشرقية بعدم البيع هدايا او زينات رأس الرأس الميلادية او عيد ميلاد السيد المسيح. كما ذكر الإنذار أصحاب العمل بعدم السماح لموظفيهم بالاحتفال علنا بهذين العيدين.

في كانون الأول /ديسمبر، نشرت الصحافة تقارير حول محاكمة أستاذ مدرسة سعودي متهم بالارتداد عن الإسلام.

لشرح أكثر تفصيلاً انظر التقرير الدولي حول الحرية الدينية لعام ٢٠٠٣.

حرية التنقل داخل البلاد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن

يتمتع المواطنون الذكور بحرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج. لكن الحكومة قيدت هذه الحقوق بالنسبة للنساء استنادا إلى تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية. مُنعت كافة النساء في البلاد من قيادة السيارات وبقين يعتمدن على الذكور في تنقلاتهن. بصورة مماثلة، يتوجب على النساء الحصول على اذن خطي من قريب أو وصي ذكر قبل ان تسمح السلطات لهن بالسفر إلى الخارج. (انظر القسم ٥).. طُبقت القيود المفروضة على السفر أيضا على مواطنين أميركيين ولدوا من أباء سعوديين..

يعيش في المملكة ما يزيد عن مئة ألف مقيم أصلي لا يحملون جنسية أي دولة. يعرف هؤلاء باسم (بدون) وهم مقيمون ولدوا في البلاد لا يحملون الجنسية السعودية بسبب إهمال أسلافهم في الحصول عليها، ويشمل ذلك متحدرين من قبائل بدوية كالعنيزة وشمّر، لم تسجل من بين القبائل الأصلية خلال حكم الملك عبد العزيز، وكذلك المتحدرين من آباء ولدوا في الخارج وهاجروا إلى البلاد قبل تسجيل المواطنين، ومهاجرين ريفيين تخلف آبائهم عن تسجيل ولادتهم لدى السلطات. بسبب عدم امتلاك هؤلاء للجنسية السعودية أصبحوا محرومين من التوظيف وفرص التعليم، ولا تتوفر لهم إلا قدرة محدودة على السفر إلى الخارج. يُعتبر (البدون) بين أفقر المقيمين في البلاد ويعيشون على هوامش المجتمع.

القسم ٣ - احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين بتغيير الحكومة

لا يحق للمواطنين تغيير حكومتهم. ينص القانون الأساسي على أن الحكومة تأسست وفق مبدأ الشورى ويطلب من الملك وولي العهد عقد مجالس شورى مفتوحة. ينص القانون الأساسي على ان لكافة الأفراد حق مراجعة السلطات العامة حول أي مسألة. لم توجد مؤسسات ديموقراطية رسمية وفقط عدد قليل من أفراد العائلة الحاكمة لهم صوت في اختيار القادة أو في تغيير النظام السياسي.

أصدر الملك أحكامه في الشؤون المدنية والدينية ضمن القيود التي نص عليها القانون الأساسي، القانون الديني، والتقاليد والحاجة إلى المحافظة على الإجماع بين أفراد العائلة الحاكمة والقادة الدينيين.

كما أن الملك هو أيضاً رئيس الوزراء، ويعمل ولي العهد كنائب لرئيس الوزراء. عين الملك كافة الوزراء الآخرين الذين عينوا بدورهم موظفين تابعين وافق عليهم مجلس الوزراء.

خلال العام، أعلنت الحكومة عن إعادة تنظيم هيكلية البلاد لتضم ١٤ منطقة بلدية، وانه سوف يتم انتخاب خمسين بالمئة من أعضاء المجلس وتعيين الخمسين بالمئة الآخرين. في كانون الثاني/يناير، دعا ولي العهد الأمير عبدالله إلى تحقيق إصلاح سياسي، واقتصادي واجتماعي في العالم العربي يشمل زيادة مشاركة المواطنين في الحكم. في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر، قدمت مجموعات منظمة من المواطنين عرائض إلى الحكومة دعت فيها إلى

> **حملة إبعاد المهاجرين غير الشرعيين أثرت على الوضع الإقتصادي السعودي**

إدخال إصلاحات مفصلة تشمل إجراء انتخابات ديموقراطية. قابلت الحكومة هذه الجماعات، وفي أيار/مايو القي خطاب في مجلس الشورى نيابة عن الملك أعلن فيه التزام الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاحات يشمل مشاركة المواطنين في الحكم ومنح المرأة حقوقاً موسعة.

كان الاتصال بين المواطنين والحكومة يتم تقليدياً من خلال علاقات تشبه العلاقات بين الزبون - صاحب العمل ومن خلال مجموعات كالقبائل والعائلات والتسلسلات الهرمية المهنية، من الناحية النظرية، يستطيع أي مواطن أو مواطن أجنبي من الذكور التعبير عن رأيه أو تقديم شكوى في مجلس مفتوح يعقده الملك، أمير أو مسؤول وطني أو محلي مهم. خلال العام، عقد ولي العهد الأمير عبدالله سلسلة من الاجتماعات المتنوعة مع مواطنين في كافة أرجاء البلاد. يمكن مناقشة وزراء وحكام مناطق في مجلس مفتوح.

في نيسان/أبريل، رفعت مجموعة من الشيعة عريضة إلى ولي العهد تطالب فيها بإجراء إصلاحات مماثلة وتلفت انتباهه إلى التمييز الممارس ضد أفراد الأقلية الشيعية في البلاد. في كانون الأول/ديسمبر، أرسلت مجموعة من المواطنين المثقفين والنساء المواطنات عريضتين منفصلتين إلى ولي العهد تتعلقان بوتيرة جهود الإصلاح. دعت إحدى العريضتين إلى إقامة ملكية دستورية وطالبت العريضة الأخرى المقدمة من قبل ما يزيد عن ٣٠٠ امرأة منح حقوق اكبر للنساء في البلاد واعترافاً متزايداً بمساهماتهن في المجتمع.

واصلت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية المتطرفة، التي تأسست عام ١٩٩٣، وحركة الإصلاح الإسلامي المناوئة لها، التي تأسست عام ١٩٩٦، انتقاد الحكومة مستعملتين أجهزة الكمبيوتر والفاكسات لبث رسائل من لندن إلى البلاد. قمعت الحكومة كلا التنظيمين ولا يملكان أي اعتراف رسمي بوجودهما. بعد مظاهرة جرت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، في الرياض، تجمهر المئات من المواطنين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في الرياض، وجدة، والدمام وحائل. ألقت الحكومة القبض على معظم المتظاهرين واحتجزت العديدين منهم لفترة زمنية دون محاكمة ثم أصدرت على معظمهم أحكاماً تراوحت بين السجن والجلد (انظر الأقسام ١ـ ج، ١–د، ٢ ـ ب).

لم تلعب المرأة أي دور رسمي لا في الحكم ولا في السياسة. قُيدت مشاركة المرأة في المجلس رغم ان بعض النساء سعين للحصول على الإنصاف عبر أعضاء إناث من العائلة المالكة. دعيت نساء في مناسبات عدة، إلى تقديم المشورة إلى أعضاء مجلس الشورى في جلسات خاصة مقفلة. خلال العام، وفي مناطق عدة، تمّ تشكيل مجالس نسائية لتقديم المشورة إلى الحكام المحليين حول مسائل تتعلق بالمرأة. ليس هناك أي نساء أو أقليات دينية في مجلس الوزراء، وكان هناك فقط عضوان اثنان من الشيعة في مجلس الشورى المكون من ١٢٠ عضواً.

القسم ٤ - موقف الحكومة تجاه التحقيقات الدولية وتحقيقات أجرتها منظمات غير حكومية حول انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

عارضت الحكومة المفاهيم المقبولة دولياً لحقوق الإنسان واعتبرت تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية الموجه الضروري الوحيد لحماية حقوق الإنسان. في كانون الثاني/يناير، زار البلاد فريق من منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وكانت أول زيارة

تقوم بها مجموعة مستقلة لحقوق الإنسان. حصلت الزيارة على دعاية واسعة في الصحافة الوطنية وقابل الفريق مسؤولين حكوميين كبار.

في كانون الثاني/يناير، أعلن مواطن سبق وان سجن لآرائه السياسية، في مؤتمر صحفي في الرياض، تأسيس منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، أطلق عليها اسم جمعية حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. قام المواطن بهذا العمل رغم فشله في الحصول على رد من الحكومة حول طلبه للاعتراف بهذه المنظمة.

القسم ٥ - التمييز على أساس العرق، الجنس، العجز، اللغة أو الوضع الاجتماعي

هناك تمييز قانوني ونظامي بين المرأة والرجل. يحرم القانون التمييز على أساس العرق لكن ليس على أساس الجنسية رغم ان مثل هذا التمييز يحدث بالفعل. تعاونت الحكومة مع منظمات خاصة في تزويد خدمات إلى أشخاص عاجزين. لكن لا توجد قوانين تلزم تأمين وسائل عامة تسهل حركتهم. عانت الأقلية الشيعية من التمييز الاجتماعي، والقانوني، والاقتصادي والسياسي (أنظر القسم ٢. ج).

النساء

وفقاً لأحكام الشريعة والعرف الاجتماعي، يحق للنساء ان يكون لهن ملك خاص ويحق لهن الحصول على دعم مالي من أزواجهن أو أقاربهن الذكور. لكن لا تملك النساء سوى حقوق سياسية أو اجتماعية قليلة ولا يعاملن كأعضاء متساوين في المجتمع. لا توجد مجموعات ناشطة للدفاع عن حقوق المرأة. لا يجوز استناداً إلى القانون ان تقود امرأة سيارة، وتحرم المرأة من استعمال المرافق العامة عند وجود رجال. يجب ان تدخل النساء إلى باصات النقل العام من أبواب خلفية منفصلة وأن يجلسن في أقسام محدودة في هذه الباصات. تتعرض النساء للتوقيف من قبل المطوّعين إذا ركبن في سيارة يقودها رجل ليس موظفاً لديهن أو ليس قريباً ذكراً لهن. ينص القانون على جواز عدم قبول إدخال النساء إلى مستشفى للمعالجة الطبية دون موافقة قريب لهن من الذكور. لكن لم يتم التطبيق القسري لهذا القانون بوجه عام. بموجب القانون والعرف لا يجوز للنساء السفر إلى الخارج أو التنقل في الداخل لوحدهن. (أنظر القسم ٢. د).

خلال العام، بدأت الحكومة تصدر بطاقات هوية سعودية إلى النساء رغم بروز حملة قومية ضد ذلك آثارها بعض القادة الدينيين المحافظين.

يفرض على المرأة ان ترتدي في الأماكن العامة عباءة سوداء تغطي كامل جسمها ورأسها وشعرها.

يتوقع المطوّعون بوجه عام ان تغطي النساء المسلمات وجوههن وان تلتزم النساء من دول أخرى في آسيا وأفريقيا بالتقاليد المحلية المتعلقة باللباس بدرجة أقوى من التزام النساء الغربيات غير المسلمات. غير أنهم في الأعوام الأخيرة أمروا النساء الغربيات بارتداء عباءة وتغطية شعرهن. خلال العام، استمر المطوّعون في تحذير، ومضايقة النساء لإجبارهن على ارتداء العباءات وتغطية شعرهن. في حالة واحدة، اعتدى مطاوع جنسياً على امرأة أجنبية ولم يظهر أي إثبات يؤكد انه عوقب لفعلته.

كان هناك بعض القيود التي وضعت على أفراد السلك الدبلوماسي المعتمدين من الإناث والتي لم توضع على زملائهن الذكور. فمثلاً، يجب ان تحصل النساء غير المتزوجات على رسائل استثناء من سفاراتهن من أجل الإقامة في فندق، كما حصر حضور بعض المناسبات الاجتماعية على مشاركة ذكور أو إناث فقط.

أخضعت النساء أيضاً إلى التمييز بموجب أحكام الشريعة الإسلامية كما تفسرها الحكومة التي تنص على ان الابنة تحصل على نصف مبلغ الإرث الممنوح إلى شقيقها. وفي حين ان الشريعة تزود المرأة بأساس يسمح لها بالتملك والتصرف بأملاكها بصورة مستقلة، غير أن النساء يضطررن في أحيان كثيرة إلى عدم التشديد على مثل هذه الحقوق بسبب وجود حواجز قانونية ومجتمعية مختلفة، بالأخص فيما يتعلق بالتوظيف وحرية التنقل. في المحكمة الشرعية تعادل شهادة رجل شهادة امرأتين (أنظر القسم ١. هـ).

استطاعت المرأة الحصول على تعليم مجاني لكن مفصول عن الرجال حتى المستوى الجامعي. شكلت المرأة نسبة تزيد عن ٥٨ بالمئة من العدد الإجمالي لطلاب الجامعات في البلاد ولكنهن استثنين من دراسة مواضيع كالهندسة، والصحافة وفن العمارة. يمكن للرجال ان يدرسوا في الخارج، وينص القانون على ان بإمكان النساء ان يدرسن في الخارج شرط ان يرافقهن زوج أو قريب ذكر. مع ذلك لم يطبق هذا التقييد قسرياً في الممارسة الفعلية.

تشكل النساء نسبة تقرب من ١٤.٦ بالمئة من العدد الرسمي الإجمالي لليد العاملة في البلاد. بلغت نسبة البطالة بين النساء حوالي ١٥.٨ بالمئة، وأكدت التقارير ان السعوديات يملكن حوالي ٢٠ بالمئة من الشركات التجارية، لكن يتوجب عليهن تفويض قريب ذكر لينوب عنهن في المعاملات المالية.

توفرت معظم فرص التوظيف للنساء في حقول التعليم والعناية الصحية. رغم محدودية فرص التعليم في حقول مهنية عديدة تمكنت بعض السعوديات من متابعة الدراسة في الخارج والعودة إلى الوطن للعمل في مهن كفن العمارة، والقانون والصحافة. تعمل نساء أجنبيات عديدات كخادمات وكممرضات في المنازل.

تتعرض النساء اللواتي رغبن في العمل في حقول غير تقليدية. يجوز للمرأة عدم قبول وظائف في مناطق ريفية في حال عدم وجود قريب ذكر بالغ تستطيع أن تقطن معه ويوافق على تحمل المسؤولية عنها..

الأقليات القومية/العرقية/الاثنية

رغم أن التمييز العرقي مخالف للقانون، تحصل تحيزات مجتمعية كبيرة بسبب الإثنيه أو الأصل القومي. تعرض العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا إلى مختلف أشكال التمييز الرسمي وغير الرسمي وواجهوا صعوبات كبيرة في الحصول على إنصاف في شكاويهم. فمثلاً وضعت سلالم الأجور لأعمال أو خدمات مهنية مماثلة أو مشابهة طبقاً للجنسية بحيث يحصل مواطنان أجنبيان يحملان نفس المؤهلات والخبرة ويؤديان نفس مهمات الوظيفة على تعويضات تختلف استناداً إلى جنسيتهما.

القسم السادس حقوق العامل

حق التجمع

لا يتطرق القانون إلى حرية التجمع ومنعت الحكومة تأسيس اتحادات عمالية، مع ذلك ومنذ عام ٢٠٠٠ سمحت الحكومة بإنشاء لجان عمالية للمواطنين العاملين في شركات وطنية بضمنها المصانع التي توظف اكثر من ١٠٠ عامل والهدف من ذلك هو تسهيل الاتصال بين أصحاب العمل والموظفين وتحسين معايير العمل في مكان العمل.

تتألف لجان العمل من ٣ إلى ٩ أعضاء يعملون لمدة ٣ سنوات. يختار العمال أعضاء اللجنة وتوافق عليهم الوزارة. يجوز للجنة تقديم توصياتها إلى إدارة الشركة لتحسين ظروف العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الظروف الصحية، وتعزيز السلامة الشخصية وتوصي بتنفيذ برامج تدريب. يجوز أن ترسل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ممثلاً عنها لحضور اجتماعات اللجنة. يجب أن تقدم اللجنة تقريراً خطياً عن محاضر اجتماعاتها إلى إدارة الشركة كما ترفع هذا التقرير إلى الوزارة.

يجوز للوزارة أن تحل لجنة عمل إذا خالفت الأنظمة أو هددت السلامة العامة. لم

توجد أي لجان عمل في نهاية العام. لا يكن هناك اختيار عمال أجانب كأعضاء في لجان العمل. لكن تنص أنظمة اللجنة على وجوب أن تمثل اللجنة آراء هؤلاء.

حق التنظيم والمساومة الجماعية حول الأجور

لا ينص القانون على المساومة الجماعية. وكانت المساومة الجماعية محرمة. يمثل العمال الأجانب نسبة تقرب من ثلثي العدد الإجمالي لليد العاملة في البلاد. لا يوجد حد أدنى للأجور. كانت الأجور تقرر من جانب أصحاب العمل وتختلف طبقاً لنوع العمل المنفذ وجنسية العامل (انظر القسم ٥).

الإضرابات العمالية ممنوعة، لكن حصلت عدة حالات نظم خلالها عمال مصانع في جدة إضرابات للاحتجاج على عدم دفع أجورهم. أوردت الصحف تقارير في أيلول/سبتمبر على أن ما يزيد عن ٥٠٠ عامل أجنبي لم يتلقوا الأجور المستحقة لهم لثمانية عشر شهراً من العمل كما لم يتم تجديد إقاماتهم. في عام ١٩٩٥، أوقفت الشركة الأميركية للاستثمارات الخاصة في الخارج تغطيتها بسبب تخلف الحكومة عن الالتزام بمقاييس حقوق العمال المعترف بها دولياً، ولا توجد مناطق لتصنيع الصادرات.

هـ - ظروف العمل المقبول

لا يوجد حد أدنى قانوني للأجور. تحدد أنظمة العمل أسبوع العمل بـ ٤٨ ساعة بأجر اعتيادي وتسمح لأصحاب العمل بتشغيل العمال ١٢ ساعة إضافية على أساس مرة ونصف من الأجر المقرر.. يؤمن متوسط الأجر بوجه عام مستوى معيشة لائقاً للعامل وعائلته. تختلف الأعداد الرسمية للعاطلين عن العمل. لكن أعلنت غرفة التجارة والصناعة في الرياض انه في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة العاطلين عن العمل من فئة العمر ٢٩-١٥ ١٧ بالمئة للرجال و٣٠ بالمئة للنساء. كما ذكرت الغرفة أن من المتوقع أن ترتفع نسبة العاطلين عن العمل في صفوف المواطنين إلى ٣٠ بالمئة خلال ثلاث سنوات في حال استمرت الاتجاهات الجارية على حالها.

ذكرت منظمة العمل الدولية أن الحكومة لم تشرع قانوناً ينصّ على تطبيق مواد الاتفاقية ١٠٠ الموقع مع منظمة العمل الدولية حول الأجور المتساوية وأن الأنظمة التي تفصل بين الجنسين في مواقع العمل أو تحد من برامج التدريب المهني للنساء تنتهك مواد الاتفاقية ١١١ الموقعة مع منظمة العمل الدولية حول التمييز في التوظيف والعمل.

في عام ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة قانوناً يمنع أصحاب العمل من الاحتفاظ بجوازات سفر موظفيهم دون موافقة الموظف. لكن هذا القانون لم يعرف بشكل واسع عبر البلاد. يغامر العمال بخسارة عملهم في حال لم يوافقوا على العمل في ظروف عمل خطرة.

تفرض أنظمة العمل على أصحاب العمل تأمين حماية معظم العمال من مخاطر وأمراض ترتبط بعملهم. لكن أفاد مواطنون أجانب عن عدم تطبيق معايير الصحة والسلامة في حالات متكررة. لم تشمل هذه الأنظمة المزارعين، الرعاة، خدم المنازل والعمال في شركات تجارية تديرها عائلة واحدة.

ادعى بعض الأجانب الذين جرى توظيفهم في الخارج بأنهم بعد وصولهم إلى البلاد قدمت لهم عقود عمل تحدد أجوراً أدنى وفوائد أقل من تلك التي وعدوا بها. كما أفاد عمال أجانب آخرون بأنهم وقعوا عقود عمل في بلادهم ثم ضغط عليهم لتوقيع عقود عمل أخرى أقل فائدة لهم لدى وصولهم إلى البلاد. أفاد بعض الموظفين انه بعد انتهاء عقدهم، رفض أصحاب عملهم السماح لهم بالعودة إلى وطنهم. قد يجد الموظفون الأجانب المتورطون في نزاعات مع أصحاب عملهم ان حرية تحركهم مقيدة (أنظر القسم ٢- د). لا تطبق قوانين العمل بضمنها تلك التي تنص على تحديد ساعات العمل وتنظيم ظروف العمل على خدم المنازل الأجانب ولا يحق لمثل هؤلاء الخدم اللجوء إلى محاكم العمل لحمايتهم. وردت تقارير موثوقة بأنه جرى أحياناً إجبار خادمات المنازل على العمل ما بين ١٦ و٢٠ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع. كما وردت تقارير عديدة مؤكدة حول خادمات المنازل قد هربن من المنازل التي يعملن فيها ولجأن إلى سفاراتهن وقنصلياتهن (أنظر القسم ٥). استمرت السفارات الأجنبية في تلقي تقارير حول أصحاب عمل يسيئون معاملة الخدم في منازلهم. شملت إساءة المعاملة حرمانهم من الطعام وعمليات ضرب وإيذاء جسدي أخرى واغتصاب (أنظر القسم ٥). خلال السنة، استمرت وسائل الإعلام في نشر قصص خادمات هربن من أماكن عملهن.

لم تؤدي الحملة الجارية لابعاد المهاجرين غير الشرعيين من البلاد إلى نتيجة مؤثرة في إدخال اليد العاملة السعودية في اقتصاد البلاد، نظراً لان المهاجرين غير القانونيين عملوا في وظائف ذات دخل منخفض يعتبرها معظم السعوديين غير مناسبة لهم. نفذت الحكومة الحملة بالتشديد العلني على انها تطبق القوانين السائدة ضد المهاجرين غير القانونيين وضد المواطنين الذي يكفلون المهاجرين غير القانونيين.

أثرت الإعادة السريعة لبعض المهاجرين غير القانونيين إلى بلادهم خلال العام وتشريع بقاء آخرين على تحسين ظروف العمل الإجمالية للأجانب الموظفين بصورة قانونية. رحب المهاجرون غير ا القانونيين بوجه عام بقبول رواتب أدنى وفوائد أقل مما يحصل عليه مهاجرون موظفون بصورة قانونية. خفض رحيل او تشريع وجود عمال غير قانونيين مدى التنافس لاشغال وظائف معينة وبالتالي علل الحافز للمهاجرين القانونيين لقبول اجور ادنى وفوائد اقل كوسيلة للتنافس مع مهاجرين غير قانونيين. بالإضافة إلى ذلك، ازال ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتشريع بقاء المهاجرين غير القانونيين جزءاً كبيراً من فئة العمال المعرضين لإساءة المعاملة والاستغلال بسبب وضعهم غير القانوني.

المتاجرة بالبشر

لا يمنع القانون بصورة محددة المتاجرة بالبشر ولكنه يمنع الرقيق وتهريب الأشخاص إلى البلاد. وردت تقارير غير مؤكدة تفيد بأنه تم تهريب النساء إلى البلاد لتشغيلهن كمومسات.

في عام ٢٠٠٢، صادقت الحكومة على بروتوكولين دوليين حول المتاجرة بالبشر أحدهما يحارب تهريب اللاجئين على الأرض وفي البحر والجو، ويسعى الآخر إلى منع المتاجرة بالبشر وبالأخص النساء والأطفال.

من بين ملايين العمال الأجانب في البلاد، جرى ابتزاز بعض الأشخاص بالأخص خدم المنازل من قبل مكاتب التوظيف او جرى استغلالهم من قبل أصحاب العمل، يظل بعض العمال يعملون بعد انتهاء المدة المحددة في عقود عملهم ويستغلون بالتالي نظراً لتمتعهم بحمايات قانونية قليلة. هرب العديد من خدم المنازل من ظروف عمل شملت احتجازهم القسري داخل المنازل، ضربهم او غير ذلك من أعمال الإيذاء الجسدي، وحرمانهم من الطعام واغتصابهم.

خلال العام، اعترفت الحكومة بوجود مشاكل تمت حيث إساءة معاملة خدم المنازل وبالأخص العاملات الأجانب. ونشرت الصحف عدداً من القصص حول إساءة معاملة الخادمات وعمال المنازل الآخرين، شملت الادعاء على ومعاقبة أصحاب العمل السعوديين الذين أساؤوا معاملة الخدم في منازلهم. بدت حملة وسائل الإعلام كما لو أنها جزء من جهد لرفع مستوى التوعية القومية حول المشكلة. خلال العام، شكلت وزارة العمل لجنة داخلية اهتمت بإعداد برنامج تثقيفي لابلاغ عمال المنازل الأجانب بحقوقهم في اللجوء إلى السلطات في حال اسيئت معاملتهم او لم تدفع أجورهم.

جرائم الوهابيين كثيرة، منها ما يتعلق باعتداءاتهم على البشر، جسدياً ومعنوياً، خاصة ساكني الأماكن المقدسة، ومنها ما له مساس بتاريخ وتراث المسلمين، حيث دمّروا كل ما وصلت اليه أيديهم بحجة الخوف على المسلمين من الشرك والبدع! وعلى هذا الأساس لم يبق من تاريخ المسلمين في الحجاز شيء كثير، فحتى المساجد دمروها ولازالوا يأتون على ما تبقى منها، وآخرها موقفهم من المساجد السبعة في المدينة المنورة. لكن ما يجلب الألم والحسرة موقفهم من بيت السيدة خديجة والبيت الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم، الذي لم يستطع الحجازيون سوى تسجيل الموقع والحفاظ عليه عبر طمره بالرمال بانتظار أن تأتي الأجيال القادمة، وبعد أن يرحل الوهابيون ـ وهم لا شك راحلون بإذن الله عن الديار المقدسة ـ فيقوم المؤمنون بإعادة إحياء وبناء تلك الآثار النبوية الشريفة التي دمرها غلاة الوهابية بدعم الحكم النجدي السعودي.

قراءة تاريخية معمارية

مكتبة مكة المكرمة هي موضع المولد النبوي الشريف

د. سامي محسن عنقاوي

مقدمة:

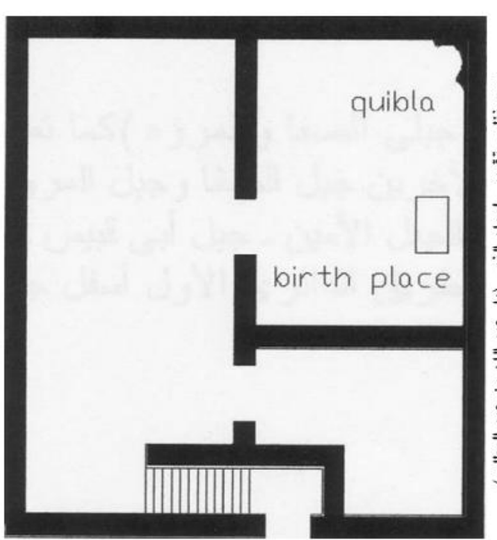
حظي موضع المولد المبارك باهتمام الأمة الإسلامية عبر أربعة عشر قرناً من الزمن ليظل صورة مشرقة من التاريخ الإسلامي تراه الأجيال الحالية واللاحقة رأي العين، وتستعيد به الذكريات الخالدة، وتتذكر في ربوعه وجنباته سيرة صاحب الخلق العظيم، ويستمد هذا الموضع أهميته التاريخية والدينية والثقافية والحضارية من الأحداث التي مرّت به عبر التاريخ، فقد ولد فيه من قال عنه الله عزّ وجل: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (سورة الأنبياء ـ ١٠٧)؛ ويؤكد صحة نسب هذا المكان الى ولادة النبي صلى الله عليه وسلم تاريخياً روايات المؤرخين الثقاة وتواتر النقل عنهم.

يتواصل تاريخ الأمم المتواتر بوقائع موثقة تراثياً نحتاج إليه في حياتنا المعاصرة، وذلك في أعمال البناء وترميم المباني التراثية بالإضافة الى مخطوطات المؤرخين والمواد التراثية الناتجة من الحفريات والتنقيب عن الآثار، وهذا يعتبر علماً نافعاً مثل العلوم الإنسانية الأخرى، وهو بهذا يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأساطير التي تعتمد على الخيال، والفرق بين التاريخ والأسطورة هو الدليل؛ ودليل التاريخ هو الأثر المادي الدال عليه؛ ولقد تطور علم الآثار تطوراً كبيراً، وتداخلت معه العلوم الأخرى مثل الفيزياء والكيمياء وغيرهما من العلوم.

وللحفاظ على التراث الإنساني، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تهدموا الآطام فإنها زينة المدينة). ويقول سعيد بن المسيب رحمه الله عندما هدمت حجرات النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة: (والله لوددتُ أنهم تركوها على حالها ينشأ ناشئ من المدينة، ويقدم قادم من الآفاق فيرى ما اكتفي به رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته، ويكون ذلك مما يزهد الناس في التكاثر والتفاخر). وهذا يعني أهمية الحفاظ على تراث الأجداد وصيانته ودراسة ما به من مواد مستعملة للإستفادة من كل ذلك في حياتنا المعاصرة. ويعتبر موضع المولد النبوي الشريف من آخر ما تبقى من آثار مكة المكرمة للسيرة النبوية الشريفية.

بداية إنشاء المكتبة (موضع المولد النبوي الشريف):

نشرت صحيفة البلاد السعودية في عددها رقم ٩٩٨ للسنة الخامسة عشرة الصادر يوم الأحد ٢٥ جمادى الأول ١٣٧٠هـ، الموافق ٤ مارس ١٩٥١، خبراً تحت عنوان: (مدرسة ومكتبة في الأماكن التاريخية). يقول الخبر: (تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الملك عبد العزيز فمنح سعادة الشيخ عباس قطان الأرض البيضاء المعروفة بدار السيدة خديجة زوجة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها، لإقامة مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم على أنقاض هذه الدار، كما تفضل فمنحه أيضاً المكان الي ولد فيه الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم لبناء مكتبة ضخمة يؤمها رواد



رسم تقريبي لمولد النبي (دار عبد الله بن عبد المطلب) كما جاء في كتاب: (الرحلة الحجازية) للبتانوني

العلم وطلابه، ويشرع هذا الأسبوع بالبناء حسب التصميم الذي وضع لذلك).

ويعرف مكان المكتبة تاريخياً ومحلياً بموضع المولد النبوي الشريف، حيث تقع المكتبة بشارع القشاشية في شعب علي أو شعب المولد التي تسمى في الوقت الحالي بسوق الليل. وكان الشيخ عباس قطان رحمه الله أمين عاصمة مكة المكرمة سابقاً يتمنى أن يقيم في هذا المكان مكتبة عامة، واتفق مع أصهاره آل الكردي أن يشتري منهم مكتبة المرحوم الشيخ ماجد كردي الشهيرة بالمكتبة الماجدية وهي من أثمن المكتبات الخاصة بحيث ينقل محتوياتها الى هذه الدار، صيانة للموضع الذي ولد فيه الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه من أن يبقى معرضاً للإهمال، وتكريماً له بإقامة عمل نافع للناس (انظر أعلام الحجاز، لمحمد علي مغربي، ص ٨٠).

ملكية الدار موضع (المولد النبوي الشريف):

ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم بدار أبيه عبد الله بن عبد المطلب بمكة، وكان عبد المطلب قد قسم حقه بين أولاده ودفع إليهم ذلك في حياته حين ذهب بصره، فكان مولد النبي صلى الله عليه وسلم وما حوله لوالده عبد الله بن عبد المطلب. قال الأزرقي: فمن ثمّ صار للنبي صلى الله عليه وسلم حق أبيه عبد الله بن عبد المطلب (انظر التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، جـ١ ـ ص ١٧٠).

وقال محمد بن جرير الطبري (٢٢٤–٣٢٠هـ) في كتابه تاريخ الأمم والملوك: (حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة، قال حدثني ابن إسحاق، قال: ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين عام الفيل لاثنتي عشرة مضت من شهر ربيع الأول، وقيل إنه ولد صلى الله عليه وسلم في الدار التي تعرف بدار ابن يوسف، وقيل: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد وهبها لعقيل بن أبي طالب، فلم تزل في يد عقيل حتى توفي، فباعها ولده الى محمد بن يوسف، أخي الحجاج بن يوسف، فبنى داره التي يقال لها دار ابن يوسف، وأدخل ذلك البيت في الدار، حتى أخرجته الخيزران فجعلته مسجداً يصلى فيه) (الجزء الثاني ص ١٥٦ من كتاب تاريخ الأمم للطبري).

وقال ابو الوليد الأزرقي، المتوفى عام ٢٥٠هـ، في كتابه: أخبار مكة وما جاء فيها من آثار ص ١٥٨، في ذكر المواضع التي يستحب فيها الصلاة بمكة وما فيها من آثار النبي صلى الله عليه وسلم وما صح من ذلك؛ قال: في مولد النبي ـ أي البيت الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهو في دار محمد بن يوسف أخي الحجاج بن يوسف ـ كان عقيل بن أبي طالب أخذه حين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه وفي غيره يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع، حين قيل له أين ننزل يا رسول الله؟ أجاب وهل ترك لنا عقيل من ظل؟ فلم يزل ـ المنزل ـ بيده وبيد ولده حتى باعه ولده الى محمد بن يوسف فأدخله في داره التي يقال لها البيضاء وتعرف اليوم بابن يوسف، فلم يزل ذلك البيت في الدار حتى حجت الخيزران فجعلته مسجداً يصلى فيه وأخرجته من الدار وأشرعته في الزقاق الذي في أصل تلك الدار يقال له زقاق المولد.

وقال تقي الدين الفاسي (٧٧٥–٨٣٢هـ) في كتابه شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (جـ ١، ص ٢٧٠) في ذكر صفة العمارة التي أدركها فقال: (إنه بيت مربع وفيه اسطوانه عليها عقدان، وفي ركنه الغربي مما يلي الجنوب زاوية كبيرة قبالة بابه الذي يلي الجبل وله باب آخر في جانبه الشرقي أيضاً، وفيه عشرة شبابيك، أربعة في حائطه الشرقي، وهو الذي فيه باباه المتقدم ذكرهما، وفي حائطه الشمالي ثلاثة وفي الغربي واحد. وفي الزاوية إثنان، واحد في جانبها الشمالي وواحد في جانبها اليماني، وفيه محراب. ويقرب المحراب حفرة عليها درابزين من خشب، وذرع تربيع الحفرة من كل ناحية ذراع وسدس، الجميع بذراع الحديد، وفي وسط الحفرة رخامة خضراء وكانت هذه الرخامة مطوقة بالفضة على ما ذكره ابن جبير وذكر أن سعتها مع الفضة ثلثا شبر. وهذا الموضع جعل علامة للموضع الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم من هذا المكان. وذرع هذا المكان طولاً اربعة وعشرون ذراعاً وربع ذراع؛ وذلك من الجدار الشمالي الى الجدار المقابل له وهو الجنوبي الذي يلي الجبل، وذرعه عرضاً أحد عشر ذراعاً وثُمن ذراع. وذلك من الشرقي الذي فيه بابه الى جداره الغربي المقابل له؛ وطولا الزاوية المشار إليها ثلاثة عشر ذراعاً ونصف ذراع وعرضها ثمانية ونصف، الجميع بذراع الحديد. وكان تحرير ذلك بحضوري ولم يذكر الأزرقي صفة هذا المكان ولا ذرعه وقد خفي علينا كثير من خبر عمارته. والذي علمته من ذلك أن الناصر العباس عمّره في سنة ست وسبعين وخمسمائة. ثم الملك

المظفر صاحب اليمن في سنة ست وستين وستمائة؛ ثم حفيده المجاهد في سنة أربعين وسبعمائة، وفي سنة ثمان وخمسين وسبعمائة تم تعميره من قبل الأمير شيخون، أحد كبار الدولة بمصر؛ وفي دولة الملك الأشرف شعبان صاحب مصر بإشارة مدير دولته يلبغا الخاصكي سنة ست وستين وسبعمائة؛ وفي آخر سنة إحدى وثمانمائة أو في التي بعدها عمّر من المال الذي أنفذه المالك الظاهر برقوق صاحب مصرة لعمارة المسجد الحرام وغيره بمكة. وكانت عمارة هذا المولد بعد موته). انتهى.

وقال الشيخ أبي بكر بن علي بن ظهيره (٨٠٢-٨٨٥هـ) في كتابه الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف: (أما المواليد فمنها وهو أجلها مولد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنبدأ به وهو بمكة في المكان المعروف بسوق الليل



عباس قطان، وإنقاذ ما يمكن انقاذه

المشهور بمولد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان عقيل بن أبي طالب قد استولى عليه زمن الهجرة، وفي غيره أشار صلى الله عليه وسلم بقوله في حجة الوداع: وهل ترك لنا عقيل من ظل أو منزل؟. ولم يزل بيد عقيل وولده حتى باعه بعضهم الى محمد بن يوسف الثقفي أخي الحجاج، فأدخله في داره التي يقال لها البيضاء، ولم يزل كذلك حتى حجت الخيزران أم الخليفتين موسى الهادي العباسي وأخيه هارون الرشيد، فأخرجته وجعلته مسجداً يصلى فيه، وكون هذا المكان مولده صلى الله عليه وسلم مشهور متوارث يأثره الخلف عن السلف).

محمد لبيب البتانوني عام ١٣٢٧هـ في كتابه الرحلة الحجازية (ص ٥٢) في وصف موضع المولد الشريف قال: (أما مولد النبي صلى الله عليه وسلم فهو في شعب بني عامر أو شعب المولد: وهو مكان قد ارتفع الطريق عنه بنحو متر ونصف، وينزل إليه بواسطة درجات من الحجر توصل الى باب يفتح الى الشمال يدخل منه الى فناء يبلغ طوله نحو اثني عشر متراً في عرض ستة أمتار وفي جداره الأيمن الغربي باب يدخل منه الى قبة في وسطها - يميل الى الحائط الغربي - مقصورة من الخشب، داخلها رخامة قد تقعر جوفها لتعيين مولد السيد الرسول عليه الصلاة والسلام. وهذه القبة والفناء الذي خارجها لا يزيد مسطحهما عن ثمانين متراً مربعاً وهما يكونان الدار التي ولد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان السيد الرسول وهب هذه الدار لعقيل بن أبي طالب، فباعها ولده لمحمد بن يوسف الثقفي أخي الحجاج، فلما بنى داره المشهورة بدار ابن يوسف وكانت بجوارها أدخلها فيها، حتى اشترتها الخيزران أم الرشيد وفصلتها وبنتها على ما كانت عليه وجعلتها مسجداً، وهي باقية كذلك الى يومنا هذا).

makkawi.COM

تحت هذه المكتبة يوجد البيت الذي ولد فيه الرسول (ص)

وقال محمد طاهر الكردي المكي في كتابه التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم عام (١٣٨٥هـ - جـ ١ ص ١٧٠): (إن موضع ولادة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة بوسق الليل، وهو شعب علي قد بنيت فيه الآن عمارة لطيفة بناها أمين العاصمة الأسبق الشيخ عباس بن يوسف القطان الذي توفي في ١٦ رجب سنة ألف وثلاثمائة وسبعين هجرية رحمه الله رحمة الأبرار، فقد بناها على حسابه الخاص لتكون مكتبة عامة يتردد اليها العلماء والطلبة، وقد ابتدأ في عمارة هذه الدار قبل وفاته بشهرين، فلما مات أتمها إبنه الفاضل الشيخ أمين).

ما تمّ من توثيق وأعمال حديثة:

من الصور التاريخية والمراجعة السابقة، يظهر واضحاً أن المسجد الذي بنته الخيزران أم الخليفة هارون الرشيد بقي موجوداً حتى جاء الوقت المعاصر، ورأى بعض الثقاة والحريصين على التاريخ الثقافي المحلي بأن يحتفظ بأهم ما جاء بها، وكان على رأسهم الشيخ عباس قطان رحمه الله والذي استأذن الملك عبد العزيز بإقامة المكتبة الموجودة حالياً، وأن يجري الإحتفاظ بالمولد النبوي الشريف وبيت السيدة خديجة بحيث يطمر المكانان بالرمال لكي يحافظ عليهما ويبنى فوق سطح الأرض ما يؤكد مكانهما ويمنع الإخلال بالآثار والمباني القديمة.

وفي هذا المضمار تم اكتشاف ما قد نفذه



بقايا بيت السيدة خديجة المطمور حالياً بالرمال

ذلك الشيخ الكريم من إضافة مباني مستحدثة فوق بيت السيدة خديجة رضي الله عنها والتي ظهرت في غور الأرض على عمق ثلاثة أمتار، سببها تواتر الأزمنة عليها، وظهر بوضوح أثناء الحفر والتنقيب بإشراف الدكتور سامي عنقاوي المتخصص في العمارة والآثار، بأن طريقة الشيخ القطان في البناء كانت هي الحفاظ على ما هو موجود من مباني وآثار وعند التعمق بالحفر في بعض الأماكن أثناء العمل ظهر بفضل الله بوضوح لا يدع مجالاً للشك بأن الطبقات التاريخية واضحة ابتداءً من الفترة العثمانية الى العباسية، بل وهناك ما يدل على قدم المكان الى ما قبل كل هذه الفترات السابقة، ويوجد توثيق لهذا التنقيب لمن يرغب في التأكد.

تشير جغرافية موضع المكتبة الى انها شرق المسعى (جبلي الصفا والمروة) كما تمثل المكتبة نقطة على رأس مثلث متساوي الأضلاع رأسية الآخرين جبل الصفا وجبل المروة، وتقع المكتبة أيضاً في مقدمة شعب علي وعلى قدم سفح الجبل الأمين - جبل أبي قبيس - وتشرف على طريق شارع القشاشية، أمام مخرج نفق الطريق الدائري الأول أسفل جبل أبي قبيس.

المشروع:

بناء على المحددات الإيجابية السابقة لموضع المكتبة الحالي من الجوانب الجغرافية والإقتصادية والعمرانية نجد أن المحصلة النهائية تميل نحو تأكيد المزايا الثقافية والتراثية لهذا الشعب النبيل الذي نبع من خلاله أعظم دين سماوي، والتأكد أنه بالحفاظ على مثل هذه الأماكن ليس كمواضع فقط ولكن تكمن أهميتها فيما تحتويه من آثار تعتبر أدلة تاريخية هامة للسيرة النبوية الشريفية.

ولهذا فإننا نرى العمل على الحفاظ على موضع المكتبة الحالي، وإذا كانت هناك ضرورة الى انشاء مكتبة حديثة فيكون إنشاؤها على هيئة مبنى يحيط بالمبنى الحالي من الجهات الأربع ويبعد عنه بمسافة لا تقل عن ١٥ متراً، ويبقى المبنى الحالي كفناء داخلي لا يمكن للجمهور الوصول إليه.

والمبنى الموجود حالياً هناك له بديلان: إما إزالته بعناية شديدة وتحت إشراف مختصين وبدون المساس بما هو موجود من آثار قديمة من العهد النبوي الشريف؛ أو إبقائه في داخل فناء المبنى الحديث فيكون تسلسلاً تاريخياً متكاملاً من عهد النبوة الطاهرة الى عهد آل سعود الحالي.

مصادر ومراجع:

١ - تاريخ الأمم والملوك - تاريخ الطبري: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ)، الجزء الثاني، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان.

٢ - أخبار مكة وما جاء فيها من آثار: أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي المتوفي عام ٢٥٠هـ، تحقيق رشدي الصالح ملحس، الطبعة الثامنة، مطابع دار الثقافة بمكة المكرمة.

٣ - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: الإمام تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي المالكي (٧٧٥-٨٣٢هـ)، حقق أصوله وحواشيه، لجنة من كبار العلماء والأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

٤ - الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف: الشيخ أبي بكر بن علي بن ظهيرة (٨٠٢-٨٨٥هـ) - الطبعة الرابعة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٧م المكتبة الشعبية.

٥ - الرحلة الحجازية، محمد لبيب البتانوني، عام ١٣٢٧هـ

٦ - التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم: محمد طاهر الكردي المكي. الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ، مكتبة النهضة بمكة المكرمة - سوق الليل.

٧ - أعلام الحجاز، محمد علي المغربي

٨ - مكتبة مكة المكرمة: دراسة موجزة لموقعها وأدواتها ومجموعتها. د. عبد الوهاب أبو سليمان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الأولى (٢٠) الرياض ١٩٩٥م

٩ - مختصر فضائل المدينة المنورة: د. خليل ملا خاطر

١٠ - أم المؤمنين خديجة بنت خويلد: سيدة في قلب المصطفى صلى الله عليه وسلم: الدكتور محمد عبده يماني، الطبعة الأولى، مؤسسة علوم القرآن، ٢٠٠٠م.

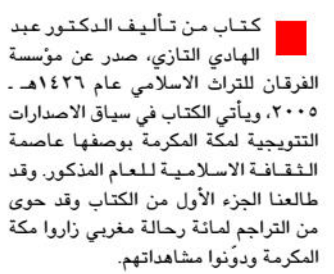
خطاط الحجاز الأوّل:

محمد طاهر الكردي (١٣٢١ ـ ١٤٠٠هـ)

هو محمد طاهر بن عبد القادر الكردي.
ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق فيها بمدرسة الفلاح حيث تخرج منها سنة ١٣٣٩هـ.
صحبه والده الى القاهرة وأدخله الأزهر لمواصلة طلب العلم سنة ١٣٤٠هـ، واهتم بمواصلة دراسته، حيث استغل أوقات الفترة المسائية لتعلم الخط العربي بمدرسة تحسين الخطوط العربية الملكية سنة افتتاحها ١٣٤١هـ.
قد قضى محمد طاهر الكردي في تلك المدرسة ست سنوات؛ أربع منها لدراسة الخط، وتخرج منها سنة ١٣٤٥هـ، وسنتان في قسم التخصص والتذهيب.
كان أساتذته في تلك المدرسة من أساطين الخط في تركيا ومصر، وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز الرفاعي التركي، والمصريون: محمد إبراهيم الأفندي والشيخ علي بدري والشيخ محمد غريب العربي والأستاذ محمد رضوان.
وتعتبر هذه المدرسة من الركائز الأساسية التي بعثت الحياة في فنون الخط والزخرفة في البلاد العربية في أوائل القرن العشرين الميلادي بعد أن أصابها ركود القرون السابقة.
وقد استفاد الشيخ محمد طاهر من هذه الدراسة فائدة جعلت منه الخطاط الأول في الحجاز حينما عاد اليها سنة ١٣٤٨هـ في مكة المكرمة.
عُيّن موظفاً بالمحكمة الشرعية الكبرى عام ١٣٤٨هـ لتدريس مادة الخط العربي، فاستمر فيها أربع سنوات بلورت خلالها مسيرته الحياتية نحو الخط والتأليف، فدفعته للعودة الى مصر سنة ١٣٥٣هـ لطبع نتاجه في الخط، وخاصة (كراسة الحرمين في خط الرقعة) بأجزائها السبعة، والعمل على تأليف كتاب عن الخط أتمه في سنوات ثلاث قضاها في القاهرة والإسكندرية، فكان كتاب (تاريخ الخط العربي وآدابه)، وقد صدر في مصر سنة ١٣٥٨هـ وهو يعتبر من الكتب الفريدة في حينها في مادته الخاصة والمترجمة عن المصادر التركية.
قدم محمد طاهر الكردي الى العراق في منتصف سنة ١٣٦٥هـ، فمرّ ببغداد والتقى بخطاطيها، وقد دوّن ذلك في متن إجازته للخطاط محمد صالح الشيخ علي الموصلي المؤرخة في صفر سنة ١٣٦٦هـ.
إن نشاط محمد طاهر الكردي قد أكسبه تجارب واسعة، وخبرات كثيرة، وشهرة مميزة، ومكانة في بلده، أهّلته لكي ينتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لتوسعة وعمارة المسجد الحرام التي بدأت سنة ١٣٧٥هـ، وصار أيضاً رئيس قسم التأليف والآثار التاريخية لمكتب مشروع التوسعة، وقد استمر فيها حتى إحالته على التقاعد حسب رغبته لكي يتفرغ لإتمام مؤلفاته التي تربو على الأربعين مؤلفاً بين مطبوع ومخطوط.
عاش محمد طاهر الكردي سنواته الأخيرة مع الأفراد الذين تعرف عليهم، واستمرت صلته بهم بإخلاص ومحبة متبادلة، وقد كانت طيبته وبساطته المحببة، ووفاؤه النادر، وطبيعته الودودة، ونوازعه الخيّرة، ديمومة لتلك العلاقات.
ترك محمد طاهر الكردي في الخط نتاجات تخلده، في مقدمتها خطه المصحف الكريم الذي أطلق عليه مصحف مكة المكرمة، وهو أول مصحف طبع في مكة المكرمة.
توفي رحمه الله بجدة، ودفن بالمعلاة بمكة المكرمة.
له: حسن الدعابة فيما ورد في الخط وأدوات الكتابة؛ تاريخ الخط العربي وآدابه؛ تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه؛ مقام إبراهيم عليه السلام؛ أدبيات الشاي والقهوة والدخان؛ شرح وتعليق على الإعلام بأعلام بيت الله الحرام؛ إرشاد الزمرة لمناسك الحج والعمرة على مذهب الشافعي؛ تحفة العباد في حقوق الزوجين والأولاد؛ التاريخ القويم لمكة وبيت الله الحرام(*).

(*) مراجع:
ـ المغربي، محمد علي. أعلام الحجاز؛ جـ ٢، ص ٣١٥، ومقدمة الجزء الخامس من التاريخ القويم.
ـ الرفاعي، عبد العزيز. رسالة الى الراحل الشيخ محمد طاهر الكردي، مقال بجريدة الرياض، العدد ٤٥١٤، في ١٤٠٠/٦/٦هـ، ص ١٢. وفي مقدمة الجزء الخامس، التاريخ القويم، ص ١٣–١٥
ـ ذنون، يوسف. محمد طاهر الكردي؛ مقالة بجريدة العراق ١٩٨١/٣/٢م. وفي مقدمة الجزء الخامس من التاريخ القويم، ص ١٥–١٧
ـ أبو سليمان، عبد الوهاب بن إبراهيم. مؤرخ مكة الكبير وكاتب مصحفها رحمه الله؛ مقالة بجريدة المدينة المنورة، العدد ٤٨٦٨، نشر في ١٤٠٠/٥/١٠هـ، ص ٩. وفي مقدمة الجزء الخامس من التاريخ القويم، ص ١٨–١٩.
ـ ابن سلم، أحمد سعيد؛ موسوعة الأدباء والكتاب، جـ ٣، ص ١٢٦، وفيها وفاته ١٣٦٥هـ
ـ معجم الأدباء والكتاب، جـ ١، ص ١٢٩.
ـ رجب، عبد الله؛ صحيفة البلاد، العدد ٩٣٣٩، في ١٤٠٠/٥/٧هـ؛ صحيفة المدينة، العدد ٤٨٦١، في ١٤٠٠/٥/٣هـ، ص ٩.

مكة في مائة رحلة مغربية ورحلة



كتاب من تأليف الدكتور عبد الهادي التازي، صدر عن مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ويأتي الكتاب في سياق الاصدارات التتويجية لمكة المكرمة بوصفها عاصمة الثقافة الاسلامية للعام المذكور. وقد طالعنا الجزء الأول من الكتاب وقد حوى من التراجم لمائة رحالة مغربي زاروا مكة المكرمة ودوّنوا مشاهداتهم.

وتعود مرويات التاريخ المغربي الى أول وفادة توجّهت منذ الايام الاولى لظهور نبي الاسلام الى مكة المكرمة للاجتماع به صلى الله عليه وسلم والاستماع اليه قبل أن يهاجر الى المدينة المنورة، ويتعلق الأمر بجماعة تتألف من سبعة رجال من قبيلة رجراجة، أشراف قبائل مصمودة كان شاكر بن يعلي بن واصل على رأسها.. وعن طريق هذه الوفادة سمعت بلاد المغرب بالاسلام أول الأمر على ما ذكره أبو عبد الله محمد بن سعيد المرغيتي السوسي المتوفي سنة ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

ومما يستأنس به في هذا الصدد ما يوجد في صحيح الامام مسلم عن نافع بن عقبة قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم قوم من قبل المغرب عليهم ثياب الصوف فوافوه عند أكمة، فإنهم لقيام ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد، قالت لي نفسي: إئتهم فقم بينهم لا يغتالونه، قال: قلت لعله نجيّ معهم، فقمت بينهم وبينه.. الحديث.

وقد ظلت تجربة الوفادة هذه عالقة بأذهان المغاربة الى اليوم، أمراء وعلماء، وهو ما يفسر انشغال السلطان المولى إسماعيل بن الشريف ١٠٨٢ - ١١٣٩هـ/ ١٦٧١ - ١٧٢٧م الذي جمع علماء المغرب لمدارسة الموضوع وإبداء رأيهم فيه.

ومن المعروف أن المغاربة - منذ كانوا - مولعون بالرحلة الى المشرق.. يبحثون بذلك عن ذاتهم، عن منابعهم وأصولهم.. وقد سجلت تلك الاتصالات من خلال مدونات التاريخ، وكتب الفهارس، وتراجم العلماء ورجال الفضل.. من خلال كل هذه المصادر المهتمة بالغرب الاسلامي نكشف الكثير عن حياتها الاقتصادية والاجتماعية كذلك، صيفاً وشتاءً، ربيعاً وخريفاً، لماذا؟ لأن موسم الحج - وهو تابع للسنة القمرية - كان يختلف من حر الى قر، الى اعتدال..



كل مصادر تاريخ الغرب الاسلامي - وما أكثرها - كانت تهتم بلقب (الحاج)، وهي عادة معروفة من قديم لدى المغاربة، وخاصة منهم غير المنتسبين الى آل البيت، فإن هؤلاء لا يحملون عادة لقب (الحاج) بالمغرب، لأنهم لا يحتاجون الى هذا اللقب الذي هو الحاج. كان المغاربة - ومايزالون - يحرصون على أن يضيفوا الى نعوتهم الشخصية نعت (الحاج).. لأن المسافة الفاصلة بينهم وبين مكة المكرمة لم تكن مسافة قصيرة ولا سهلة ولا حتى آمنة.. فالذين كانوا يستطيعون أن يجتازوا إقليم برقة في ليبيا كأنهم كانوا روّاد فضاء بإصطلاح اليوم!! برقة التي ضربت بها الأمثال في الصعوبة والامتناع، هذا الى سبب آخر له - أحياناً - علاقة بالطموح الى الزعامة السياسية!! فإن هذا اللقب قد يصبح مرجعية للذين يتوقون الى منصب قيادي..!

وقد مرّت مجموعة كبيرة من رجالات الغرب الاسلامي ممن كانوا يرون أن شخصياتهم لم تكتمل عندما يذكرون أن لهم رحلة الى المشرق، وأنهم قصدوا مكة المكرمة بالذات، وحرصوا على أن (يأخذوا) عن شيوخها، وهنا تسنح الفرصة لذكر بعض الشيوخ ممن كانوا يتصدون للتدريس هناك في البيت المعمور.. وقد كانت كتب التراجم والفهارس حافلة بذكر طائفة من الرواد الذين طبعوا حياة الغرب الاسلامي بما نقلوه وبثوه في صدور الرجال. وفي صدر هؤلاء رجال عاشوا منذ القرن الثاني الهجري والثالث، وطوال القرن الرابع والخامس والسادس فيما بعد، ممن كانوا زينة المجالس وقرة العيون، فيشعر المرء وكأنه يعيش في عالم إسلامي واحد لا فرق بين مشرقه ومغربه. وهكذا فإننا نقف على أعلام شخصية قد تكون من الهند أو السند أو الصين، ينقلها أحد المغاربة الى قلب المدن الأندلسية او الحواضر المغربية او حتى تخوم بلاد السودان..

ويُذكر في هذا الصدد وفي مقدمة هؤلاء الاعلام يحيى بن يحيى الليثي المتوفي سنة ٢٣٤هـ/٨٤٧ - ٨٤٨م.. هذا الذي يذكر أن أصله من برابر مصمودة، وهو راوي كتاب الموطأ للإمام مالك، وقد ارتحل الى المشرق وهو ابن ثمان وعشرين سنة.. والمهم أنه سمع بمكة المكرمة عن سفيان بن عيينة..

ويُذكر أيضاً أبو عبد الرحمن العالم الشهير الذكر الذي أثار انتباه ابن تيمية فقال: إن تفسيره للقرآن أفضل من تفسير القرطبي!! هذا هو بقيّ بن مَخلد بن يزيد المتوفي سنة ٢٧٦هـ/ ٨٨٦م الذي ينعته المقرّي بالأحق بالسبق والتقديم، أندلسي قرطبي.. ارتحل الى المشرق ولقي كبار القوم، وسمع عدداً عظيماً من الشيوخ بمكة المكرمة والمدينة المنورة ومصر ودمشق وبغداد. ويذكر أيضاً أبا عبد الله محمد بن عبد السلام القرطبي المتوفي سنة ٢٨٦هـ/٨٩٩م رحل قبل الاربعين ومئتين، فحج وسمع بمكة المكرمة من محمد بن يحيى العدني وغيره. ومن هؤلاء أيضاً أبو يحيى زكريا بن خطاب الكلبي التّطليلي الذي رحل عام ٢٩٣هـ، فسمع بمكة المكرمة كتاب (النسب) للزبير بن بكار وغيرهم. ومنهم أيضاً أبو زكريا يحيى بن عبد العزيز القرطبي المعروف بإبن الخزار المتوفي سنة ٢٩٥هـ وقد قام بالرحلة الى المشرق وسمع بمكة المكرمة من علي بن عبد العزيز، وكانت رحلته ورحلة سعيد بن عثمان الأعناقي، وسعيد بن حميد، وإبن أبي تمام واحدة. يضاف اليهم أعلام آخرون مثل أبو محمد قاسم بن ثابت العوفي السرقسطي المتوفي سنة ٣٠٢هـ الذي كان أول من أدخل كتاب (العين) الى الأندلس، ومنهم ابو عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن حيّون من أهل وادي الحجارة، وفيه قيل: لو كان الصدق إنساناً لكان إبن حيُون، ومنهم القاضي أبو عبد الله محمد بن أبي عيسى المتوفي سنة ٣١٤هـ، عَلَمُ الأندلس وعالمها الندس. ومنهم القاضي منذر بن سعيد البلوطي قاضي الجماعة بقرطبة، وكان تحفة زمانة علماً وحصافة رأي، وصلابة موقف وأريحية سلوك ومنهم علامة فاس الشهير الأثير درّاس إبن اسماعيل، والشيخ المعروف أبو جيدة بن أحمد الفاسي اليازغي، ومنهم القاضي ابو بكر محمد ابن اسحاق، الشهير بإبن سليم، ومنهم ابو عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج الفاسي، إليه ينسب درب (بو حاج) بفاس (الطالعة الكبرى)، ومنهم ابو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف بن خلف الانصاري، من أهل مالقة ويعرف بإبن صاحب الصلاة وبإبن الحاج، وقد تحدث عنه ابن الأبّار في التكملة وابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة.

وكان مصحف رائق الصنعة كتبه ونمقه احمد بن الحسن البلياني التلمساني الكاتب المحسن قد أوقف بالحرم المكي. وهناك رسالة صادرة من العاهل المغربي يوسف بن يعقوب مؤرخة في الحادي عشر من صفر سنة ٧٠٣هـ الى أمغار (كبير الاشراف) يطلب اليه أن يعين ثلاثة رجال من بين الأشراف المغاربة ليتوجهوا الى مكة المكرمة مع من يتوجه برسم حمل الربعة القرآنية. ومما يجدر ذكره، أن شريف مكة المكرمة على ذلك العهد أبا نُميّ بعث بوفادة الى العاهل المغربي جاءت مع الركب الذي كان قد حمل المصحف الى مكة المكرمة، وكانت الوفادة برئاسة إبنه لبيدة، حيث نجد أن الوفادة تلقى ضروب التكريم خلال زيارتها لمختلف أقاليم المغرب.

إن كتاب الدكتور التازي حول الرحلات المغربية حوى معلومات ثرية وقيمة حول التاريخ العلمي لمكة المكرمة كما دوّنه الرحالة المغاربة وما تركوه من لوائح لعدد من العلماء والمشائخ الذين كانوا يعقدون لهم مجالس طوال اليوم حتى الليل على ضوء الشموع والمصابيح، بل زادوا على ذلك بأن سجّل الرحالة معلومات حول الفئات الحاكمة والمتنفذة في المنطقة ممن عرفوا في التاريخ بأشراف الحجاز، إضافة الى انواع الانتاج الزراعي للمنطقة، وهكذا

تعد رحلة العياشي (ماء الموائد) من أهم الرحلات المغربية وأشهرها لكثرة مادتها وتنوعها حتى صارت مرجعاً للرحالة اللاحقين

معلومات جغرافية وتراثية عن مكة المكرمة.

واذا عرفنا أن إبن جبير ومعه زميله ابن بطوطة كان مرجعاً للحجاج المغاربة في الفترة السابقة من التاريخ فإن علينا أن نعرف أن أبا سالم العياشي غدا بالنسبة للمغاربة مرجعاً قوياً في الفترات اللاحقة. ويلزم الالتفات الى أن الكثير ممن دونوا حلاتهم ينتمون الى طبقات مختلفة فمنهم العلماء والمؤرخون والأدباء والشعراء والأمراء والزعماء، وكانت الرحلات قد رُتبت من لدن الباحثين السابقين على نحو لا يخلو من تهافت.. أحياناً حسب تاريخ الرحلة، وأحياناً حسب مؤلفيها أو حسب عناوينها.. وقد أحال المؤلف على مصادر الرحلة ومراجعها بوصفها تراثاً إسلامياً وحضارياً، وسجّلها شعوراً منه بأن أدب الرحلات في طريقه الى الاختفاء، وتحريكاً لهمم الذين يرغبون في أن يعرفوا عن أطارف الأمس البعيد والقريب..

وقد اخترنا من رحلات المغاربة ما دوّنه العياشي في رحلته الى مكة المكرمة كونها حوت معلومات قيّمة عن تاريخ مكة المكرمة واحوالها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

رحلة العياشي (١٠٩١هـ/١٦٧٩م)

وهو أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي المتوفي سنة ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م، من أعيان علماء المغرب وقد حج ثلاث مرات أعوام ١٠٥٩هـ - ١٠٦٤هـ - ١٠٧٢هـ وعن الحجة الثالثة ألّف رحلته، وقصد أن تكون - الى جانبها الموضوعي - ديوان علم، وبذلك طالت حتى استوعبت سفرين.. وتعرف بالرحلة الكبرى، وتحمل عنواناً هو (ماء الموائد)، وله رحلة تعرف بالرحلة الصغرى، وربما حملت عنوان (التعريف والايجاز ببعض ما تدعو الظروف إليه في طريق الحجاز)..

وهذه الرحلة المغربية كتبها لتلميذه أحمد بن سعيد المجيلدي وهو في بدء طريقه للحج سنة ١٠٦٨هـ/١٦٥٨م حيث زوّده بإرشاد عن الأمتعة التي يصحبها معه، وعن طريق الحج ومنازله وعرّفه بمراكز المياه الصالحة، وبالمشتريات النافعة مع الأعلام الذين ياخذ عنهم والمزارات التي يقصدها.. وقد ترجمها الى اللغة الفرنسية الاستاذ محمد الأخضر.

وتعد رحلة العياشي (ماء الموائد) من أهم الرحلات المغربية وأكثرها إنتشاراً، لأنها أكثر مادة وتنوعاً، وقد طفق الرحالون من اللاحقين ينقلون عنها من دون أن يرجعوا الى مصادر أخرى أحياناً.

وفي رحلة العياشي التي قام بها الى مكة في ذي الحجة من سنة ١٠٧٢هـ (١٦٦٢م)، حيث وصل مكة آتياً من ينبع عشية يوم السبت خامس يوم من الشهر المذكور. ويسجّل العياشي أن الركب المصري دخل مكة قبله في اليوم الرابع، والركب الشامي في اليوم السادس.. ملاحظاً أن أهل الركب عانوا من قطّاع الطرق (الحرامية) شدة، حتى أشرفوا على الهلاك! ودفعوا للأعراب مالاً كثيراً نحو مئة ألف بعد ما انتهب من ركبهم كثير وقتل أناس.. وقد وصل بعد هذا الركب العراقي في اليوم

الثامن..

لقد إضطر اصحاب العياشي الى النزول وسط المقبرة بالحجون.. لم يجدوا مكاناً غير ذلك والأركب قد ملأت خيامهم السهل والوعر.. قبل أن يكتروا منزلاً بقرب باب إبراهيم من صاحبه الشيخ محمد الغدامسي بإثني عشر ريالاً تاركين الخباء والربل وبالحجون.

وأتى الى المسجد وقد حان الغروب، وكادت تطير من الفرح القلوب، فدخلنا فرحين مستبشرين من باب السلام، وشاهدنا البيت العتيق الذي تزيح أنواره كل ظلام، وقد تدلت أستاره وأشرقت أنواره، وقد شمّر البرقع عن أسافله، حتى لا يكاد الطائف يناله بأنامله، يفعلو ذلك في أول ما تقدم الوفود، ولا يطلقون الأستار حتى تعود.. الى أن يقبِّل العياشي الحجر الأسود، ولم يبال بما ناله من الازدحام (والمورد العذب كثير الزحام)، ويطوف ويقف بالملتزم ويشرب من ماء زمزم.. وخرج لقضاء شعيرة السعي من باب الصفا.. ثم أتى المروة في زحام كثير في السعي، لأن المسعى من أسواق البلد العظيمة فيتضرر الساعي بذلك كثيراً..! وهكذا يرفع العياشي عقيرته بالشكوى من وجود هذا السوق في المسعى قائلاً: (ولو قيّض الله الأمراء لمنع الناس من التسوق فيه أيام الموسم لكان في ذلك نفع كثير).

وقد لقي العياش في مكة المكرمة شيخه العلامة عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري المغربي المجاور الذي خصص له من رحلته حيزاً كبيراً، ولم ينفك ذاكراً له ومشيداً به.

وفي اليوم الثامن رحلوا الى منى حيث نزلوا على مقربة من مسجد الخيف في سفح جبل ثبير، وهنا قضوا ليلهم على ما هو. ويتحرك العياشي من هذا الموضع الى ذاك من عرفات رجاء بركة الواقفين، واستمر على ذلك حتى غابت الشمس ونفر في أخريات الناس.. ومرة أخرى يحكي أنه لما غاب القمر، وهو بالمزدلفه، أخذ السرّاق يرمونه بالأحجار من الجبل القريب منهم.. ثم الى مكة حيث يقوم بالمناسك الى أن يهيىء الله لهم من يحلق لهم بطريقة شرعية.

وقد تمكّنوا من دخول البيت الحرام قبل أن يغلق، إنهم يفتحونه هذا اليوم لتعليق الكسوة الجديدة، ولا ينصب سلّم للدخول، وانما يدخل من تكلف للصعود بمعين أو بخفه أعضاء، على نحو ما سيقوله الآخرون بعد العياشي. وكانت له فرصة له ليصف داخل البيت الحرام بما اعتدنا أن نقرأه في المؤلفات الجارية.. وقد أورد رسماً للبيت في الرحلة مما يؤكد الحس العلمي عند العياشي.

ويقول العياشي: إن إمعان النظر في داخل البيت الحرام يعتبر من قلة الأدب. وهو ما قاله بعض من قبله ويردده بعض من بعده.

وبعد العودة الى منى والمبيت بها.. يخبرنا بأنه من الغد عمرت الأسواق، وكثرت الأنفاق، وتزاحم الناس على الشراء رجاء بركة ذلك المكان. وبعد الفراغ من الرمي زار منزل أبناء شيخه تاج الدين، فصادف عندهم شيخه أبا مهدي عيسى الثعالبي السالف الذكر، حيث مكث عندهم برهة من الزمان حتى حضر الطعام.

ولم يفت العياشي أن يتحدث بدوره وهو في منى عن تنافس أهل الشام ومصر في إيقاد المصابيح واتخاذ الخيام.. والاكثار من الرمي بالمدافع والبنادق والمحارق المرتفعة في الجو.. وكان السلطان زيد يشاركهم على نحو ما يفعلون.

وقد اجتمع العياشي بالشيخ جمال الدين الهندي، بالمدرسة الداودية، جمعه به شيخه وصاحبه الشيخ علي باحاج اليمني بعد ما كان سأله العياشي عمّن هو اليوم في الحرمين أفضل من الطائفة النقشبندية.. دلني عليه وعلى رجل آخر من أصحاب الشيخ تاج الدين، الا أن الشيخ جمال الدين أكثر منه عبادة وزهداً (لا مال ولا أهل). ويخبرنا العياشي أنه أخذ عن الشيخ جمال الدين طريق السادة النقشبنديين، وذكر أنه تلقى الذكر على طريقة السادة النقشبندية وألبس الخرق الثمانية.. لقد كان العياشي يستعد للإعتكاف والمجاورة. وقد اعتذر العياشي عن عدم استيعاب الاماكن الفاضلة في زيارته لمكة لشدة الحر، واعداً أنه سيذكرها عند قيامه بالمجاورة.

لقد أخذ الحجاج المغاربة في الرحيل من مكة المكرمة في العشرين من ذي الحجة، ويسجل العياشي أن اخاه عبد الرحمن تعب في الطريق من شدّة الحر (خامس أغسطس)، وكان أخوه هذا هو السبب في قرار العياشي بأن يبقى هناك للمجاورة.. ويعود أبو سالم العياشي بعد المجاورة في المدينة الى المكة في شهر الصيام، وهكذا خرج من المدينة ضحى يوم الثلاثاء، وهنا أخذ مرة أخرى ينوه بمكة وما تشتمل عليه من مشاهدة البيت والطواف به وأداء المناسك من حج وعمرة وغير ذلك..

ويلاحظ العياشي أن ما يكون معتاداً أيام الموسم من السرقة والنهب والحرابة يختفي في غير الموسم الذي يجتمع فيه الناس والأوباش من كل مكان!!

ومما سجّله العياشي في رحلته ما جرى في شعبان سنة ١٠٣٧هـ (مارس عام ١٦٦٣م)، وسنختار أهم المقتطفات في حادثة السيل التي وقعت في مكة في تلك السنة، يقول العياشي:

(لقد خرَّب السيل غالب أسواق مكة وهدّ دوراً كثيرة، وأتلف أموالاً عظيمة، ومات فيه أناس، وهدم دور بعض أرباب الدولة على ما قالوا، ودخل المسجد الحرام، وكان أكثر دخوله من باب الصفا والأبواب الموالية له التي تلي دار الإمارة، وذلك أن السيل المنحدر من أعلى مكة لما قابل دار الامارة لقيه سيل آخر مثله في العظمة نازل من الوادي الذي وراء جبل الحزورة، وخرج قريباً من دار الامارة، فالتقى السيلان هنالك، وتصادفا وحصر كل منهما الآخر! فانكفأ الماء راجعاً، وقد غفل الناس عن إغلاق الأبواب فدخل المسجد حتى امتلأ المسجد كله، وارتفع الماء فيه الى أن ذهب بقناديل المطاف كلها! وما في المسجد من دواريق وبُسُط، وارتفع على قبة المقام، وعلى سطح زمزم الأدنى، وارتفع في البيت سبعة عشر شبراً على ما قال لي من شبّر ذلك، وبلغ حلق الباب وملأ كل البيت وخزانة في المسجد، وكان ذلك كله ما على ما زعموا ساعة زمنية أو أقل!

وأضاف.. وانهمر المطر كأفواه القرب، فما جاء وقت العصر حتى امتلأ المسجد ماءً ولا قلع المطر، ولم يقدر أحد على الوصول الى البيت بقية ذلك اليوم والليل كله وفي الغد الى الضحى، ولم يهتد أحد من الناس لموضع البلاليع التي في المسجد المعدة لخروج الماء، حتى جاء السلطان زيد بنفسه ودلهم على أماكنها. فغاص الناس الى مجالها حتى فتحوها وخار الماء ونقص..

ويضيف العياشي وقد أخبرني من شاهد السيل الذي وقع سنة تسع وثلاثين وألف أنه لم يبلغ ما بلغ هذا السيل، ولكن الله سلّم فيه البيت لوثاقة البنيان وكونه قريب العهد، الا أنه زلزل الرخام الذي فرش به البيت من الداخل، وحركه حركة باينت بعضه من بعض... وأمر السلطات بإغلاق الحوانيت، واجتمع اهل مكة كلهم واجتهدوا في إخراج ما أمكن من التراب والأحجار والطين، وعمل فيه الناس كافة حتى السلطان بنفسه وأولاده وأقاربه.

وفاءً للاصلاحيين

في أعناق الجميع

وفاءً منا نحن الذين تعاهدنا على النضال من أجل التغيير، واشاعة المبادىء الاصلاحية أن نستعيد بعد مرور عام على اعتقال ثلة من رموز الاصلاح في الجزيرة العربية مضامين التوافق العفوي بين أفراد التيار الاصلاحي الوطني الذين تنادوا من زوايا الوطن المختلفة ليتبادلوا الرأي وينسّقوا الجهود ويصيغوا رؤية لحاضر الوطن ومستقبله، وليشيدوا مرحلة جديدة من العمل الوطني المشترك القائم على أساس تفاهمات راقية وتوافقات متطورة في الاداء واللغة والاهداف المشتركة.

وفاءً منا نحن الذين إرتضينا لأن يكون هؤلاء الرجال صوتاً وطنياً مشرّفاً يعبّر عن لسان حال الاغلبية الشعبية التي حملت بداخلها تطلعات مكبوتة، وأحلاماً كبيرة من أجل صناعة وطن يشترك فيه الجميع، ويعيش على أرضه الجميع على أساس الحرية والعدالة والمساواة.. لقد انبرى هؤلاء الشرفاء من رموز الاصلاح في كل ارجاء الوطن فلبوا نداء الامة وأفصحوا بلسان بليغ عن مطالب الشعب وحقوقه المشروعة، وتحمّلوا مشقة التعبير في بلد تحكمه وسائل القمع وتكميم الافواه، وقابلوا عنت السلطة بعناد الابطال، رجاء إيصال رسالة الشعب الى أهل الحكم.

وفاءً منا نحن الذين وجدنا في هذه الثلة الاصلاحية نموذجاً فريداً في تاريخ النضال السياسي في هذا البلد، الذي لم يعتد العمل الوطني المشترك، فقد اجتمع النجدي والحجازي والسني والشيعي والقبلي والحضري والديني والليبرالي على مبادىء مشتركة، كالدستور والحريات العامة والمشاركة الشعبية في السلطة وتوزيع عادل للثروة واقامة العدل وتحقيق المساواة، فجاءت تلك المبادىء الجامعة كتعبير أمين وصادق عن أهداف فئات المجتمع بأكمله، وهذا ما منح التيار الوطني مصداقية تطيح بمصداقية الحكومة وشعبية تفوق شعبية أي قوة اجتماعية ودينية أخرى، فلأول مرة يتشكل تحالف وطني شعبي عفوي يجتمع على أهداف وتطلعات موحدة ومشتركة.

وفاءً منا نحن الذين وجدنا في الفريق القيادي للتيار الاصلاحي الوطني رشداً وحكمة في التعبير عن المطالب الشعبية وفي أداء الأمانة للقيادة السياسية، الى حد أشاد به كثير من المراقبين الاجانب، الذين أكبروا كفاءة ولياقة هذا الفريق على التعاطي مع آليات التعبير عن المطالب السياسي بطريقة متقدمة ونموذجية، وهو ما تسبب في إحراج الدولة التي لم تستطع مجاراة لباقة الفريق الاصلاحي ولغته الهادئة ووسيلته السلمية في العمل السياسي الاحتجاجي.

وفاءً منا للاصلاحيين جميعاً، وللبقية الباقية منهم الذين لا يزالون رهن الاعتقال، نطالب أبناء هذا الوطن المنتظر ولادته أن يجأروا بالاستنكار على استمرار اعتقال هؤلاء الاصلاحيين، وينضم اليهم كل سجناء الرأي والضمير في السجون السعودية، فأصوات الاصلاح التي رفعت بالنداء عن مطالب الامة تنتظر من أصوات الجميع كي ترتفع لتطالب السلطات السعودية بالافراج الفوري وغير المشروط عنهم.. إن من الوفاء لهؤلاء الابطال الاحتجاج بطرق مختلفة وبوسائل متنوعة على استمرار اعتقالهم.

ندعو كافة القوى السياسية والاجتماعية الى تعبئة الرأي العام المحلي والدولي من أجل الضغط على السلطات السعودية للافراج عن الاصلاحيين ومعهم سجناء الرأي والضمير، ويجب أن تستمر الحملات الاحتجاجية وبأدوات متعددة مثل كتابة العرائض والرسائل الخاصة والعامة وتوزيع البيانات وكتابة الشعارات والاتصال بالمنظمات الحقوقية الاقليمية والدولية وتشكيل الوفود للقاء المسؤولين في الدولة، وإن تطلب الأمر خروج مجموعات للخارج لتنظيم الاعتصامات أمام السفارات السعودية، وعقد مؤتمرات صحافية واعلامية من أجل الضغط على السلطات السعودية لوقف هذا الاجراء التعسفي ومحاسبة المسؤولين عنه. إن تمادي السطات الامنية في اللجوء الى مثل هذه التدابير الامنية الصارمة يجب أن لا يمر كما كان في السابق بصمت، بل لابد أن يواجه برد فعل شعبي غاضب ومن أجل إحباط مفعول الخيار الأمني في التعامل مع المطالب الشعبية المشروعة.

إن السكوت عن الاجراءات القمعية التي إتخذتها السلطات الامنية ضد التيار الاصلاحي يعتبر مباركة ضمنية لمثل تلك الاجراءات، لأنها تؤسس لمنهجية تعسفية لدى الدولة في كيفية إخماد النشاط الاصلاحي السلمي.. فإذا عجزت العائلة المالكة عن تحمّل هذا القدر من النشاط المطلبي السلمي، وقابلته بوسائل قمعية فإن القوى الاجتماعية والسياسية لا يجب أن تكون في موقع المتهم غير القادر على تبرير قضيته والدفاع عنها.. ويجب أن يكون واضحاً للجميع بأن إعتقال الاصلاحيين وسجناء الرأي والضمير هو خطأ فادح وجريمة يجب أن يعاقب عليها القانون، وإن اعلان الامير عبد الله الاخير حول الصحافيين ليس فضيلة له ولا منة أو إحسان، فالحالة الطبيعية والموضوعية أن تكون حرية التعبير مكفولة للجميع وأن من يحاول المساس بها يتحمل عقوبة قاسية.

ولابد من القول أخيراً: لا يجب التردد في الدفاع عن الاصلاحيين، لأن الدفاع عنهم مشروع وواجب وطني، لأنهم نهضوا بإسم الوطن وحملوا تطلعات المواطنين، وأن وسائل التعبير عن الاحتجاج السلمي على اعتقالهم مفتوحة، ولابد من التذكير أن نسيان رموز الحرية في مثل هذه المحنة يمثل أكبر مكافأة للاستبداد، فليختر الشعب بين حريته واستبداده.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد



My Computer

http://www.alhejazi.net الحجاز على الانترنت



لوحة للفنانة صفية بن زقر